

التَقْرِيرَاتُ السَّنِيَّةُ شَرَحَ الْمَنْظُومَةُ الْبِقُونِيَّةُ

فِي مِصْطَلَحِ الْحَدِيثِ

طَبْعَةٌ مُسْكُوَّةٌ شَكْلًا كَامِلًا

لَفَضِيلَةِ الْأَسْتَاذِ الْعَلَامَةِ الْجَلِيلِ الشَّيْخِ
حَسَنَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَشَاطِ الْمَكِّيِّ

وَيَلِيهَا

مَنْظُومَةُ أَبِي إِسْحَاقَ الْأَبْيَرِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ

فِي الْحَثِّ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ
وَالْتَحَلِّي بِالْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ

مَقَّهٌ وَعَلَى يَدَيْهِ
أَبُو يُوسُفَ طَهْ بَنُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْكَرِيمِ



التَّقْرِيرَاتُ السَّنِيَّةُ

شَرَحَ الْمَنْظُومَ الْبَيِّنَاتِ

فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ

وَيَايِهَا تَعْلِيقاتُ نَافِعَةٍ عَلَى

مَنْظُومِ هَذَا إِسْتِخْفَافِ الْإِسْبَرِ

كَلَامًا

لِلْعَلَامَةِ الشَّيْخِ

حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبَّاسٍ الْمَشَاطِ الْمَكِّيِّ الْمَالِكِيِّ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

طَبْعَةُ مَكْتُوبَةِ سَلَامٍ كَامِلًا

مَقْفَه وَعَلَى عَالِيهِ

أَبُو يُوسُفَ طَهَّ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ

حقوق الطبع محفوظة



رقم الإيداع: ١٠٨٨٥ / ٢٠٠١

الطبعة

التاريخ: ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٧ م



مقدمة المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، أشهد أن لا إله إلا الله،
وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صل وسلم على محمد خاتم النبيين،
وعلى آله المتابعين، وصحابته البررة المحسنين، وعلى تابعيهم ومن تبع
سبيلهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذا كتاب «التقريرات السننية في حل ألفاظ المنظومة البيقونية» للإمام
المحدث الشيخ حسن بن محمد بن عباس المشاط المكي رحمته الله تعالى في علم
مصطلح الحديث، وهو شرح موجز للمنظومة البيقونية، حلّ غامضها، وأوضح
مادّتها، فجاء شرحًا مفيدًا للمبتدئين، ومما زاده أهمية أن المنظومة البيقونية
على وَجَازتها وصغر حجمها، فقد كتب الله لها القبول؛ لذلك توافر عليها
العلماء شرحًا وتدريسًا؛ فمن أجل ذلك رأينا أن نُسهِم في هذا العمل المبارك؛
تسهيلًا لحصول الفائدة منها للراغبين، **ولذلك فقد قمنا بما يلي:**

- (١) ترجمة الناظم والشارح، رحمهما الله.
- (٢) الضبط الكامل للنظم والشرح؛ لأن ذلك أذعَى لفهمه.
- (٣) التعليق على المواضع التي رأينا أنها تحتاج إلى زيادة إيضاح وبَسْطٍ.

(٤) تخريج الأحاديث والآثار، مع ذكر حكم الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ عَلَى مَا كَانَ خَارِجَ الصَّحِيحِينَ مِنْهَا، إِذَا احتِجَّ إِلَى ذَلِكَ.

(٥) إثبات الاستدراكات التي كتبها الشيخ عبد الستار أبو غدة عَلَى بَعْضِ آيَاتِهَا؛ لِأَهَمِّيَّتِهَا.

(٦) ترجمة لكل من ورد ذكره فِي الشَّرْحِ الْمُبَارَكِ؛ مِنْ أئِمَّةٍ وَرَوَاةٍ مَشْهُورِينَ؛ تَمِيمًا لِلْفَائِدَةِ، وَإِعْظَامًا لِلْعَائِدَةِ.

(٧) قمت بتوثيق المادَّة المذكورة فِي التعليلات إِلَى أَشْهُرِ الْكُتُبِ، لِتَسْهِيلِ الرَّجُوعِ إِلَيْهَا، وَلَمْ أَكْثَرُ مِنْهَا؛ مِرَاعَاةً لِكُونِهِ لِلْمَبْتَدِئِينَ.

تنبيه: أَتَبَعْنَا شَرْحَ الْبَيْقُونِيَةِ لِلْعَلَامَةِ الشَّيْخِ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَشَاطِ بِمَنْظُومَةٍ أَبِي إِسْحَاقَ الْأَلْبِيرِي بِتَعْلِيلَاتِ الْمَشَاطِ أَيْضًا، وَلَعَلَّهُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا لِتَذْكِيرِ طَالِبِ الْعِلْمِ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَخَلَّقَ بِهِ مِنَ الْإِخْلَاصِ وَالصَّدْقِ وَالْجَمْعِ بَيْنِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وَقَدْ وُفِّقَ فِي هَذَا أَيْمًا تَوْفِيقًا.

هذا؛ وَلَا يَخْلُو عَمَلُ بَشَرِيٍّ مِنْ تَقْصِيرٍ، فَالْنَقْصُ مُسْتَوَلٍ عَلَى جَمَلَةِ الْبَشَرِ؛ فَرَحِمَ اللهُ أَمْرًا رَأَى خَيْرًا فَشَكَرَ، أَوْ عِييًا فَسَتَرَ، وَاللهُ الْمُسْتَوَلُ حَسَنَ الْقَبُولِ.

ترجمة الناظم رحمته الله تعالى

لم تقدم لنا الكتبُ التي بين أيدينا ترجمةً وافيةً لصاحب هذا النظم المبارك، وقد ذكر البعض أن اسمه «طه»، وقد ترجم له الأستاذ عمر رضا كحالة في كتابه «معجم المؤلفين» (٥ / ٤٤) وجزم هناك بأن اسمه «طه».

ولكن ترجم له الأستاذ خير الدين الزركلي في كتابه «الأعلام» (٩ / ٦٤)، وشك في اسمه، فقال: (عمر أو طه).

فلسنا نعرفُ عنه سوى أنه «عُمَر - أو طه - بن محمد بن فتوح البَيْتُونِي الدمشقي الشافعي»، وأنه عالم بالحديث، وأصولي، وأنه كان حيًّا قبل سنة ١٠٨٠ من الهجرة، وقيل: إن له كتابًا في الحديث أسماه: «فتح القادر المغيث» ما زال مخطوطًا.

وإن لم يكن معروفًا في الأرض فلعله أن يكون معروفًا في السماء، ولعل الله - سبحانه - أراد أن يدخر له أجره كاملاً في الآخرة، ونسأل الله - تعالى - كما كتب لعمله حسن الثناء والقبول في الأرض، أن يكتب لعمله القبول في السماء، إنه ولي ذلك ومولاه.

ترجمة الشارح العلامة

حسن بن محمد المشاط، رحمه الله تعالى.

❁ اسمه ونسبه:

هو العلامة الشيخ: حسن بن محمد بن عباس بن علي بن عبد الواحد المشاط، المكي، المالكي.

وُلِدَ رحمه الله تعالى بمكة المكرمة في شوال سنة ١٣١٧ هـ، ونشأ في كنف أسرة عريقة معروفة بالعلم.

حضر الشيخ رحمه الله في صغره حَاقَمَات الدروس بالمسجد الحرام، والتحق بالمدرسة «الصَّوْلِيَّة»، وتلقَّى فيها سائر العلوم، من تفسير، وأصول، وفقه، وحديث، وعقائد، وعربية، ونال منها إجازة التدريس سنة ١٣٣٦ من الهجرة، تلقَّى العلم على أيدي كوكبة من كبار علماء عصره، منهم: الشيخ عبد الرحمن الدهان، والشيخ عيسى رواس، والشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي.. وغيرهم. قام الشيخُ برحلات علمية لملاقة العلماء والأخذ عنهم؛ فرحَلَ إلى مصر والسودان والشام، وتبادلَ مع علمائها الإجازات.

❁ مصنفاته:

للشيخ رحمه الله تعالى مؤلفات متنوعة تدل على غزارة علمه وتنوع معارفه..

❁ ففي الحديث:

١ - «التقريرات السَّنية في حَلِّ ألفاظِ المنظومةِ البيَّقونية»، وهو الكتاب الذي نحن بصدد.

- ٢- «رفعُ الأستار عن مُحَيَّا مخدَّرات طَلَعَةِ الأنوار» في مصطلح الحديث،
 للعلامة الشيخ عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي رحمته الله تعالى
- ٣- «أربعون حديثاً من أبواب شَتَّى في الترغيب والترهيب»... وغيرها.

❁ وفي الفقه:

«التحفة السَّنيَّة في أحوال الورثة الأربعينيَّة».. وغيره.

❁ وفي أصول الفقه:

«تعليقات شريفة على لُبِّ الأصول في أصول الفقه»، وهي حاشية على
 «لُبِّ الأصول» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمته الله تعالى. وغيره.

❁ وفي العقيدة:

«البهجة السَّنيَّة في شرح الخريدة البهية» شرح فيها (خريدة) الشيخ أبي
 البركات أحمد بن محمد الدَّزْدِيرِ المصري المالكي رحمته الله تعالى

- وله كذلك في السير والمنطق والتراجم والمواعظ..

وقد تُوِّفِّي الشيخ رحمته الله في شوال مجاوراً بمكة سنة (١٣٩٩هـ) بعد عمر
 حافل بالعلم والتعليم، فرحمه الله رحمة واسعة.



خُطْبَةُ التَّقْرِيرَاتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حَمْدًا لِمَنْ نَصَرَ وَجُوهَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَجَعَلَ مَكَانَتَهُمْ عَالِيَةً فِي الْقَدِيمِ
وَالْحَدِيثِ، وَأُصَلِّيَ وَأُسَلِّمُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ مَرْفُوعِ الْمَقَامِ، وَعَلَى آلِهِ [الْأَطْهَارِ
الْكَرَامِ] وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ عَزَّ بِهِمُ الْإِسْلَامُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذِهِ «التَّقْرِيرَاتُ السَّنِيَّةُ فِي حُلِّ أَلْفَاظِ الْمَنْظُومَةِ الْبَيِّنَاتِ» دَعَتِ الْحَاجَةَ
إِلَى جَمْعِهَا لِنَاشِئَةِ الْعَصْرِ، لِأَسِيْمَا أَبْنَاءِ مَدْرَسَتِنَا «الصَّوْلَتِيَّةِ»^(١) [وَالْمَعَاهِدِ
الدِّيْنِيَّةِ]؛ لِتَكُونَ لَهُمْ عَوْنًا فِي فَهْمِ مَا أَشْكَلَ، وَمَنْهَجًا وَاضِحًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى - لِمَا فَوْقَهَا مِنَ الْمُطَوَّلِ، رَاجِيًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَقْرِنَ ذَلِكَ بِالْقَبُولِ،
وَيَجْعَلَهُ مِنَ الْعَمَلِ الْخَالِصِ الْمُوَصَّلِ لِلْمَأْمُولِ.
وَمَا وَجَدَتْ - أَيُّهَا النَّاطِرُ فِي ذَلِكَ - مِنْ صَوَابٍ؛ فَمِنْ اللَّهِ مُجْزِلِ الْعَطَا، أَوْ
مِنْ خَطَاٍ؛ فَمِنْ قُصُورِي، وَأَنَا الْحَرِيٌّ بِالْخَطَا.

وَبِاللَّهِ اعْتِمَادِي وَإِلَيْهِ اسْتِنَادِي.

(١) مدرسة علمية أسسها العلامة الشيخ رحمه الله بن خليل الله بن نجيب الله الكيرانوي الهندي رحمه الله تعالى بمكة المكرمة، وهي أول مدرسة نظامية في مكة المكرمة.
- و«صولتية» نسبة إلى السيدة: صولت النساء بيغم الهندية رحمها الله، التي قامت بتحمل نفقات إنشاء المدرسة.

- تأسست هذه المدرسة في رمضان سنة ١٢٩٠هـ، وافتتحت للدراسة في ١٤ من المحرم سنة ١٢٩١هـ، وقد تخرج فيها عدد كبير من العلماء والقضاة من شتى بقاع العالم الإسلامي.
- انظر: «دُرر علماء مكة المكرمة في خدمة السنة والسيرة النبوية» (ص ١٢-١٣).

مَتْنُ الْمَنْظُومَةِ الْبَيْقُونِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١- أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا
 - ٢- وَذِي مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةَ
 - ٣- أَوَّلَهَا (الصَّحِيحُ) وَهُوَ مَا اتَّصَلَ
 - ٤- بِزَوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ
 - ٥- وَ(الْحَسَنُ) الْمَعْرُوفُ طُرُقًا وَغَدَثَ
 - ٦- وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصُرُ
 - ٧- وَمَا أَضِيفَ لِلنَّبِيِّ (الْمَرْفُوعُ)
 - ٨- وَ(الْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ) الْإِسْنَادُ مِنْ
 - ٩- وَمَا يَسْمَعُ كُلُّ رَاوِيٍّ يَتَّصِلُ
 - ١٠- (مُسْلَسَلٌ): قُلُوبُ مَا عَلَى وَصْفِ أَتَى
 - ١١- كَذَلِكَ: قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا
 - ١٢- (عَزِيزٌ): مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً
 - ١٣- (مَعْنَعَنْ): كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ
 - ١٤- وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ (عَلَا)
 - ١٥- وَمَا أَضْفَتُهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ
 - ١٦- (وَمُرْسَلٌ) مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ
 - ١٧- وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ
- مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا
 - وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّةَ
 - إِسْنَادُهُ وَلَمْ يُشَدَّ أَوْ يُعَلَّ
 - مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ
 - رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ
 - فَهُوَ (الضَّعِيفُ) وَهُوَ أَقْسَامُ كَثُرَ
 - وَمَا يَتَابِعُ هُوَ (الْمَقْطُوعُ)
 - رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبْنِ
 - إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلُ
 - مِثْلُ أَمَّا وَاللَّهُ أَنْبَانِي الْفَتَى
 - أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّامًا
 - (مَشْهُورٌ): مَرْوِي فَوْقَ مَا ثَلَاثَةً
 - (وَمُبْهَمٌ): مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ
 - وَضَدُّهُ: ذَلِكَ الَّذِي قَدْ (نَزَلَا)
 - قَوْلٍ وَفَعَلٍ فَهُوَ (مَوْقُوفٌ) زُكِنَ
 - وَقُلُوبُ: (غَرِيبٌ) مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ
 - إِسْنَادُهُ (مُنْقَطِعٌ) الْأَوْصَالِ

- ١٨- (وَالْمُغْضَلُ): السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ
 ١٩- الْأَوَّلُ: الْإِنْشِقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ
 ٢٠- وَالثَّانِي: لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفُ
 ٢١- وَمَا يُجَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَا
 ٢٢- (إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ) قِسْمُ
 ٢٣- وَ(الْفَرْدُ) مَا قَيَّدَتْهُ بِثِقَةٍ
 ٢٤- وَمَا بَعْلَةٍ غُوضٍ أَوْ خَفَا
 ٢٥- وَذُو اخْتِلَافٍ سَنَدٍ أَوْ مَثْنٍ
 ٢٦- وَ(الْمُدْرَجَاتُ) فِي الْحَدِيثِ: مَا أَتَتْ
 ٢٧- وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِيهِ
 ٢٨- مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا (مُتَّفِقٌ)
 ٢٩- (مُؤْتَلِفٌ): مُتَّفِقٌ الْحِطُّ فَقَطْ
 ٣٠- (وَالْمُنْكَرُ): الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا
 ٣١- (مَثْرُوكُهُ): مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ
 ٣٢- وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ
 ٣٣- وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ
 ٣٤- فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعِ أَتَتْ
 وَمَا أَتَى (مُدَلَّسًا) نَوْعَانِ
 يَنْقُلُ مِمَّنْ فَوْقَهُ بَعْنٌ وَأَنْ
 أَوْصَافُهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرِفُ
 فَ(الشَّاذُ) وَ(الْمَقْلُوبُ) قِسْمَانِ تَلَا
 وَ(قَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ) قِسْمُ
 أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَضْرٍ عَلَى رِوَايَةٍ
 (مُعَلَّلٌ) عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا
 (مُضْطَرِبٌ) عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ
 مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرِّوَاةِ أَتَتْ
 (مُدَبَّجٌ) فَأَعْرِفُهُ حَقًّا وَانْتِخِ
 وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا: (الْمُفْتَرِقُ)
 وَضِدُّهُ: (مُخْتَلِفٌ) فَاخْشَ الْغَلَطَ
 تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّقَرُّدَا
 وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهُوَ كَرَدُ
 عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ (الْمَوْضُوعُ)
 سَمَّيْتُهَا: مَنْظُومَةُ الْبَيْتُونِي
 أَبْيَاتُهَا ثُمَّ بِخَيْرِ خِتَمَتْ

❁ قَالَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا

(أَبْدَأُ: مَنْظُومَتِي بَدْءًا إِضَافِيًّا ^(١) (بِالْحَمْدِ) اللَّهُ تَعَالَى؛ اقْتِدَاءً بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ، وَعَمَلًا بِقَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِ(الْحَمْدِ لِلَّهِ) فَهُوَ أَقْطَعُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ ^(٢) وَحَسَنَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ ^(٣) .

(مُصَلِّيًا) أَيُّ: أَصَلِّي حَالَ كَوْنِي مُصَلِّيًا، فَهِيَ حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ حُذِفَ عَامِلُهَا، أَيُّ وَمُسَلِّمًا (عَلَى) سَيِّدِنَا (مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا) بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ ^(٤)، أَيُّ: أَرْسَلَ لِعُمُومِ الْخَلْقِ.

(١) الابتداء في الكتب نوعان: حقيقي، وإضافي (نسبي)، فالحقيقي: كالافتتاح بالبسملة؛ لأنه لم يسبقه شيء، وأما الإضافي: فهو ابتداء باعتبار أنه جاء في أول المقصود، كالحمد، والصلاة والسلام على رسول الله، وسُمِّيَ إِضَافِيًّا (أو نَسْبِيًّا) لكونه مسبقًا بالبسملة، وهو في ذلك موافق للقرآن الكريم في ابتدائه بالبسملة حقيقة، وبالحمد إضافة. «التعريفات» (٢)، و«النخبة النبّهانية» (١٨).

(٢) هذا اللفظ عند ابن ماجه (١٨٩٤)، ورواه أيضًا النسائي في «السنن الكبرى»: باب ما يستحب من الكلام عند الحاجة من كتاب: «عمل اليوم والليلة» (٢ / ١٢٧) رقم: (١٠٣٢٨، ١٠٣٢٩) ورواه أبو داود (٤٨٤٠) بلفظ: «فهو أجزم».

- قال ابن حجر: واختلّف في وصله وإرساله، فرجح النسائي؛ والدارقطني الإرسال.

- وقال الألباني: ضعيف جدًا. «التلخيص الحبير» (١٥٩٧) و«إرواء الغليل» (١ / ٢٩).

(٣) الحديث حسن - كذلك - النووي رحمه الله في «رياض الصالحين» حديث (١٤١٢).

- وأما تحسين ابن الصلاح، فقد نقله غير واحد من أهل العلم منهم: ملا علي القاري في «مِرْقَاة المفاتيح»

(٣٧ / ١)، وابن علّان في «دليل الفالحين» (٤ / ١٩٤) وقال الأخير: وصححه الشرف الدميّاطي.

(٤) الإطلاق في «علم العروض»: هو إشباع حركة الرّوي، فيتولد من تلك الحركة حرف مجانس لها: كتولد الألف من الفتحة في قوله: «أَرْسَلَا»، وقد كثر ذلك في الفعل الماضي، والمفعول به، كقول أبي أَدْيَنَةَ:

مَا كُلُّ يَوْمٍ يَنَالُ الْمَرْءُ مَا طَلَبَا [شطرييت من البسيط]

- وتسمى هذه القافية قافية موصولة.

وَبَعْدَ ابْتِدَائِي بِالْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ؛ فَأَقُولُ:

وَذِي مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةٌ وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهُ

(وَذِي): أَيُّ: الْمَسَائِلُ الَّتِي ذَكَرَهَا حَالُ كَوْنِهَا (مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةٌ) قَدَرُهَا اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ^(١)، مِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالْمَثْنِ كـ «الْمَرْفُوعِ»، وَمِنْهَا: مَا يَخْتَصُّ بِالسَّنَدِ كـ «الْعَالِي» وَ«النَّازِلِ» وَمِنْهَا مَا يَرْجِعُ لَهُمَا كـ «الصَّحِيحِ» وَ«الْحَسَنِ». وَهُوَ عِلْمٌ بِقَوَاعِدَ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ السَّنَدِ وَالْمَثْنِ؛ مِنْ صِحَّةٍ وَحُسْنٍ وَضَعْفٍ^(٢).

- الرَّوْيُ: هو الحرف الذي تُبْنَى عليه القصيدة، فُتَسَبُّ إليه، فيقال: قصيدة ميمية، أو لامية، أو ثوية... وهكذا. «ميزان الذهب في صناعة شعر العرب» (١٠٩).

(١) يعني: المذكور منها في المنظومة، وإلا فإنها تزيد على هذا العدد كثيراً.

فائدة: أول من صنف في علم الحديث القاضي أبو محمد الرافهرمزي، (المتوفى سنة ٣٦٠هـ) ألف فيه كتابه «المحدث الفاضل بين الراوي والسامع» ولم يستوعب، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري لكن لم يهذب ولم يرتب، ثم تلميذه أبو نعيم الأصبهاني، ثم الخطيب البغدادي في كتابه «الكفاية» وقد صنف هذا الأخير في فنون الحديث كتباً مفردة، حتى قال الحافظ أبو بكر نقطة: «كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه»... ثم توالى المصنفات، حتى جاء ابن الصلاح فألف كتابه المشهور المعروف بـ «مقدمة ابن الصلاح»، فهذب فنونه، ونقح أبوابه، واعتنى بمؤلفات المتقدمين، فجمع شتاتها، ومقاصدها، وضم إليها من غيرها نُحِبَ فوائدها، فعكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له، ومختصر، ومستدرک عليه، ومعارض له، ومنتصر.

- من كلام الحافظ ابن حجر مختصراً، انظر: «نزهة النظر شرح نخبة الفكر» (١٥ - ١٧).

(٢) علم الحديث نوعان:

- علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية، فموضوع علم الحديث رواية: أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقاريراته، وصفاته من حيث نقلها نقلاً دقيقاً، فهو يتناول ضبط كل حديث ونقله.

- وعلم الحديث دراية: هو مجموعة القواعد والمسائل التي يعرف بها حال الراوي والمروي، من حيث القبول والرد.

- وقد أطلق علماء الحديث على علم الحديث دراية اسم: «علوم الحديث»، واسم «مصطلح الحديث»، واسم: «أصول الحديث»، وكلها أسماء لمسمى واحد. انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٤٠):

وَمَوْضُوعُهُ: الرَّاوي وَالْمَرْويُّ مِنْ حَيْثُ الْقَبُولُ وَالرَّدُّ.
وَفَائِدَتُهُ: مَعْرِفَةُ مَا يَقْبَلُ وَمَا يُرَدُّ.

وَأَرَادَ بِالْأَقْسَامِ مَا يَشْمَلُ الْأَنْوَاعَ؛ لِأَنَّ أَقْسَامَ الْحَدِيثِ مَحْصُورَةٌ فِي الثَّلَاثَةِ.
وَوَجْهُ الْحَضَرِ: أَنَّ الْحَدِيثَ إِمَّا أَنْ يَشْتَمِلَ مِنْ أَوْصَافِ الْقَبُولِ عَلَى أَعْلَاهَا..
فَ«الصَّحِيحُ»، أَوْ عَلَى أَدْنَاهَا.. فَ«الْحَسَنُ»، أَوْ لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَيْهِمَا؛ فَ«الضَّعِيفُ».
(وَكُلُّ وَاحِدٍ) مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ (أَتَى) أَي: يَأْتِي فِي النَّظْمِ (وَحَدَّةً)^(١) بِالدَّالِ
الْمُشَدَّدَةِ الْمَفْتُوحَةِ، أَي: مَعَ حَدِّهِ وَتَعْرِيفِهِ.



=
و«نظم الدرر في مصطلح علم الآثار» (١٤).

(١) الواو للمعية؛ أي: كل واحد أتى مع حدّه؛ يعني: تعريفه.

[الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ]

أَوَّلُهَا: «الصَّحِيحُ» وَهُوَ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ، وَلَمْ يُشَدَّ أَوْ يُعْلَلْ
بِرُؤْيِهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

(أَوَّلُهَا) أَي: الْأَقْسَامِ (الصَّحِيحُ) لِذَاتِهِ الْمُجْمَعُ عَلَى صِحَّتِهِ عِنْدَهُمْ
(وَهُوَ) أَي: حَدُّ الصَّحِيحِ الْمَذْكُورِ (مَا) أَي: مَتْنٌ.

(اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ) أَي: إِسْنَادُ ذَلِكَ الْمَتْنِ؛ بِأَنْ يَكُونَ قَدْ رَوَاهُ كُلُّ مَنْ رَجَّاهُ عَنْ
شَيْخِهِ، مِنْ أَوَّلِ السَّنَدِ إِلَى آخِرِهِ؛ فَخَرَجَ الْمُرْسَلُ، وَالْمُنْقَطِعُ، وَالْمُغْضَلُ،
وَالْمُعْلَقُ ^(٢) الصَّادِرُ مِمَّنْ لَمْ يَشْتَرِطِ الصُّحَّةَ ^(٣).

وَاعْلَمْ أَنَّ «الْإِسْنَادَ» هُوَ الْإِخْبَارُ عَنْ طَرِيقِ الْمَتْنِ كـ «السَّنَدِ»، وَقِيلَ: «السَّنَدُ

(١) عَرَّفَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ بِقَوْلِهِ: الْحَدِيثُ الْمُسْنَدُ الَّذِي يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ، بِنَقْلِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ
إِلَى مَتْنِهِ، وَلَا يَكُونُ شَاذًا وَلَا مَعْلَلًا، ثُمَّ قَالَ: (فَهَذَا هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي يُحْكَمُ لَهُ بِالصُّحَّةِ بِلَا خِلَافٍ
بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ).

«مَقْدَمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ مَعَ التَّقْيِيدِ وَالْإِيضَاحِ» (٢٠)، وَ«تَدْرِيبُ الرَّائِي» (٧٤ / ١).

وَكَذَلِكَ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «مَوْقِفَتِهِ»: «فَالْمُجْمَعُ عَلَى صِحَّتِهِ إِذَا: الْمُتَّصِلُ السَّالِمُ مِنَ الشُّذُوزِ وَالْعِلَّةِ،
وَأَنْ يَكُونَ رَوَاتُهُ ذَوِي ضَبْطٍ وَعَدَالَةٍ وَعَدَمِ تَدْلِيلٍ». «كَفَايَةُ الْحَفَظَةِ شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْمَوْقِفَةِ» (٤٥).
(٢) مَخْلَقُ الشَّارِحِ هُنَا بِقَوْلِهِ: «أَشَارَ الْحَافِظُ السِّيُوطِيُّ إِلَى تَعْرِيفِهِ بِقَوْلِهِ:

مَا أَوَّلُ الْإِسْنَادِ مِنْهُ يُطْلَقُ وَلَوْ إِلَى آخِرِهِ مُعْلَقٌ

(٣) وَعَلَّقَ بِكَلِمَاتِهِ هُنَا بِقَوْلِهِ: «وَأَمَّا مَنْ اشْتَرَطَهَا: كَالْبُخَارِيِّ؛ فَإِنْ تَعَالَيْتِ الْمَجْزُومَةُ الْمُسْتَجْمَعَةُ الشَّرَاطُ
فَيَمُنْ بَعْدَ الْمُعْلَقِ عَنْهَا حُكْمُ الْإِتِّصَالِ، وَإِنْ لَمْ تَقِفْ عَلَى طَرِيقِ الْمُعْلَقِ عَنْهُ فَهُوَ لِقُصُورِنَا» انْتَهَى.
قُلْتُ: وَقَدْ أَلَفَ فِيهَا الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرَ كِتَابًا مَاتَعًا سَمَاهُ «تَغْلِيْقُ التَّغْلِيْقِ» بِذِكْرِ مَنْ وَصَلَهَا وَطَرَفَهَا
الْمُخْتَلَفَةَ وَبَيَّنَّ صِحَّتَهَا، وَكَذَلِكَ تَبَعَهَا فِي كِتَابِهِ «فَتْحُ الْبَارِي» فِي مَوَاضِعِهَا.

نَفْسُ الطَّرِيقِ ^(١) .

وَلَا يُقَالُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ رُوَاةِ الْحَدِيثِ عَلَى انْفِرَادِهِ: «سَنَدٌ»، بَلْ لِسِلْسِلَةِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ «السَّنَدَ» يَتَّصِفُ بِمَا لَا يَتَّصِفُ بِهِ الْوَاحِدُ، مِنَ الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْقِطَاعِ وَنَحْوِهِمَا، فَاحْفَظْ!

(و) الْحَالُ أَنَّهُ **(لَمْ يُشَدَّ أَوْ يُعَلَّ)** بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ فِيهِمَا ^(٢)، أَي: لَمْ يَدْخُلْهُ شُدُودٌ، وَلَا عِلَّةٌ قَادِحَةٌ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ.

وَالشُّدُودُ: مُخَالَفَةُ الثَّقَةِ لِمَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعِلَّةِ الظَّاهِرَةِ: كَالْفِسْقِ وَسُوءِ الْحِفْظِ، وَالْخَفِيَّةِ: كَالْوَقْفِ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ.

(يُرْوَاهُ عَدْلٌ) فِي الرَّوَايَةِ ^(٣)، وَهُوَ الْمُسْلِمُ الْمُكَلَّفُ، السَّالِمُ مِنَ الْفِسْقِ

(١) قال ابن جماعة: المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد.

- فائدة: قيل: هو مأخوذ من السند، وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل؛ لأن المسند يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: فلان سند؛ أي: معتمد، فسمى الإخبار عن طريق المتن سنداً؛ لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه. «تدريب الراوي» (١/٤٣).

(٢) جاءت (يُشَدُّ) في بعض النسخ: بفتح أولها وكسر ثانيها؛ على البناء للفاعل، يعني: (يُشَدُّ) وهو فعل لازم، وقد يأتي متعدياً، وحيث لا تكون عينه إلا مضمومة هكذا (يُشَدُّ). «لسان العرب» (شَدَّدَ).

(٣) قال العلامة أحمد حاكم: ثبت عدالة الراوي بأن ينص عليها واحد من العلماء المعروفين بالبحث في أحوال الرواة، هذا هو الراجح، وذهب ابن الصلاح إلى اشتراط تزكية اثنين من العلماء، وهذا في غير من استفاضت عدالتهم، واشتهروا بالتوثيق والاحتجاج بهم بين أهل العلم... مثل: مالك، والشافعي، وشعبة، والثوري... اهـ.

- «شرح على ألفية السيوطي في علم الحديث» (٨٦).

- فائدة: مقومات العدالة عند علماء الحديث - كما ذكر ابن الصلاح وغيره - أربعة:

(١) الإسلام: وهذا مجتمّع عليه.

(٢) البلوغ: عند الجماهير، وهذا في الأداء، وأما في التحمل؛ فيقبل.

وَصَغَائِرِ الْخِصَّةِ؛ فَخَرَجَ الْفَاسِقُ وَالْمَجْهُولُ عَيْنًا: كـ «حَدَّثَنَا رَجُلٌ»، أَوْ حَالًا، كـ «حَدَّثَنَا زَيْدٌ»، وَلَا نَعْرِفُ صِفَتَهُ، وَدَخَلَ رِوَايَةُ الْمَرْأَةِ وَرِوَايَةُ الرَّقِيقِ.

(ضَابِطٌ) «ضَبَطَ صَدْرٌ»، وَهُوَ أَنْ يُثَبَّتَ مَا سَمِعَهُ بِحَيْثُ يَتِمَّ كُنْ مِنْ اسْتِحْضَارِهِ مَتَى شَاءَ، أَوْ «ضَبَطَ كِتَابٌ»، وَهُوَ صَيَانَتُهُ عِنْدَهُ مِنْ يَوْمٍ سَمِعَ مَا فِيهِ وَصَحَّحَهُ، إِلَى أَنْ يُؤَدِّي مِنْهُ.

(عَنْ مِثْلِهِ) يَتَعَلَّقُ بِـ «يُرْوِي»، أَي: يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ عَدْلِ مِثْلِهِ، مِنْ أَوَّلِ السَّنَدِ إِلَى مُنْتَهَاهُ، وَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ، أَوْ الصَّحَابِيُّ أَوْ التَّابِعِيُّ، فَدَخَلَ فِي «الصَّحِيحِ» الْمَرْفُوعُ، وَالْمَوْقُوفُ، وَالْمَقْطُوعُ^(١).

(مُعْتَمَدٌ) - بِفَتْحِ الْمِيمِ - صِفَةٌ لِـ «ضَابِطٍ» (فِي ضَبْطِهِ) مِنْ صَدْرِهِ لِمَا يُمْلِيهِ (وَنَقْلِهِ) مِنْ كِتَابِهِ لِمَا يَرْوِيهِ.

فَعُلِمَ أَنَّ «الصَّحِيحَ لِذَاتِهِ» مَا جَمَعَ شُرُوطًا خَمْسَةً: اتِّصَالَ السَّنَدِ، وَالسَّلَامَةُ مِنَ الشُّذُوزِ، وَالسَّلَامَةُ مِنَ الْعِلَّةِ الْقَادِحَةِ، وَأَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْ رُوَاتِهِ عَدْلًا رِوَايَةً، وَضَابِطًا.

مِثَالُهُ: مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢) مِنْ طَرِيقِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ

(٣) العقل: فلا تقبل من مجنون إجماعًا.

(٤) السلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

تنبيه: هناك فرق بين عدالة الرواية وعدالة الشهادة؛ حيث يُشْتَرَطُ فِي الثَّانِيَةِ مَا لَا يَشْتَرَطُ فِي الْأُولَى مِنْ: العدد، والحرية، والذكورة.. وغيرها.

(١) سيأتي ذكر ما يتعلق بهذه المصطلحات الحديثية في موضعها من هذه المنظومة المباركة قريبًا، فلتراجع.

(٢) هو الإمام أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَةِ، مِنْ بُخَارَةِ، جَبَلِ الْحَفْظِ، وَإِمَامِ الدُّنْيَا مُصَنِّفُ: «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ»، (تُوفِيَ سَنَةَ ٢٥٦ هـ) عَنْ اثْنَيْنِ وَسِتِّينَ سَنَةً.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا أَن أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي؛ لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(١).
وَحُكْمُهُ:

أَنَّهُ صَالِحٌ لِلْإِجْتِهَادِ بِهِ وَالِاسْتِشْهَادِ بِالِاتِّفَاقِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ؛ كَمَا أَنَّهُ
يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ بِالشَّرْطِ^(٢).



- «تقريب التهذيب» (٥٧٢٧)، و«تهذيب سير أعلام النبلاء» ترجمة رقم (٢١٥٨).

(١) رواه البخاري (٨٨٧)، ولكن بلفظ: «مع كل صلاة» والرواية المذكورة في الشرح عند مسلم (٢٥٢).

(٢) قال السيوطي: «وإذا قيل: هذا حديث صحيح فهذا معناه» أي: ما اتصل سنده مع الأوصاف المذكورة. فقبلناه عملاً بظاهر الإسناد. «لأنه مقطوع به» في نفس الأمر: لجواز الخطأ والنسيان عن الشقة. حذوف سنن قال: إن خبر الواحد يوجب الفصع، حكاه ابن الصبان عن قوم من أهل الحديث.

«تدريب الراوي شرح تقريب النواوي» (٩١/١).

[الْحَدِيثُ الْحَسَنُ]

و«الْحَسَنُ» الْمَعْرُوفُ طَرَقًا وَغَدَتْ رِجَالُهُ لَا كَالِـ«صَّحِيحٍ» اشْتَهَرَتْ^(١)

(وَالْحَسَنُ) أَي: تَعْرِيفُهُ: الْحَدِيثُ (الْمَعْرُوفُ طَرَقًا) بِضَمِّ فَسُكُونِ، أَي: الْمَعْرُوفُ رُؤَاتُهُ الْمُخَرَّجُونَ لَهُ، وَهَذَا كِنَايَةٌ عَنِ اتِّصَالِ السَّنَدِ، وَذَلِكَ كَأَن يَكُونَ الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ رَاوٍ اشْتَهَرَ بِرِوَايَةِ أَهْلِ بَلَدِهِ: كَقَتَادَةَ^(٢) فِي الْبَصَرِيِّينَ؛ فَإِن حَدِيثُهُمْ إِذَا جَاءَ عَنْ قَتَادَةَ وَنَحْوِهِ مِمَّنْ هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ كَانَ مَخْرُجُهُ^(٣) - أَي رُؤَاتُهُ - مَعْرُوفِينَ؛ لِشُهْرَةِ سِلْسِلَةِ قَتَادَةَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ.

فَخَرَجَ: الْمُرْسَلُ، وَالْمُنْقَطِعُ، وَالْمُغْضَلُ، وَالْمُدَلَّسُ قَبْلَ أَنْ يَتَبَيَّنَ تَدْلِيلُهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يُدْرَى حِينَئِذٍ مَنْ سَقَطَ فَلَا يَكُونُ مُتَّصِلًا.

(وَعَدَتْ) أَي: صَارَتْ (رِجَالُهُ)؛ أَي: مُخَرَّجُوهُ مُشْتَهَرَةٌ بِالْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ (لَا كَ) اشْتِهَارِ رِجَالِ (الصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ) بَلْ اشْتِهَارًا أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ^(٤).

(١) استدرك الشيخ عبد الستار أبو غدة على الناظم بقوله:

وَالْحَسَنُ الْخَفِيفُ ضَبْطًا إِذْ غَدَتْ رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

(٢) قتادة بن دُعامة بن قَتَادَةَ الْحَافِظُ الْعَلَامَةُ، أَبُو الْخَطَّابِ السَّدُوسِي، الْبَصِيرِي، الْضَرِيرُ الْأَكْمَه، الْمَفْسَر، ثِقَةٌ ثَبَت، أَطْنَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِ، حَتَّى قَالَ: كَانَ أَحْفَظَ أَهْلَ الْبَصْرَةِ، لَمْ يَسْمَعْ شَيْئًا إِلَّا حَفَظَهُ رَاجِع: «تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ» لِلذَّهَبِيِّ (١/١٢٢ - ١٢٣).

(٣) مَخْرَجُ الْحَدِيثِ: رُؤَاتُهُ الَّذِينَ يَدُورُ عَلَيْهِمْ إِسْنَادُهُ وَيَرْجِعُ إِلَيْهِمْ؛ كَقَتَادَةَ فِي حَدِيثِ الْبَصَرِيِّينَ، وَ«أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِي» فِي الْكُوفِيِّينَ، وَ«عَطَاءَ» فِي الْمَكِّيِّينَ... فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ قَدْ اشْتَهَرَ بِرِوَايَةِ حَدِيثِ أَهْلِ بَلَدِهِ عَنْهُ.

(٤) هَذَا التَّعْرِيفُ الَّذِي اعْتَمَدَهُ النَّازِمُ ﷺ مَا خُوِذَ مِنْ تَعْرِيفِ الْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ لَهُ فِي «مَعَالِمِ السَّنَنِ» (١/١١)، حَيْثُ قَالَ: «وَالْحَسَنُ مِنْهُ: مَا عُرِفَ مَخْرَجُهُ، وَاشْتَهَرَ رِجَالُهُ، وَعَلَيْهِ مَدَارُ أَكْثَرِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَيُسْتَعْمَلُهُ عَامَةُ الْفُقَهَاءِ».

- وَقَدْ اعْتَرَضَ جَمْعٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ عَلَى تَعْرِيفِ الْخَطَّابِيِّ، مِنْهُمْ: ابْنُ الصَّلَاحِ، وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَأَبُو

وَعُلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ «الْحَسَنَ» يُشَارِكُ «الصَّحِيحَ» فِي اتِّصَالِ سَنَدِهِ وَعَدَالَةِ رَوَاتِهِ وَضَبْطِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَصِلُوا دَرَجَةَ رُوَاةِ الصَّحِيحِ.

وَبَقِيَ مِنْ شُرُوطِ «الصَّحِيحِ»: السَّلَامَةُ مِنَ الشُّذُوزِ، وَمِنْ الْعِلَّةِ.

فَالْحَدُّ الْجَامِعُ «لِلْحَسَنِ» هُوَ: مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ، بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطٍ، قَلَّ ضَبْطُهُ قَلَّةً لَا تَلَحُّقُهُ بِحَالٍ مَنْ يُعَدُّ تَفَرُّدُهُ مُنْكَرًا، وَسَلِمَ مِنَ الشُّذُوزِ وَمِنْ الْعِلَّةِ ^(١).

فَبِقَوْلِهِ: «اتَّصَلَ سَنَدُهُ» دَخَلَ الصَّحِيحُ، وَ«بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطٍ قَلَّ ضَبْطُهُ» خَرَجَ الصَّحِيحُ، وَبِمَا بَقِيَ خَرَجَ الضَّعِيفُ.

وَمَا ذَكَرَهُ «الْحَسَنُ لِذَاتِهِ».

مِثَالُهُ: حَدِيثُ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي» بِالنَّظَرِ لِرَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ] ^(٢)؛ فَإِنْ مُحَمَّدًا ^(٣) مَشْهُورٌ بِالصَّدْقِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ فِي غَايَةِ الْحِفْظِ، حَتَّى ضَعْفُهُ بَعْضُهُمْ لِسُوءِ حِفْظِهِ، وَوَثْقُهُ بَعْضُهُمْ لِصِدْقِهِ وَجَلَالَتِهِ ^(٤).

الفتح اليعمرى، وابن جماعة، وابن كثير.. حيث قال الأخير في «اختصار علوم الحديث» (١/١٢٩ - ١٣٠): «فإن كان المعروف هو قوله: «ما عُرف مخرجه، واشتهرت رجاله»، فالحديث الصحيح كذلك، بل والضعيف، وإن كان بقية الكلام من تمام الحد، فليس هذا الذي ذكره مسلمًا له: أن أكثر الحديث من قبيل الحسن، ولا هو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء».

(١) قال الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (١/١٢٩): وهذا النوع لما كان وسطًا بين الصحيح والضعيف في نظر الناظم، لا في نفس الأمر، عُسِّرَ التعبير عنه، وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة؛ وذلك لأنه أمر نسبي، شيء ينقدح عند الحافظ، وربما تقصُر عبارته عنه.

(٢) رواه الترمذي (٢٢)، والنسائي في «الكبرى» (٣٠٣٠)، وأحمد في «المسند» (٢/٢٨٧)، وأصله في «الصحيحين» من طريق الأعرج وغيره عن أبي هريرة.

(٣) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، صدوق له أوهام. «تقريب التهذيب» (٦١٨٨).

(٤) قلت: من ذلك ما جرى عليه كثير من المحدثين في «سلسلة: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده»، حيث حكموا عليها بالحسن لذاتها.

وَأَمَّا «الْحَسَنُ لِغَيْرِهِ» فَهُوَ: مَا فِي إِسْنَادِهِ مَشْهُورٌ^(١) لَمْ تَتَحَقَّقْ أَهْلِيَّتُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُغْفَلًا، وَلَا كَثِيرَ الْخَطِإِ فِيمَا يَرْوِيهِ، وَلَا مُتَّهَمًا بِالْكَذِبِ، وَلَا يُنْسَبُ إِلَى مُفْسِقٍ آخَرَ، وَتَقَوَّى بِمُتَابِعٍ أَوْ شَاهِدٍ.

و«الْمُتَابِعُ»: مَا رُويَ بِاللَّفْظِ. و«الشَّاهِدُ»: مَا رُويَ بِالْمَعْنَى فَقَطْ^(٢).

مِثَالُهُ مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٣) عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ الْبَرَاءِ مَرْفُوعًا: «إِنَّ حَقًّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ»... الْحَدِيثُ^(٤).

فَهُشَيْمٌ: ضَعِيفٌ لِتَدْلِيلِهِ^(٥)، لَكِنْ لَمَّا تَابَعَهُ أَبُو يَحْيَى التِّيمِيُّ^(٦) كَانَ حَسَنًا.

وَحُكْمُ الْحَسَنِ: أَنَّهُ يُحْتَجُّ بِهِ كَالصَّحِيحِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَلْحَقُ بِهِ رُتْبَةٌ.

(١) قِيلَ فِي تَعْرِيفِ «الْمَشْهُورِ» - غَيْرَ مَا ذَكَرَ الشَّارِحُ -: مَنْ يَكُونُ عَدْلًا فِي الظَّاهِرِ، وَلَا تُعْرَفُ عَدَالَتُهُ بَاطِنُهُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي مَقْدَمَةِ «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ» (٧٤): مَنْ رَوَى عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ وَلَمْ يُوَثَّقْ.

- وَاَنْظُرْ: «تَدْرِيبُ الرَّاويِ مَعَ تَقْرِيبِ النَّوَاوِي» (١/١٩٥).

(٢) الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ: أَنَّ «الْمُتَابِعَ»: هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ رَاوٍ مُوَافِقًا فِيهِ رَاوِيًا آخَرَ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ، فَإِنْ

وَافَقَهُ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ، وَفِي الرِّوَايَةِ عَنْ شَيْخِهِ، كَانَتْ مُتَابَعَةً تَامَةً، وَإِنْ وَافَقَهُ فِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى نَفْسِ

الصَّحَابِيِّ كَانَتْ مُتَابَعَةً نَاقِصَةً، وَ«الشَّاهِدُ»: هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي وَافَقَ حَدِيثًا آخَرَ فِي مَعْنَاهُ، أَوْ فِي لَفْظِهِ،

وَلَكِنْ عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ. - وَقِيلَ: الشَّاهِدُ وَالْمُتَابِعُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَلَأَمْرٌ فِي ذَلِكَ هَيْنَ.

تَنْبِيهِ: تَتَّبِعُ طَرِيقَ الْحَدِيثِ وَأَسَانِيدَهَا لِقَصْدِ مَعْرِفَةِ الْمُتَابِعِ وَالشَّاهِدِ يُسَمَّى «الْإِعْتِبَارَ»، وَلَيْسَ الْإِعْتِبَارُ

قِسِيمًا لِهَمَا، كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ، بَلْ هُوَ عَمَلِيَّةُ الْبَحْثِ عَنْهُمَا.

- اَنْظُرْ: «تَدْرِيبُ الرَّاويِ» (١/٣٠٦-٣٠٨)، «النَّخْبَةُ النَّبْهَانِيَّةُ» (٤٦-٤٧).

(٣) هُوَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ سَوْرَةَ السُّلَمِيُّ التِّرْمِذِيُّ، أَبُو عِيْسَى، صَاحِبُ الْجَامِعِ، أَحَدُ الْأَثَمَةِ

الْأَعْلَامِ مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ.

(٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٥٢٩)، وَقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ»، بِلَفْظِ: «حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ...»، وَأَحْمَدُ (٤/٢٨٢).

(٥) هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ بْنُ الْقَاسِمِ السُّلَمِيُّ الْوَاسِطِيُّ، أَبُو مُعَاوِيَةَ، ثِقَةٌ ثَبَتَ كَثِيرَ التَّدْلِيلِ وَالْإِرْسَالِ الْخَفِيِّ،

مَاتَ سَنَةَ (٨٣). وَقَدْ قَارَبَ الثَّمَانِينَ، فَلَا يُوَافِقُ الْمُصَنِّفَ عَلَى وَصْفِهِ بِالضَّعْفِ؛ فَقَدْ قَالَ فِيهِ الذَّهَبِيُّ

فِي «تَذَكُّرَةِ الْحِفَاطِ» (١/٢٤٨): «لَا نِزَاعَ فِي أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْحِفَاطِ الثَّقَاتِ، إِلَّا أَنَّهُ كَثِيرُ التَّدْلِيلِ». وَاَنْظُرْ:

«تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» (٧٣١٢).

- قُلْتُ: وَكَانَ مُقْصِدُ الشَّيْخِ بِحَالَتِهِ ضَعْفَ الرِّوَايَةِ؛ لِتَدْلِيلِ هُشَيْمٍ، وَلَيْسَ لَضَعْفِهِ فِي ذَاتِهِ.

(٦) هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَحْوَلِ، أَبُو يَحْيَى التِّيمِيُّ، ضَعِيفٌ. «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» (٤٢١).

[الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ]

وَكُلُّ مَا عَنِ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصْرٌ فَهُوَ «الضَّعِيفُ» وَهُوَ أَقْسَامًا كَثْرُ

(وَكُلُّ مَا عَنِ رُتْبَةِ الْحُسْنِ) وَالصَّحَّةُ بِالْأُولَى: أَيِ وَكُلِّ حَدِيثٍ (قَصْرٌ) وَانْحَطَّ عَنِ رُتْبَتَيْهِمَا (فَهُوَ) الْحَدِيثُ (الضَّعِيفُ) ^(١)، وَيُقَالُ لَهُ: «الْمَرْدُودُ»؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

(وَهُوَ أَقْسَامًا) ^(٢) أَيِ: بِالنَّظَرِ إِلَى أَقْسَامِهِ (كَثْرُ) أَوْصَلَهَا بَعْضُهُمْ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ وَإِحْدَى وَثَمَانِينَ لَا طَائِلَ تَحْتَهَا.

وَتَفَاوَتْ دَرَجَاتُهُ فِي الضَّعْفِ بِحَسَبِ بُعْدِهِ عَنْ شُرُوطِ الصَّحَّةِ.

مِثَالُهُ: حَدِيثُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ» ^(٣)؛ لِأَنَّهُ يُرَوَّى عَنْ أَبِي قَيْسٍ الْأَوْدِيِّ ^(٤).

(١) فرق البعض بين «الضعيف» و«المضعف»، فالأول: هو ما ذكره الشارح، وأما «المضعف»، فهو: ما لم يُجْمَعْ عَلَى ضَعْفِهِ، بل في متنه أو سنده تضعيف لبعض روايته، وتقوية للبعض الآخر، وهو أعلى من الضعيف وفي البخاري منه. «النخبة البهانية» (٥٣).

(٢) في أكثر النسخ التي اطلعتُ عليها «أقسام» بالرفع، وهو الأقرب؛ لأنه الأصل في ترتيب الجملة، ولا يحتاج إلى تقدير، بخلاف رواية النصب.

(٣) رواه أبو داود (١٥٩)، والترمذي (٩٩) وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه (٥٥٩) من طريق أبي قيس الأودي، عن الهُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، عن المغيرة بن شعبة.. به.

- وقد أعلَّه غير واحد من الأئمة، منهم: أبو داود، والنسائي، والبيهقي، ونَقَلَ تضعيفه عن عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد، وابن معين، ومسلم بن الحجاج، حتى قال النووي: اتفق الحفاظ على تضعيفه.

- وقد صححه الشيخ أحمد شاكر في «تحقيقه» على الترمذي، كذلك الألباني في «إرواء الغليل» (١٠١).

(٤) عبد الرحمن بن ثروان، أبو قيس الأودي الكوفي، لِيَنَّهُ أَبُو حَاتِمٍ، ووثقه البعض، كابن معين، والدارقطني، وقال فيه أحمد: لا يحتج به، مات سنة عشرين ومائة. «تهذيب التهذيب».

فَائِدَةٌ: الْمُرَادُ بِالْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ وَنَحْوِهَا، إِنَّمَا هُوَ فِيمَا ظَهَرَ
لِأَيْمَّةِ الْحَدِيثِ عَمَلًا بِظَاهِرِ الْإِسْنَادِ، لَا الْقَطْعَ بِالصَّحَّةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ لِجَوَازِ
الْخَطَا وَالنُّسْيَانِ عَلَى الثَّقَّةِ، وَالضَّبْطِ وَالصَّدْقِ عَلَى غَيْرِهِ، وَذَلِكَ فِي غَيْرِ
الْمُتَوَاتِرِ، أَمَّا الْمُتَوَاتِرُ فَإِنَّهُ مَقْطُوعٌ بِصِحَّتِهِ.



[الْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ]

وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ «المرْفوع»

(وَمَا أُضِيفَ) ؛ أَي: وَالْحَدِيثُ الَّذِي أَضَافَهُ صَحَابِيُّ أَوْ تَابِعِيُّ أَوْ مَنْ بَعْدَهُمَا.

(لِلنَّبِيِّ) ﷺ قَوْلًا كَانَ أَوْ فِعْلًا - وَمِنْ الْفِعْلِ: التَّقْرِيرُ - اتَّصَلَ سَنَدُهُ أَمْ لَا، هُوَ (الْمَرْفُوعُ) فَدَخَلَ الْمُتَّصِلُ وَالْمُرْسَلُ^(١) وَالْمُنْقَطِعُ وَالْمُعْضَلُ وَالْمُعَلَّقُ، وَخَرَجَ الْمَوْقُوفُ وَالْمَقْطُوعُ.

وَسُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِارْتِفَاعِ رُتَبَتِهِ بِإِضَافَتِهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ^(٢).



(١) نفى الخطيب في «الكفاية» (ص ٢١) أن يكون «المرسل» من «المرفوع»، فقال: «ما أخبر فيه الصحابي من قول الرسول ﷺ أو فعله».

- فأخرج بذلك مرسل التابعي.. واعتذر عنه ابن حجر بكونه لم يذكره كقيد. «كفاية الحفظ» شرح المقدمة الموقظة (١٣٥-١٣٦).

(٢) قال ابن الصلاح في «مقدمة في علوم الحديث» (ص ٢٤)، قول الصحابي: «أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا» من نوع «المرفوع» والمسند عند أصحاب الحديث، وهو قول أكثر أهل العلم، وخالف في ذلك فريق منهم: أبو بكر الإسماعيلي، والأول هو الصحيح.

- قال ابن الملقن في «المفني» (١/١٢٥): «... ولا فرق بين أن يقول ذلك في حياة رسول الله ﷺ وبعده». «كفاية الحفظ» شرح المقدمة الموقظة (١٣٦).

- وقال السيوطي: «ومن المرفوع - اتفاقاً - الأحاديث التي فيها ذكر صفة النبي ﷺ، ونحو ذلك».

- قال ابن الصلاح: «وهكذا قول الصحابي: «من السنة كذا» فالأصح أنه مسند مرفوع».

- قلت: وقد ساق كل من البيهقي والحاكم الإجماع على ذلك. انظر: «المستدرک» (١/٣٥٨).

[الْحَدِيثُ الْمَقْطُوعُ]

وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ «الْمَقْطُوعُ»

(وَمَا) أَي: وَالْمَتْنُ الَّذِي أُضِيفَ.

(لِتَابِعٍ) وَكَذَا مَنْ دُونِهِ ^(١) قَوْلًا أَوْ فِعْلًا، حَيْثُ خَلَا عَنْ قَرِينَةِ الرَّفْعِ وَالْوَقْفِ
(هُوَ الْمَقْطُوعُ) وَهُوَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ إِذْ ذَاكَ ^(٢)، أَمَّا إِنْ كَانَ فِيهِ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى الرَّفْعِ
فَمَرْفُوعٌ حُكْمًا، أَوْ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْوَقْفِ فَمَوْقُوفٌ؛ كَقَوْلِ الرَّائِي عَنِ التَّابِعِيِّ:
«مِنَ السُّنَّةِ كَذَا» ^(٣).



- (١) هكذا قال ابن حجر، حيث أدرج في «المقطوع» ما جاء عن من دون التابعي من أتباع التابعين فمن بعدهم... وحكاه الخطيب عن بعض أهل العلم بالحديث، لكن قال ابن الصلاح: «إنه غريب بعيد».
- (٢) من مظان «الموقوف» و«المقطوع»: مصنف ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق، وتفاسير ابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن المنذر... وغيرهم. «تدريب الراوي» (١/٢٤١).
- (٣) قال بعضهم: «بل هو مرفوع مرسل». «المقنع» لابن الملقن (١/١٢٦).

[الحديث المسند]

«المُسْنَدُ»: الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبَيِّنْ

(و) الْحَدِيثُ (المُسْنَدُ) يُعْرَفُ عِنْدَ الْحَاكِمِ ^(١) بِأَنَّهُ (المُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى) أَيُّ: أَنَّهُ يَنْتَهِي لـ (المُصْطَفَى) ﷺ، فَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمُتَّصِلِ، وَذَلِكَ: كَمَا إِسْنَادِ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ^(٢)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَوْلُهُ: (وَلَمْ يَبَيِّنْ) ^(٣) أَيُّ: وَالْحَالُ أَنَّ الْإِسْنَادَ لَمْ يَنْقَطِعْ، جُمْلَةً مُؤَكَّدَةً لِمَا قَبْلَهَا.

وَحُكْمُهُ: الصَّحَّةُ، أَوْ الْحُسْنُ، أَوْ الضَّعْفُ.

فَائِدَةٌ: الْإِتِّصَالُ بِنَقْلِ ثِقَةٍ عَنْ ثِقَةٍ إِلَى أَنْ يُبْلَغَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، مِمَّا اخْتُصَّتْ بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ ^(٤).

(١) هذا ما اختاره ابن حجر ونسبه إلى أبي عمرو الداني، وابن دقيق العيد، وذكر أن هذا ما ظهر له باستقراء كلام الأئمة وتصريفهم... ثم حكى مذهبا ثالثا، وهو قول الخطيب في «الكفاية» (٢١)، قال: «وَصَفُّهُمْ الْحَدِيثُ بِأَنَّهُ مُسْنَدٌ: يَرِيدُونَ أَنَّ إِسْنَادَهُ مُتَّصِلٌ بَيْنَ رَاوِيهِ وَبَيْنَ مَنْ أُسْنِدَ عَنْهُ». «النكت» (١/٥٠٧).

(٢) هذا أصح الأسانيد عند الإمام البخاري رحمه الله.

(٣) وهو من الفعل: بَانَ يَبِينُ بَيِّنًا وَيَبِينُ ثَبَاتًا: إِذَا بَعُدَ وَانْفَصَلَ.

(٤) علق الشارح في هذا الموضع بقوله: «قال في «التدريب» عن ابن حزم: أما مع الإرسال والإعصال فيوجد في كثير من اليهود، لكن لا يقرَّبون فيه من موسى قُرْبَنَا من محمد ﷺ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصرا... وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط، وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العين فكثير في نقل اليهود والنصارى. قال - أي: ابن حزم -: وأما أقوال الصحابة والتابعين، فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلا، ولا إلى تابع له أو مجهول.

- روى الحاكم وغيره عن مطر الرزاق في قوله تعالى: ﴿أَنْتَوِي بِكُتُبٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَنْتَرْوِيْتُمْ عَلَيْهِ﴾

[الأحقاف: ٤]، قال: إسناد الحديث. انتهى. «تدريب الراوي» (٢/٢٣١-٢٣٢).

[الْحَدِيثُ الْمُتَّصِلُ]

وَمَا يَسْمَعُ كُلُّ رَاوٍ يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ لِلْمُضْطَفَى فـ «الْمُتَّصِلُ» (١)

(وَمَا) أَي: وَالْحَدِيثُ الَّذِي (بِسْمَعِ) أَي بِسَبَبِ سَمَاعِ.

(كُلُّ رَاوٍ) مِنْ رُؤَاتِهِ مِمَّنْ فَوْقَهُ.

(يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ لِلْمُضْطَفَى) وَاللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ لِصَاحِبِهِ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ (ف) ذَلِكَ هُوَ (الْمُتَّصِلُ) وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: «الْمَوْضُولُ» وَ«الْمُؤْتَصِلُ» (٢).

فَدَخَلَ «الْمَرْفُوعُ»: كَمَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ وَاللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَ«الْمَوْقُوفُ»: كَمَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وَخَرَجَ بِقَيْدِ «الِاتِّصَالِ»: الْمُرْسَلُ، وَالْمُنْقَطِعُ، وَالْمُعَلَّقُ، وَالْمُعْضَلُ، وَمُعْنَعُنُ الْإِسْنَادِ قَبْلَ تَبَيُّنِ سَمَاعِهِ.

وَبِقَيْدِ «السَّمَاعِ» خَرَجَ اتِّصَالُ السَّنَدِ بِغَيْرِ السَّمَاعِ؛ كَاتِّصَالِهِ بِالْإِجَازَةِ؛ كَأَنَّ

(١) استدرك الشيخ أبو غدة على الناظم بقوله:

«وَمَا يَسْمَعُ كُلُّ رَاوٍ يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ لِلْمُنْتَهَى فَالْمُتَّصِلُ» انتهى

- قلت: يعني أن المتصل: الذي يتصل إسنادُه، سواء كان منتهى إلى النبي وَاللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أو غيره.

- وقد قال العراقي في «الفيته» - مخالفًا الناظم -:

سواء الموقوف والمرفوع ولم يروا أن يدخل المقطوع

- وأدخله بعضهم كـ «ابن كثير» في «اختصار علوم الحديث» (١/ ١٤٥)، وكذلك النووي كما في

«تدريب الراوي شرح تقريب النواوي» (١/ ٢٢٥).

(٢) أما مصطلح «الموصول»، فقد نقله ابن الصلاح في «مقدمته» (٢١).

- وقال العراقي في «الفيته»:

وإن اتصل بسند منقول فلا فسّمه متصلاً موصولاً

- وأما «المؤتصل»، فنسبها الحافظ في «النكت» (١/ ٥١٠) إلى الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

يَقُولُ: «أَجَازَنِي فُلَانٌ، قَالَ أَجَازَنِي فُلَانٌ».
وَعُلِمَ أَنَّ «الْمُسْتَدَّ» أَخَصُّ مِنْ «الْمُتَّصِلِ»؛ فَكُلُّ مُسْتَدٍّ مُتَّصِلٌ، وَلَا عَكْسَ.
وَحُكْمُهُ كَسَابِقِهِ.



الحديث المسلسل

«مُسْلَسَلٌ»: قُلْ: مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى مِثْلُ: أَمَّا وَاللَّهِ أَنبَأَنِي الْفَتَى

(مُسْلَسَلٌ) مِنْ «التَّسْلُسِ»، وَهُوَ لُغَةٌ: التَّابِعُ.

- وَاضْطِلَاحًا قِسْمَانِ:

الأوَّلُ: حَدِيثٌ اتَّفَقَتْ رِجَالُهُ عَلَى وَصْفِ الرَّوَاةِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: **قُلْ** فِي رَسْمِهِ بِاعْتِبَارِ الرَّوَاةِ (**مَا عَلَى وَصْفٍ**) وَاحِدٍ (**أَتَى**) بِهِ رُوَاتُهُ، سَوَاءً كَانَ الْوَصْفُ قَوْلِيًّا (**مِثْلُ: أَمَّا وَاللَّهِ أَنبَأَنِي**) بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ أَلِفًا، وَ«أَمَّا» بِتَخْفِيفِ الْمِيمِ، بِمَنْزِلَةِ «أَلَا» الْإِسْتِفْتَاخِيَّةِ (**الْفَتَى**)، ثُمَّ يَقُولُ الْآخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ.

مِثَالُهُ: قَوْلُهُ **وَعَلَى** لِمُعَاذٍ **عَلَيْهِ السَّلَامُ**: «إِنِّي أُحِبُّكَ؛ فَقُلْ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ» ^(١)، فَإِنَّهُ مُسْلَسَلٌ بِقَوْلِ كُلِّ مِنْ رُوَاتِهِ: «إِنِّي أُحِبُّكَ...» إلخ.

أَوْ فِعْلِيًّا؛ كَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: شَبَّكَ بِيَدِي أَبُو الْقَاسِمِ **عَلَيْهِ السَّلَامُ** وَقَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ السَّبْتِ» ^(٢)، فَإِنَّهُ مُسْلَسَلٌ بِتَشْبِيكِ كُلِّ مِنْهُمْ بِيَدٍ مِنْ رَوَاهُ عَنْهُ.

كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسُّمًا

(كَذَاكَ) مِنَ الْفِعْلِيِّ: إِذَا قَالَ (**قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا**)، ثُمَّ يَفْعَلُ الْآخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ،

(١) رواه أبو داود (١٥٢٢)، والنسائي (١٣٠٢)، وأحمد (٢٤٤ / ٥ - ٢٤٥)، وقد أشار إلى التسلسل كل من أبي داود وأحمد دون النسائي.

(٢) رواه مسلم (٢٧٨٩) بدون ذكر التسلسل. ورواه مسلسلاً الحاكم في «معركة علوم الحديث» (٤٢). قلت: قد تكلم في هذا الحديث ابن المديني والبخاري، وغير واحد من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب الأحبار، وقالوا: إنما سمعه أبو هريرة من كعب، واشتبه على بعض الرواة فرووه مرفوعاً.

(أَوْ) قَالَ (بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي) الْحَدِيثَ (نَبَسَمَا) فَإِنَّ كُلًّا مِنَ الْقِيَامِ وَالتَّبَسُّمِ وَصَفٌ فِعْلِيٌّ.

وَقَدْ يَجْتَمِعُ الْوَصْفُ الْقَوْلِيُّ وَالْفِعْلِيُّ مَعًا؛ كَحَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «لَا يَجِدُ الْعَبْدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ حُلِيِّهِ وَمُمرِّهِ»، قَالَ: وَقَبَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَيْتِهِ، وَقَالَ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ»، فَإِنَّهُ مُسَلْسَلٌ بِقَبْضِ كُلِّ مِنْهُمْ عَلَى لِحْيَتِهِ مَعَ قَوْلِهِ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ» ^(١).

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: مَا اتَّفَقَتْ رِجَالُهُ عَلَى وَصْفٍ لِلتَّحْمُلِ؛ كـ «سَمِعْتُ فُلَانًا»: أَوْ عَلَى أَمْرِ مُتَعَلِّقٍ بِزَمَنِ الرِّوَايَةِ، أَوْ مَكَانِهَا؛ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

فَائِدَةٌ: مِنْ فَضِيلَةِ «الْمُسَلْسَلِ» اشْتِمَالُهُ عَلَى مَزِيدِ الضَّبْطِ مِنَ الرِّوَاةِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ أَفْضَلَ مُسَلْسَلٍ مَا دَلَّ عَلَى اتِّصَالِ السَّمَاعِ وَعَدَمِ التَّدْلِيسِ.

وَقَلَّمَا يَسْلَمُ «الْمُسَلْسَلُ» مِنْ ضَعْفٍ يَخْصُلُ فِي وَصْفِهِ، لَا فِي أَصْلِ

الْحَدِيثِ ^(٢)، فَإِنَّ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ تَجْرِي فِيهِ ^(٣).

قَالَ الْحَافِظُ: أَصَحُّ مُسَلْسَلٍ يُرَوَّى فِي الدُّنْيَا الْمُسَلْسَلُ بِقِرَاءَةِ سُورَةِ

«الْصَّفِّ» ^(٤).

(١) رواه الحاكم مسلسلاً في «معرفة علوم الحديث» (٤٠).

(٢) كما للمسلسل بالمشابكة، فإن متنه في «صحيح مسلم»، والطريق بالتسلسل فيها مقال.

(٣) قال الذهبي في «الموقظة»: «وعامة المسلسلات واهية، وأكثرها باطلة؛ لكذب روائها».

- قال ابن الصلاح في مقدمته (١٣٩): «وقل ما تسلم المسلسلات من الضعف، أعني: في وصف

التسلسل، لا في أصل المتن». وانظر: «كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة» (١٨٥).

(٤) الحديث المشار إليه هو حديث عبد الله بن سلام رضي الله عنه قال: «فعدنا نفرٌ من أصحاب رسول الله ﷺ

لتذاكرنا، فقلنا: لو نعلم أي الأعمال أحب إلى الله لعمَلْنَاهَا، فأنزل الله - تعالى -: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي

السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (١) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَعْمَلُونَ (٢) [سورة الصف].

- قال عبد الله بن سلام: فقرأها علينا رسول الله ﷺ. قال أبو سلمة: فقرأها علينا ابن سلام. قال يحيى:

فقرأها علينا أبو سلمة... وهكذا.

[الْحَدِيثُ الْعَزِيزُ]

«عَزِيزٌ»: مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً^(١)

(عَزِيزٌ) بِلَا تَنْوِينٍ؛ لِلضَّرُورَةِ، مِنْ «عَزَّيْعَزٌ» يَفْتَحُ عَيْنَ الْمُضَارِعِ، بِمَعْنَى «قَوِيٍّ» سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِكَوْنِهِ تَقَوَّى بِمَجِيئِهِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، أَوْ بِكَسْرِ الْعَيْنِ بِمَعْنَى «قَلٌّ»؛ لِقِلَّةِ وُجُودِهِ^(٢).

وَقَدْ عَرَّفَهُ بِقَوْلِهِ: هُوَ (مَرْوِي) بِحَذْفِ الْيَاءِ لَفْظًا لِلْوَزْنِ^(٣) (اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً) وَلَوْ مِنْ طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ طَبَقَاتِهِ، فَخَرَجَ بـ «الْإِثْنَيْنِ» الْغَرِيبُ؛ لِأَنَّهُ مَرْوِيٌّ وَاحِدٌ، وَبـ «الثَّلَاثَةِ» الْمَشْهُورُ^(٤).

مِثَالُ «الْعَزِيزِ»: حَدِيثُ «الشَّيْخَيْنِ» عَنْ أَنَسٍ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ-، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»^(٥) رَوَاهُ عَنْ أَنَسٍ: قَتَادَةُ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، وَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُليَّةَ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ، وَرَوَاهُ عَنْ كُلِّ جَمَاعَةٍ.

= - والحديث رواه الترمذي (٣٣٠٩)، وأحمد (٤٥٢/٥) بالتسلسل، وقال السخاوي: «هو من أصح المسلسلات». وقد صححه الحافظ؛ كما ذكر الشارح رحمة الله. انظر: «فتح الباري» (٨/٦٤١).

(١) استدرك الشيخ أبو غدة على الناظم بقوله:

عزیز مَرْوِي اثْنَيْنِ يَا بَحَّاهُ

(٢) المُثَبَّتُ فِي الْمَعَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّهُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، عَلَى الْمَشْهُورِ فِي الْمَعْنَيْنِ، وَإِذَا فَتَحَتْ كَانَتْ بِمَعْنَى الْقُوَّةِ وَالشَّدَّةِ فَقَط. «لسان العرب» (عَزَزَ).

(٣) وأصله: «مَرْوِيٌّ» خُفِفَتْ الْيَاءُ الْمَشْدُودَةُ؛ لِيَسْتَقِيمَ الْوِزْنُ، فَلَمَّا خُفِفَتْ وَالتَقَتْ مَعَ السَّاكِنِ بَعْدَهَا سَقَطَتْ وَصَلًا لَا وَقْفًا.

(٤) القول بأن العزيز هو ما رواه اثنان أو ثلاثة، مذهبُ الإمام أبي عبد الله ابن مَنْدَةَ، وابن الصلاح، وأقرّه والنووي، خلافاً لما اختاره الحافظُ ابن حجر. «المقدمة» لابن الصلاح (ص ٤٥٦)، و«تدريب الراوي» (٢/٢٦١).

(٥) رواه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤٠).

الحديث المشهور

«مشهور»: مَرْوِي فَوْقَ مَا ثَلَاثَةٌ^(١)

(مَشْهُورٌ) بِإِسْقَاطِ التَّنْوِينِ (مَرْوِيٌّ فَوْقَ مَا) «مَا» زَائِدَةٌ (ثَلَاثَةٌ).

أَيُّ: هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ، فَمَفْهُومُهُ: أَنَّ مَا رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ لَيْسَ «مَشْهُورًا»، وَقَدْ صَرَّحَ بِتَسْمِيَّتِهِ «عَزِيزًا»، وَهُوَ خِلَافُ الْمُعَوَّلِ عَلَيْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي «النُّخْبَةِ»^(٢) مِنْ أَنَّ «العَزِيزَ»: مَا رَوَاهُ اثْنَانِ فَقَطْ، وَ«المَشْهُورُ»: مَا رَوَاهُ ثَلَاثَةٌ فَأَكْثَرُ، وَ«الْغَرِيبُ»: مَا رَوَاهُ وَاحِدٌ.

وَمِثَالُ «المَشْهُورِ» حَدِيثُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُسَاءَ جُهَالًا، فَسُئِلُوا، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»^(٣).
وَحُكْمُ «العَزِيزِ» وَ«المَشْهُورِ»: الصَّحَّةُ، أَوِ الْحُسْنُ، أَوِ الضَّعْفُ.



(١) استدرك الشيخ أبو غُدَّة على الناظم هنا بقوله:

«مشهور» مَرْوِيٌّ عَنِ الثَّلَاثَةِ

(٢) «نخبة الفكر» مع شرح الحافظ المسمى «نزهة النظر» (٢٣).

(٣) رواه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

- تنبيه: ذكر الناظم هنا «المشهور» و«العزیز»، وسيذكر «الغريب» و«الفرد»، وهذه تسمى «أحاديث الأحاد»، وهي ما لم تبلغ التواتر، ولم يتعرض الناظم للكلام عن المتواتر، وهو - كما قال النووي -: «ما نقله مَنْ يحصل العلم بصدقهم ضرورة عن مثلهم، من أوله إلى آخره». ومنه حديث: «من كَذَبَ عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». أخرجه البخاري (١١٠)، ومسلم (٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.
انظر: «تقريب النووي» مع شرحه «تدريب الراوي» (٢/ ٢٥٥-٢٥٦).

[الحديثُ المعنعنُ]

«مُعْنَعَنْ»: كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ^(١)

(مُعْنَعَنْ) بِفَتْحِ الْعَيْنَيْنِ: هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي رُوِيَ بِلَفْظِ «عَنْ»، مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لِلتَّخْدِيثِ، أَوْ الْإِخْبَارِ، أَوْ السَّمَاعِ.

وَكَتَفَى النَّاطِمُ عَنْ تَعْرِيفِهِ بِالرِّشَالِ، فَقَالَ: (كَعَنْ سَعِيدٍ) وَ (عَنْ كَرَمٍ).

وَحُكْمُهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ: الْإِتِّسَالُ بِشَرْطَيْنِ: سَلَامَةِ مُعْنَعِنِهِ مِنَ التَّدْلِيسِ، وَثُبُوتِ مُلَاقَاتِهِ لِمَنْ رَوَى عَنْهُ بِ«عَنْ» عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي «جَامِعِهِ»^(٢).

وَكَتَفَى مُسْلِمٌ^(٣) - أَيْ: فِي «صَحِيحِهِ» - عَنِ الشَّرْطِ الثَّانِي ثُبُوتَ كَوْنِهِمَا فِي عَضْرِ وَاحِدٍ^(٤).

(١) استدرك الشيخ عبد الستار أبو غدة بقوله:

مُعْنَعَنْ الْمَدْلُوسِينَ عَنْ كَرَمٍ

(٢) اعلم بأن هذا الشرط لم يصرح به الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في شيء من كتبه، وإنما عُلِمَ باستقراء الأئمة

لسلوكة في كتبه وأجزائه الحديثية ومن ثَمَّ وقع اختلاف حول ما إذا كان هذا خاصاً بـ«جامعه الصحيح»

أم هو في جميع كتبه، وهل هو عنده شرط صحة أم شرط كمال؟

- وقد نافع العلامة المُعَلِّمِي اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «التنكيل» عن كونه عامّاً في جميع كتبه... بينما

نافع العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» وغيرها عن كونه خاصاً بكتابه «الجامع الصحيح»،

وأيضاً عن كونه شرط كمالٍ فحسب، وليس شرط صحة...

- وقد ساق ابن عبد البر في «التمهيد» (١٢/١ - ١٣) إجماع المتأخرين على ما ذهب إليه البخاري

وشيوخه ابنُ المَدِينِي وغيرهما.

- والبحث كثير الذبول والنقول، ولبسَط الكلام فيه موضع آخر، والخلاصة فيه: أن لكلٍّ من

المذهبيين أنصاره قديماً وحديثاً؛ ولذلك ذكرهما الإمام الذهبي في «موقفته» على قدم المساواة.

(٣) هو الإمام مسلم بن الحَجَّاج بن مسلم القُشَيْرِي النِّسَابُورِي، ثقة حافظ، إمام مصنّف، عالم بالفقه،

مات سنة إحدى وستين، وله سبع وخمسون سنة. «تقريب التهذيب» (٦٦٢٣).

(٤) ذكر مسلم ذلك في مقدمة «صحيحه»، حتى ساق الإجماع على مذهبه، وبالع في رده على مخالفيه، قال

وَمِثْلُهُ: الْحَدِيثُ «الْمُؤَنَّنُ»، وَهُوَ مَا رُوِيَ بِلَفْظِ «أَنَّ»؛ كَـ«حَدَّثَنَا فُلَانٌ أَنَّ فُلَانًا قَالَ كَذَا»^(١).



قال ابن الصلاح وأخذ مسلم في رد هذا على قائله، وفي الطعن عليه، حتى أفرط وادعى أنه قول ساقط مخترع، مستحدث، لم يُسبق صاحبه إليه.

- انظر: «تقريب النواوي مع شرحه تدريب الراوي» (١/٢٦٨)، و«صيانة صحيح مسلم» (٢١٨).

والظن في مسلم ~~تخلته~~ أنه فعل ذلك غيرةً ونصرةً للسنة؛ وصيانة لها.

^(١) حكى ابن عبد البر عن جمهور أهل العلم أن «عن» و«أن» سواء، وعن أحمد أنهما ليسا سواء.

«تدريب الراوي» (١/٢٧١ - ٢٧٣)، و«مقدمة ابن الصلاح» (٢٩).

[الْحَدِيثُ الْمُبْهِمُ]

و«مُبْهِمٌ»: مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ

(وَمُبْهِمٌ) مِنَ الْحَدِيثِ، أَيُّ: حَدُّهُ: هُوَ (مَا) أَيُّ: حَدِيثٌ (فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ)
أَيُّ يُذَكَّرُ بِاسْمِهِ، بَلْ أُبْهِمَ وَأُخْفِيَ، سَوَاءٌ كَانَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، فِي الْمَتْنِ أَوْ
الِإِسْنَادِ.

مِثَالُهُ فِي الْمَتْنِ: حَدِيثُ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا-: أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ
النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِهَا فِي الْحَيْضِ قَالَ: «خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ فَتَطْهَرِي بِهَا»
الْحَدِيثُ ^(٢).

وَأَسْمُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ: أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكْلٍ، عَلَى الصَّحِيحِ ^(٣).

و«الْفِرْصَةُ» بِكَسْرِ الْفَاءِ: قِطْعَةٌ مِنْ صُوفٍ وَنَحْوِهِ.

وَمِثَالُهُ فِي الْإِسْنَادِ: مَا إِذَا قِيلَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ عَنْ رَجُلٍ.

وَحُكْمُهُ: الضَّعْفُ، إِذَا كَانَ فِي السَّنَدِ، وَلَمْ يُعْلَمْ؛ لِعَدَمِ وُرُودِهِ فِي طَرِيقٍ
أُخْرَى، أَمَا فِي الْمَتْنِ فَلَا يَضُرُّ.

وَفَائِدَةُ مَعْرِفَتِهِ: زَوَالُ الْجَهَالَةِ ^(٤).

(١) علّق الشارح تَحْلِيلَهُ هُنَا بقوله: «به يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَجْهُولِ، فَإِنَّ الْمَجْهُولَ يُرَادُ بِهِ: مَنْ سُمِّيَ وَلَمْ
يُعَرَفْ حَدِيثُهُ، إِلَّا مِنْ وَجْهٍ رَاوٍ وَاحِدٍ، وَتَزُولُ الْجَهَالَةُ بِرَوَايَةِ اثْنَيْنِ عَنْهُ فَأَكْثَرُ». انتهى.

(٢) رواه البخاري (٣١٤)، ومسلم (٣٣٢).

(٣) قال النووي: هي أسماء بنتُ يزيد بن السَّكَنِ، وفي رواية لمسلم: أسماء بنتُ شَكْلٍ.
- قلت: واختار الأولُ الخطيبُ.

(٤) وهنا فائدتان:

الأولى: أن هناك من أفرد مُبْهِمَاتٍ كِتَابٍ مَخْصُوصٍ؛ كَمَا فَعَلَ ابْنُ حَجَرٍ فِي مَقْدَمَةِ شَرْحِهِ لِلْبُخَارِيِّ

[الْحَدِيثُ الْعَالِي وَالْحَدِيثُ النَّازِلُ]

وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ «عَلَا» وَضُدُّهُ: ذَاكَ الَّذِي قَدْ «نَزَلَا»

(وَكُلُّ مَا) أَي: حَدِيثٌ (قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلَا)؛ أَي: يُسَمَّى عِنْدَهُمْ بِ«الْعَالِي».

- وَقَسَمُوهُ خَمْسَةَ أَقْسَامٍ^(١):

الْأَوَّلُ: الْقُرْبُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِسَنَدٍ صَحِيحٍ^(٢)، وَيُسَمَّى «الْعُلُوَّ الْمُطْلَق».

وَالثَّانِي: الْقُرْبُ مِنْ إِمَامٍ مِنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ ذِي صِفَةٍ عَالِيَةٍ: كَالْحِفْظِ وَالضَّبْطِ وَنَحْوِهِمَا مِنَ الصِّفَاتِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلتَّرْجِيحِ، مِثْلُ: الْإِمَامِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ.

الثَّالِثُ: الْقُرْبُ إِلَى كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَبَرَةِ.

الرَّابِعُ: مَا كَانَ عُلُوًّا بِقَدَمِ مَوْتِ الرَّاوي عَنْ شَيْخٍ عَلَى مَوْتِ رَاوٍ آخَرَ عَنْ ذَلِكَ الشَّيْخِ، وَإِنْ كَانَا مُتَسَاوَيْنِ فِي الْعَدَدِ.

حيث عقد فيها فصلاً لمبهمات.

الثانية: قال الشيخ ولي الدين: ومن فوائد تبين الأسماء المبهمة: تحقيق الشيء على ما هو عليه؛ فإن النفس متشوقة إليه، وأن يكون في الحديث منقبة له، فيستفاد بمعرفته فضيلته، وأن يشتمل على نسبة فعل غير مناسب، فيحصل بتعيينه السلامة من جَوْلَانِ الظن في غيره من أفاضل الصحابة، وخصوصاً إذا كان ذلك من المنافقين، وأن يكون سائلاً عن حكم عارضه حديث آخر، فيستفاد بمعرفته: هل هو

ناسخ؟ إن عُرِفَ زمن إسلامه. «تدريب الراوي» (٢/ ٤٩٣ - ٤٩٤).

(١) انظرها مفصلةً في «تدريب الراوي» (٢/ ٢٣٥ - ٢٤٧)، و«التقييد والإيضاح» (٢١٥ - ٢٢٢).

(٢) علّق الشارح رحمه الله هنا بقوله: «قال ذلك إشارة إلى أنه إذا كان بسندٍ ضعيفٍ لا التفات إلى علوه، سيّما

إن كان فيه بعض الكذابين. قال في «طلعة الأنوار»:

أَفْضَلُهُ الدَّانِي مِنَ النَّبِيِّ إِذَا يَجِي بِسَنَدٍ قَوِيٍّ انْتَهَى.

الخَامِسُ: تَقَدَّمَ السَّمَاعُ مِنَ الشَّيْخِ^(١)؛ فَمَنْ تَقَدَّمَ سَمَاعُهُ مِنْ شَيْخٍ؛ كَانَ أَعْلَى مِمَّنْ سَمِعَ مِنْ ذَلِكَ الشَّيْخِ نَفْسِهِ بَعْدَهُ.

(وَضَدُّ) أَي: ضِدُّ مَا قُلْتَ رِجَالُهُ (ذَلِكَ) السَّنَدُ (الَّذِي قَدْ نَزَلَ) بِأَلْفِ الْإِطْلَاقِ^(٢)، أَي هُوَ الْمُسَمَّى عَنْهُمْ بِ«النَّازِلِ»؛ لِبُعْدِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَسَّمُوهَا خَمْسَةَ أَقْسَامٍ أَيْضًا؛ فَإِنَّ كُلَّ قِسْمٍ مِنَ الْعُلُوِّ يُقَابِلُ قِسْمًا مِنْ أَقْسَامِ النُّزُولِ عَلَى الصَّحِيحِ^(٣).

فَارِدٌ: قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: طَلَبُ السَّنَدِ الْعَالِي سُنَّةٌ عَمَّنْ سَلَفَ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: قُرْبُ الْإِسْنَادِ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى^(٤).

وَأَعْلَى مَا يَقَعُ لِلْبُخَارِيِّ: مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّحَابَةِ فِيهِ اثْنَانِ^(٥)، وَلِمُسْلِمٍ: مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّحَابَةِ فِيهِ ثَلَاثَةٌ.



(١) وَعَلَى الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا - أَيْضًا - بِقَوْلِهِ: «قَدْ يُقَالُ فِي هَذَا: رُبَّمَا يَتَرَجَّحُ الْمَتَقَدِّمُ سَمَاعًا فِي حَقِّ مَنْ اخْتَلَطَ شَيْخُهُ أَوْ خَرِفَ، وَرُبَّمَا يَتَرَجَّحُ الْمَتَأَخَّرُ فِيمَنْ بَلَغَ دَرَجَةَ الضَّبْطِ وَالِاتِّقَانِ» أَنْتَهَى. - قُلْتُ: يَعْنِي بَأَن يَكُونُ تَحْدِيثُ الشَّيْخِ لِلأَوَّلِ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ دَرَجَةَ الْإِتِّقَانِ وَالضَّبْطِ، ثُمَّ حَصَلَ لَهُ ذَلِكَ بَعْدُ... «تَدْرِيبُ الرَّاوِي» (٢/ ٢٤٤).

(٢) قَدْ بَيَّنَّا مَعْنَاهَا بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ - فِي التَّعْلِيقِ عَلَى أَوَّلِ بَيْتٍ، فَانْظُرْهُ.

(٣) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «تَقْرِيبِهِ» فِي تَوْضِيحِ هَذَا الْقِسْمِ: .. فَمَا أَرَوِيهِ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنِ الْبَيْهَقِيِّ عَنِ الْحَاكِمِ.. أَعْلَاهُمَا أَنَّ أَرَوِيهِ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ خَلْفٍ عَنِ الْحَاكِمِ؛ لِتَقَدُّمِ وَفَاةِ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ ابْنِ خَلْفٍ. «تَقْرِيبُ الرَّاوِي» مَعَ شَرْحِهِ «تَدْرِيبُ الرَّاوِي» (٢/ ٢٤٣). انْظُرْ فِي هَذَا «تَدْرِيبُ الرَّاوِي» (٢/ ٢٤٨).

(٤) قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوسِيُّ رَوَاهُ عَنْهُ الْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (١/ ١٢٣).

- فَائِدَةٌ: قَالَ الْحَاكِمُ: وَيَحْتَجُّ لَهُ بِحَدِيثِ أَنَسٍ، فِي الرَّجُلِ الَّذِي أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، وَقَالَ: أَنَا رَسُولُكَ، فَزَعَمَ كَذِبًا.. الْحَدِيثُ.. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَوْ كَانَ طَلَبُ الْعُلُوِّ فِي الْإِسْنَادِ غَيْرَ مُسْتَحَبٍّ لَأَنْكَرَ عَلَيْهِ سَوَالُهُ لَذَلِكَ، وَلَأَمَرَهُ بِالِاِقْتِصَارِ عَلَى مَا أَخْبَرَهُ الرَّسُولَ عَنْهُ. «تَدْرِيبُ الرَّاوِي» (٢/ ٢٣٣) و«مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ».

(٥) فَيَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَةٌ، وَعِدَّتُهَا اثْنَانِ وَعِشْرُونَ حَدِيثًا بِالْمَكْرَرِ، وَبِاسْقَاطِ الْمَكْرَرِ سِتَّةَ عَشَرَ حَدِيثًا، وَتُسَمَّى ثَلَاثِيَّاتُ الْبُخَارِيِّ.

الحديث الموقوف

وَمَا أَصَفْتُهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهُوَ «مَوْقُوفٌ» زَكِنٌ (وَمَا) أَيْ وَالْحَدِيثُ الَّذِي (أَصَفْتُهُ إِلَى) جِنْسِ (الْأَصْحَابِ) فَالْلامُ لِلْجِنْسِ مُبْطَلَةٌ لِمَعْنَى الْجَمْعِيَّةِ^(١).

أَي: وَالْحَدِيثُ الْمُضَافُ إِلَى صَحَابِيٍّ، سَوَاءً اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ إِلَيْهِ أَمْ انْقَطَعَ^(٢)، وَسَوَاءً كَانَ الْحَدِيثُ (مِنْ قَوْلٍ) أَيْ لِلصَّحَابِيِّ؛ كـ «قَالَ ابْنُ عُمَرَ كَذَا» (وَفِعْلٍ) كـ «أَوْتَرَ ابْنُ عُمَرَ عَلَى الدَّابَّةِ فِي السَّفَرِ» (فَهُوَ مَوْقُوفٌ زَكِنٌ)^(٣) أَيْ عِلِمَ عِنْدَهُمْ، لَكِنْ إِنْ خَلَا عَنْ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى الرَّفْعِ.

أَمَّا إِذَا وُجِدَتْ؛ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لِلْاجْتِهَادِ فِيهِ مَدْخَلٌ، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ، كَمَا فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ يَقْصُرَانِ وَيُفْطِرَانِ فِي أَرْبَعَةِ بُرْدٍ»^(٤)، فَمِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْاجْتِهَادِ.

نَعَمْ، مَا يُضَافُ إِلَى تَابِعِيٍّ يُسْتَعْمَلُ مَوْقُوفًا مُقَيَّدًا، فَيُقَالُ: «مَوْقُوفٌ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ» مَثَلًا^(٥).

(١) اللام للجنس، بمعنى: أنها تفيد جنس الأصحاب، ويتحقق ذلك بإضافة الحديث لأي واحد منهم منفردًا، بخلاف «أل» التي للاستغراق، فإنها تفيد جميع الصحابة حال كونهم مجتمعين، وهذه الجمعية غير مرادة قطعًا، ولا يمكن تحقيقها، فتأمل.

(٢) اشترط الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٩) كونه غير مرسل ولا منقطع.. وقال الحافظ في «كنته» (١/ ٥١٢): «وهو شرط لم يوافقه عليه أحد. والله أعلم».

(٣) يقال: زَكِنَ الشَّيْءُ يَزْكُنُهُ زَكْنًا: عَلِمَهُ وَعَرَفَهُ، وَأَزْكَنَهُ: عَلِمَهُ، وَأَزْكَنُهُ غَيْرُهُ: أَعْلَمَهُ، وَقِيلَ: هُوَ الظَّنُّ الَّذِي عِنْدَكَ كَالْيَقِينِ. «لسان العرب» (زَكَنَ).

(٤) رواه البخاري معلقًا بصيغة الجزم في «كتاب أبواب تقصير الصلاة»، في (باب: في كم يقصر الصلاة).

(٥) وعلى هذا نص الأئمة كـ «ابن كثير» في «اختصار علوم الحديث» (١/ ١٤٧)، وابن الملقن في «المفني».

[الْحَدِيثُ الْمُرْسَلُ]

و«مُرْسَلٌ»: مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ ^(١)

(وَمُرْسَلٌ) بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ. - لُغَةً: - مَا اخُذَ مِنْ «الْإِرْسَالِ» وَهُوَ الْإِطْلَاقُ، فَكَأَنَّ الرَّاويَ الْمُرْسِلَ أَطْلَقَ الْإِسْنَادَ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِجَمِيعِ الرَّوَاةِ. وَاصْطِلَاحًا: هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي (مِنْهُ) أَيِ مِنْ إِسْنَادِهِ (الصَّحَابِيُّ سَقَطَ) بِأَنْ رَفَعَهُ التَّابِعِيُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَسْقَطَ الصَّحَابِيَّ.

وَهَذَا خِلَافُ الصَّحِيحِ عِنْدَهُمْ؛ إِذْ لَوْ عَلِمَ أَنَّ السَّاقِطَ هُوَ الصَّحَابِيُّ لَمَا سَأَغَ لِأَحَدٍ ^(٢) أَنْ يَخْتَلِفَ فِي حُجَّتِهِ، مَعَ أَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى ضَعْفِهِ وَعَدَمِ حُجَّتِهِ. فَالصَّحِيحُ: أَنْ يُقَالَ: إِنَّ «الْمُرْسَل» هُوَ مَا رَفَعَهُ التَّابِعِيُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، سَوَاءً كَانَ التَّابِعِيُّ كَبِيرًا، وَهُوَ مَنْ كَانَ أَكْثَرُ رَوَايَتِهِ عَنِ الصَّحَابَةِ: كَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ^(٣)، أَوْ صَغِيرًا: كَمُحَمَّدِ بْنِ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ ^(٤)، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ

«المُتَّقِن» (١/ ١١٤) وغيرها.

- فائدة: ذهب بعض أهل العلم إلى إطلاق اسم «الأثر» على «الموقوف»، وعامة أهل الحديث يُطلقون «الأثر» على «المرفوع» و«الموقوف». «كفاية الحفظ» شرح المقدمة الموقظة (١٣٤).
(١) استدرك الشيخ أبو غُدَّة على الناظم بقوله:

و«مرسل» من فوق تابع سقط وقُلْ: (غريبٌ) ما رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

- قلت: وهذا ما مشى عليه الذهبي في «الموقظة»، حيث قال: المرسل: عَلِمَ على ما سقط ذكر الصحابي من إسناده، فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ.
(٢) قلت: لأن جهالة الصحابي لا تضر؛ لأن جميعهم عدول.
(٣) هو سعيد بن المسيب بن حَزْنِ القرشي المَخْزُومِي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، اتفقوا على أن مُرْسَلَاتِهِ أصح المراسيل، قال ابن المَدِينِي: لا أعلم في التابعين أوسع علمًا منه، مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين. «تقريب التهذيب» (٢٣٩٦).
(٤) هو محمد بن مُسْلِم بن عُبَيْد الله بن عبد الله بن شَهَابِ القرشي الزُّهْرِي، أبو بكر، الفقيه الحافظ، متفق

الْأَنْصَارِي^(١) قَالَ فِي «طَلْعَةِ الْأَنْوَارِ»^(٢):

مَا رَفَعَ التَّابِعَ «مُرْسَلٌ» وَقِيلَ: كَبِيرُهُمْ لَكِنَّ ذَاكَ الْمُسْتَطِيلَ

تَنْبِيهُ: يَنْبَغِي قِرَاءَةُ «الْمُسَيَّبِ» بِكُسْرِ الْيَاءِ؛ اتِّقَاءَ دُعَائِهِ؛ إِذْ قَالَ لَمَّا فَتَحَهَا أَهْلُ
الْعِرَاقِ «سَيِّبُونِي؛ سَيِّبَهُمُ اللَّهُ»^(٣)!

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ حُكْمَ «الْمُرْسَلِ» الضَّعْفُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ، وَمِنْهُمْ الْإِمَامُ
الشَّافِعِيُّ، لِلْجَهْلِ بِحَالِ السَّاقِطِ؛ إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ صَحَابِيٍّ، وَإِذَا كَانَ
كَذَلِكَ؛ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا، وَأَنْ يَكُونَ ثِقَةً.

وَبِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ ثِقَةً؛ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَوَى عَنْ تَابِعِيٍّ أَيْضًا، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ،
وَهَكَذَا.. إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ عَقْلًا، وَإِلَى سِتَّةٍ أَوْ سَبْعَةٍ اسْتِقْرَاءً، إِذْ هُوَ أَكْثَرُ مَا وَجَدَ
مِنْ رِوَايَةِ التَّابِعِينَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ^(٤).

على جلالته وإتقانه، مات سنة خمس وعشرين ومائة، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة، وكانت مراسيله
من أوهمى المراسيل. «تقريب التهذيب» (٦٢٩٦) و«سير أعلام النبلاء» (٥٢٢ / ٤).

(١) هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي، الإمام، العلامة، المجود، عالم
المدينة في زمانه، ثقة ثبت، مات سنة أربع وأربعين ومائة. «تقريب التهذيب» (٧٥٥٩)، و«سير أعلام
النبلاء» (٦١٣ / ٤).

(٢) أرجوزة في مصطلح الحديث، للعلامة الشيخ سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي الشنقيطي،
المالكي، المتوفى سنة ١٢٣٣ - رحمه الله تعالى -، لخص فيها ألفية العراقي في الحديث، وشرحها في
كتاب أسماء «هذلي الأبرار»، وشرحها شارحنا العلامة المشاط في «رفع الأستار عن محبّ مخدرات
طلعة الأنوار».

وقوله: «لَكِنَّ ذَاكَ الْمُسْتَطِيلَ» يعني: أن القول الأول في تعريف «المرسل» - وهو ما رفعه التابعي كبيرًا
كان أو صغيرًا - هو المستطيل، أي: الراجح المشهور. «التقارير السنوية بتعليق أحمد عبد المرضي
علي».

(٣) لم نجد نسبه ذلك إليه في أشهر كتب التراجم: كـ«التهذيب»، و«سير أعلام النبلاء» وغيرها، وقد
ضعفها غير واحد من المحققين.

(٤) انظر: «نزهة النظر» (ص ٤١).

مِثَالُ «الْمُرْسَلِ»: مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ^(١) فِي «مَوْطِئِهِ» عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»...
الْحَدِيثُ ^(٢).



(١) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله، إمام دار الهجرة، وعالم المدينة في زمانه، رأس المتقنين، وكبير المُثَبِّتِينَ. مات سنة تسع وسبعين ومائة، عن ستة وثمانين عامًا. «تقريب التهذيب» (٦٤٢٥) و«سير أعلام النبلاء» (٦ / ٢٥).

(٢) الحديث رواه مالك في «موطئه» في باب: «النهْي عن الصلاة بالهجرة» رقم (٢٧).
- وقد علّق الشارح هنا بقوله: «لا يخفى أن شأن المِثَال الإيضاح، فلا ينافي ذلك أن الحديث مروى في «الموطأ» الذي هو أصحُّ الكتب بعد كتاب الله؛ حسبما شهد الإمام الشافعي به، على أنه يَقْوَى بالأحاديث المتصلة التي رواها الإمام مالكٌ وغيره من طرق كثيرة، وقد أبانها في «تنوير الحوالك» على موطأ مالك» فانظره. انتهى.

- قلت: إنما قال الشافعي ذلك قبل وجود الصحيحين، كما ذكر ابن الصلاح وغيره.
- فائدة: قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ فِي «اختصار علوم الحديث» (١ / ١٥٩): وقد حكى بعضهم الإجماع على قبول مراسيل الصحابة. اهـ.

والمقصود بها - كما ذكر ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص ٢٦) - «ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ، ولم يسمعه منه... لأن روايتهم عن الصحابة...». انظر للتوسع «كفاية الحفظة في شرح المقدمة الموقظة» (١٢٥ - ١٢٨).

- فائدة: من أشهر أنواع المراسيل: المرسل الخفي، وهو: أن يروي الراوي عن عاصره، ولم يلتفت أصلاً، وهو يشبه للتدليس، إلا أن التدليس يختص بمن روى عن عاصره وعُرف لقاؤه إياه.

[الحديث الغريب]

وَقُلْ: «غَرِيبٌ»: مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

(وَقُلْ غَرِيبٌ) هُوَ لُغَةٌ: الْمُتَفَرِّدُ عَنْ وَطْنِهِ؛ سُمِّيَ الْحَدِيثُ بِذَلِكَ؛ لِانْفِرَادِ رَاوِيهِ عَنْ غَيْرِهِ.

وَاصْطِلَاحًا: هُوَ (مَا) أَيُّ: الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ (رَاوٍ) وَاحِدٌ (فَقَطْ) أَيُّ: تَفَرَّدَ فِي الْمَتْنِ، أَوْ الْإِسْنَادِ بِأَمْرٍ لَا يَذْكُرُهُ غَيْرُهُ مِنَ الرُّوَاةِ.

مِثَالُهُ: مَا جَاءَ مَرْفُوعًا: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ»^(١) كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ»^(٢)، فَإِنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ^(٣).

وَكَحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، رَوَاهُ عَبْدُ الْمَجِيدِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ^(٤).

قَالَ الْخَلِيلِيُّ^(٥): أَخْطَأَ عَبْدُ الْمَجِيدِ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بَوَاجِهِ^(٦).

(١) علق الشارح هنا بقوله: «بضم اللام وسكون الحاء، وهي قرابة؛ مجازًا، ويُروى «كُلْحمة الثوب»؛ أي أن الولاء يجري مجرى النسب في الميراث، كما يُخالط اللحمة سدئ الثوب، حتى يصيرا كالشيء الواحد». انتهى.

(٢) رواه الشافعي في «مسنده» (١٢٣٢) ومن طريقه الحاكم في «المستدرک» (٣٤١ / ٤)، ومن طريقه البيهقي (٣٣٩ / ١٠). وقد صححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ فِي «إرواء الغلیل» (١٠٩ / ٦) رقم (١٦٦٨).

(٣) يعني تفرد عنه بهذا اللفظ، وإن كان قد روي عن ابن عمر بلفظ آخر.

(٤) رواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.. به..

(٥) هو القاضي العلامة الحافظ، أبو يعلى، الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، مصنف كتاب «الإرشاد في معرفة المحدّثين»، تُوفِّيَ فِي آخِرِ سَنَةِ سِتِّ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَكَانَ فِي الثَّمَانِينَ. «تهذيب سير أعلام النبلاء» (٣٤٥ / ٢).

(٦) يقصد الإمام الخليلي أن عبد المجيد أخطأ حين روى هذا الحديث عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن

وَحُكْمُهُ: أَنَّ فِيهِ الصَّحِيحَ وَالْحَسَنَ وَالضَّعِيفَ، وَهُوَ الْغَالِبُ.
 قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: لَا تَكْتُبُوا الْغَرَائِبَ؛ فَإِنَّهَا مَنَاقِيرُ، وَغَالِبُهَا عَنْ
 الضُّعَفَاءِ^(١).



عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، وإنما يرويه مالكٌ وسائرُ الناس عن يحيى بن سعيد
 الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر، ولذلك قال ابن سيّد
 الناس: هذا إسناد غريب كله، والمتمن الصحيح. «تدريب الراوي» (٢/ ٢٦٤).
 (١) أسنده عنه ابن عديّ في «الكامل» (١/ ١١١).

[الْحَدِيثُ الْمُنْقَطِعُ]

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ إِسْنَادُهُ «مُنْقَطِعٌ» ^(١) الْأَوْصَالِ

(وَكُلُّ مَا)؛ أَي: حَدِيثٌ (لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ) مِنَ الْأَحْوَالِ (إِسْنَادُهُ) بِأَنْ سَقَطَ مِنْهُ رَاوٍ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ، كَانَ السَّاقِطُ صَحَابِيًّا أَوْ غَيْرَهُ؛ فِي أَوَّلِهِ أَوْ لَا (مُنْقَطِعٌ الْأَوْصَالِ) أَي مَا ذَكَرَ هُوَ «الْمُنْقَطِعُ».

و«الْأَوْصَالُ»، جَمْعُ «وَصْلٍ»، أَصْلُهُ الْمَفْصِلُ، تَمَّ بِهِ الْبَيْتُ.
وَهَذَا الْحَدُّ لِلْحَافِظِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ^(٢)، وَالْمَشْهُورُ: أَنَّهُ مَا سَقَطَ مِنْ رُوَاتِهِ رَاوٍ وَاحِدٌ قَبْلَ الصَّحَابِيِّ فِي الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ، مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ ^(٣).
وَالأَوَّلُ أَقْرَبُ لِلْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْقِطَاعَ ضِدُّ الْإِتِّصَالِ وَهُوَ أَعَمُّ؛ لِصِدْقِهِ عَلَى الْمُعَلَّقِ وَالْمُرْسَلِ وَالْمُعْضَلِ، لَكِنَّ الثَّانِي أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا.
وَاعْلَمْ أَنَّ «الْمُنْقَطِعَ» مِنْ صِفَاتِ الْإِسْنَادِ، بِخِلَافِ «الْمَقْطُوعِ»، فَإِنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْمَتْنِ.

وَحُكْمُ «الْمُنْقَطِعِ»: الضَّعْفُ عِنْدَ غَيْرِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٤).

(١) قال العلامة النَّبْهَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكل ما لم يتصل» ف(كل): مبتدأ، و(منقطع): خبره، و(إسناده): فاعل (يتصل). «النخبة النَّبْهَانِيَّة» (ص ١٠٤).

(٢) انظر «التمهيد» (١ / ٢١).

(٣) قال النووي: الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء، والخطيب، وابن عبد البر، وغيرهم من المحدثين أن المنقطع: ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، وأكثر ما يستعمل في رواية مَنْ دُونَ التَّابِعِيِّ عَنْ الصَّحَابِيِّ، كَمَا لَكَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ. «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي» (١ / ٢٦٠).

- قال الشيخ سليم بن عيد الهلالي: ينبغي أن يُحْتَرَزَ، فيقال: من خلال إسناده لا من الطرفين؛ أي: لا في الإسناد؛ لأنه إن كان من أول السند، فيسمى معلقاً؛ وإن كان في آخر فمرسلاً. اهـ. «كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة» (١٣١).

(٤) قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا النوع قل من احتج به، وأجود ذلك: ما قال فيه مالك: «بلغني أن رسول

[الْحَدِيثُ الْمُغْضَلُ]

وَالْمُغْضَلُ: السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ

(وَالْمُغْضَلُ) بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ، -لُغَةً-: مَا خُوِذَ مِنْ قَوْلِهِ: «أَعْضَلَهُ فُلَانٌ» إِذَا أَعْيَاهُ أَمْرُهُ^(١). سُمِّيَ الْحَدِيثُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُحَدَّثَ الَّذِي حَدَّثَ بِهِ كَأَنَّهُ أَعْضَلَهُ وَأَعْيَاهُ، فَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ مَنْ يَرْوِيهِ عَنْهُ.

وَاصْطِلَاحًا: الْحَدِيثُ (السَّاقِطُ مِنْهُ) أَيُّ: مِنْ سَنَدِهِ (اثْنَانِ) فَصَاعِدًا مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ، كَأَن سَقَطَ الصَّحَابِيُّ وَالتَّابِعِيُّ، أَوِ التَّابِعِيُّ وَتَابِعُهُ، أَوْ اثْنَانِ قَبْلَهُمَا، لَكِنْ بِشَرْطِ تَوَالِي السَّاقِطَيْنِ، أَمَّا إِذَا سَقَطَ وَاحِدٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، ثُمَّ سَقَطَ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ الْإِسْنَادِ وَاحِدٌ آخَرُ؛ فَهُوَ مُنْقَطِعٌ فِي مَوْضِعَيْنِ.

مِثَالُ «الْمُغْضَلِ»: مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَوْطَأِ» أَنَّهُ قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ».. الْحَدِيثُ^(٢).

فَإِنَّ مَالِكًَا وَصَلَهُ خَارِجَ «الْمَوْطَأِ» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣)، فَعَرَفْنَا بِذَلِكَ سُقُوطَ اثْنَيْنِ.

وَحُكْمُهُ: أَنَّهُ مِنْ أَقْسَامِ الضَّعِيفِ.

رسول الله ﷺ قال: كذا وكذا، فإن مالك متثبت. اهـ.

- قلت: يجمع الذهبي بين المنقطع والمعضل لتقاربهما، كما ذكر أهل العلم، انظر «الموقظة» مع شرحها «كفاية الحفظ» (١٣١-١٣٢).

• قال النووي: ويسمى منقطعاً، ويسمى مرسلاً عند الفقهاء وغيرهم. اهـ.

(١) قال ابن الصلاح: وهو مشكل المأخذ من حيث اللغة، أي: لأن «معضلاً» بفتح العين -أي الضاد هنا- لا يكون إلا من ثلاثي لازم، عدّي بالهمزة، وهذا لازم معها. «تدريب الراوي» (١/ ٢٦٤).

(٢) رواه مالك في «الموطأ» رقم (١٨٣٦) [باب: الأمر بالرفق بالمملوك].

(٣) وصله غير واحد منهم ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٨٣/ ٢٤) عن طريق أبي داود.

[الْحَدِيثُ الْمُدَلَّسُ]

وَمَا أَتَى «مُدَلَّسًا» نَوْعَانِ
الْأَوَّلُ: الْإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ، وَأَنْ يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِ«عَنْ» وَ«أَنْ»
وَالثَّانِ: لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفُ أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرِفُ

(وَمَا) أَيُّ وَالْحَدِيثُ الَّذِي (أَتَى) حَالُ كَوْنِهِ (مُدَلَّسًا) بِفَتْحِ اللَّامِ الْمُشَدَّدَةِ
(نَوْعَانِ) وَهُوَ لُغَةً - مَا اخُودٌ مِنْ «الدَّلَسِ» بِالتَّخْرِيكِ، وَهُوَ اخْتِلَاطُ الظَّلَامِ
بِالنُّورِ^(١)، سُمِّيَ الْحَدِيثُ بِذَلِكَ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْخَفَاءِ.

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: «تَدْلِيسُ الْإِسْنَادِ»، وَهُوَ أَنْ يُسْقِطَ الرَّاوي اسْمَ شَيْخِهِ، وَيَرْتَقِيَ
إِلَى شَيْخِ شَيْخِهِ، أَوْ مَنْ فَوْقَهُ مِمَّنْ هُوَ مُعَاصِرٌ لِذَلِكَ الرَّاوي، فَيُسْنِدُ ذَلِكَ إِلَيْهِ
بِلَفْظٍ لَا يَقْتَضِي اتِّصَالًا؛ لِئَلَّا يَكُونَ كَذِبًا؛ كَقَوْلِهِ: «عَنْ فُلَانٍ».

وَالِإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (الْأَوَّلُ: الْإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ) الَّذِي حَدَّثَهُ لِكَوْنِهِ صَغِيرًا
أَوْ ضَعِيفًا، وَلَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ فَقَطْ (وَأَنْ يَنْقُلَ عَمَّنْ) أَيُّ عَنْ شَيْخِ شَيْخِهِ فَمَنْ (فَوْقَهُ)
مِمَّنْ عُرِفَ لِلْمُدَلَّسِ - وَهُوَ فَاعِلُ التَّدْلِيسِ - لِقَاؤُهُ سَمَاعٌ مِنْهُ^(٢) (بِ) لَفْظٍ، مُوهِمٍ
لِلسَّمَاعِ^(٣) وَلَا يَقْتَضِيهِ مِثْلُ (عَنْ) فُلَانٍ (وَأَنْ) بِالتَّسْكِينِ هُنَا لِلْوَقْفِ، وَأَصْلُهَا:

(١) قَالَ الْحَافِظُ فِي «النَّكَتِ» (٢/ ٦١٤): وَكَانَ أَظْلَمَ أَمْرُهُ عَلَى النَّازِرِ؛ لِتَغْطِيَةِ وَجْهِ الصَّوَابِ فِيهِ.

(٢) وَعَلَّقَ الشَّارِحُ هُنَا بِقَوْلِهِ: أَمَّا إِذَا رَوَى عَمَّنْ عَاصِرُهُ وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ سَمَاعٌ مِنْهُ فَهُوَ الْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ، كَمَا
يُؤْخَذُ مِنْ «التَّخْبَةِ» وَغَيْرِهَا، وَبِهَذَا يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا. انْتَهَى.

(٣) وَهَذَا الْفَرْقُ بَيْنَ التَّدْلِيسِ وَالْإِرْسَالِ، حَيْثُ إِنَّ الْمُرْسَلَ لَا يَقْصِدُ إِهْلَامَ السَّامِعِ السَّمَاعَ مِمَّنْ يَرَوِي عَنْهُ،
كَمَا ذَكَرَ ابْنُ الْقَطَّانِ، وَالْخَطِيبُ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَالْعَلَّامِيُّ، وَابْنُ حَجَرَ. انْظُرْ: «كَفَايَةُ الْحَفَظَةِ» شَرْحُ
الْمَقْدَمَةِ الْمُرَقَّظَةِ (٢٠٥).

التَّشْدِيدُ، مِثْلُ: «أَنَّ فُلَانًا»، وَمِثْلُهُمَا: «قَالَ فُلَانٌ».

فَإِنْ لَمْ يُعَاصِرِ الْمُدَلِّسُ الْمَرْوِيَّ عَنْهُ فَلَا يُسَمَّى تَدْلِيسًا عَلَى الْمَشْهُورِ، وَعَلَى مُقَابِلِهِ، ذَا «التَّدْلِيسِ»: أَنْ يُحَدِّثَ الرَّجُلُ عَمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، بِلَفْظٍ غَيْرِ صَرِيحٍ فِي السَّمَاعِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «وَعَلَى هَذَا فَمَا سَلِمَ مِنَ التَّدْلِيسِ لَا مَالِكٌ، وَلَا غَيْرُهُ»^(١). وَحُكْمُهُ: عَدَمُ قَبُولِ الْمُدَلِّسِ فِيهِ، وَلَكِنْ إِذَا صَرَّحَ الْمُدَلِّسُ الْمَعْرُوفُ بِالتَّدْلِيسِ بِمَا يَقْتَضِي الْإِتِّصَالَ: كَأَنْ يَقُولَ: «سَمِعْتُ» أَوْ «حَدَّثَنَا» أَوْ «أَخْبَرَنَا» وَكَانَ ثِقَةً؛ قَبْلَ مَرْوِيَّتِهِ.

وَالنَّوْعُ الثَّانِي مِنَ نَوْعِي التَّدْلِيسِ: «تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ»، وَهُوَ أَنْ يُسَمَّى شَيْخَهُ الَّذِي سَمِعَ مِنْهُ بِغَيْرِ اسْمِهِ الْمَعْرُوفِ، أَوْ يَصِفَهُ بِمَا لَمْ يَشْتَهَرْ بِهِ مِنْ كُنْيَةٍ، أَوْ لَقَبٍ، أَوْ نِسْبَةٍ إِلَى بَلَدٍ أَوْ قَبِيلَةٍ؛ لِأَجْلِ أَنْ تَضَعَبَ عَلَى غَيْرِهِ الطَّرِيقُ.

وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: **(وَالثَّانِ)** بِحَذْفِ الْيَاءِ لِلضَّرُورَةِ، هُوَ أَنَّهُ **(لَا يُسْقِطُ)** أَيَّ لَا يُسْقِطُ شَيْخَهُ الَّذِي حَدَّثَهُ بِالْحَدِيثِ، بَلْ يَذْكُرُهُ **(لَكِنْ يَصِفُ أَوْ صَافَهُ)** أَيَّ يَذْكُرُ أَوْ صَافَ الشَّيْخَ **(بِمَا)** أَيَّ: بِالشَّيْءِ الَّذِي **(بِهِ)** أَيَّ بِذَلِكَ الشَّيْءِ **(لَا يَتَعَرَّفُ)** وَلَا يَشْتَهَرُ بِهِ الشَّيْخُ.

مِثَالُهُ: قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُجَاهِدٍ: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ»، يُرِيدُ بِهِ: عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ.

(١) انظر «التمهيد» (١/ ١٥) وقال بعدها بقليل: (اللهم! إلا شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان فإن هذين ليس لهما شيء من هذا، لا سيما شعبة، فهو القائل: «لأن أرنى أحب إلي من أن أدلس».

وَلَوْ قَالَ النَّاطِمُ:

وَالثَّانِ لَمْ يُسْقِطْهُ لَكِنْ يَصِفُ أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لَا يُعْرِفُ

لَكَانَ صَوَابًا، فَإِنَّ «لَا يَنْعَرِفُ» لَا يُعْرِفُ لُغَةً.

وَحُكْمُ تَدْلِيسِ الشُّيُوخِ: يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْغَرَضِ الْحَامِلِ عَلَيْهِ.

فَإِنْ كَانَ لِضَعْفِ الشَّيْخِ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ، فَيُدَلِّسُهُ حَتَّى لَا تَظْهَرَ رِوَايَتُهُ عَنِ الضُّعَفَاءِ؛ فَالْحُرْمَةُ؛ لِتَضَمُّنِهِ الْغِشَّ وَالْخِيَانَةَ، وَلَا يُقْبَلُ خَبْرُهُ.

وَإِنْ كَانَ لِصِغَرِ سِنِّهِ عَنِ الْمُدَلِّسِ حَتَّى شَارَكَهُ فِي الْأَخْذِ عَنْهُ مَنْ هُوَ دُونَهُ؛ فَالْكَرَاهَةُ، وَلَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ رِوَايَةٌ مَجْهُولٌ، إِلَّا إِذَا عُرِفَ مَنْ رَوَى عَنْهُ^(١).



(١) ثُمَّ أَنْوَاعٌ أُخْرَى: كَتَدْلِيسِ التَّسْوِيَةِ، وَالسَّكُوتِ، وَالْقَطْعِ. انْظُرْ: «النَّكَتُ» (٢/ ٦١٤)، «تَدْرِيبُ الرَّاوي» (٢٧٩-٢٩١).

تَنْبِيْه: أَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ تَدْلِيسًا أَهْلُ الْكُوفَةِ، وَأَبْعَدُهُمْ عَنْهُ أَهْلُ الْحِجَازِ، وَالْحَرَمَيْنِ، وَمِصْرَ، وَمَا وَرَاءَ النَّهْرِ.. ذَكَرَ مَعْنَى ذَلِكَ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِهِ: «مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ».

[الْحَدِيثُ الشَّاذُّ]

وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَا فَ«الشَّاذُّ».....

(وَمَا يُخَالِفُ) رَأَوْ (ثِقَةً) أَيْ عَدَلَ ضَابِطٌ (فِيهِ) أَيْ: فِي الْحَدِيثِ، أَيْ فِي مَتْنِهِ أَوْ فِي سَنَدِهِ، بِزِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ (الْمَلَا) أَيْ: الْجَمَاعَةُ الثَّقَاتِ فِيمَا رَوَوْهُ، أَوْ مَنْ هُوَ أَحْفَظُ أَوْ أَضْبَطُ، مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِ الْجَمْعِ؛ بِأَنْ كَانَ يَلْزَمُ مِنْ قَبُولِهِ رَدُّ غَيْرِهِ. (فَالشَّاذُّ) ^(١) أَيْ: فَهُوَ الْمُسَمَّى عِنْدَهُمْ بِ«الشَّاذِّ» الْمُشْتَرِطِ انْتِفَاؤُهُ فِي حَدِّ «الصَّحِيحِ»، أَمَّا إِذَا أَمَكْنَ الْجَمْعُ فَلَا يَكُونُ شَاذًّا، وَيُقْبَلُ حَدِيثُ الثَّقَةِ حِينَئِذٍ. مِثَالُ الشُّذُوزِ فِي الْمَتْنِ: مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢) وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ ابْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فَلْيُضْطَجِعْ عَنْ يَمِينِهِ» ^(٣). فَإِنَّ الْمَحْفُوظَ رِوَايَتُهُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَا مِنْ قَوْلِهِ ^(٤)، وَانْفَرَدَ عَبْدُ الْوَاحِدِ بِهَذَا اللَّفْظِ.

(١) بتخفيف الدال، وحقها التشديد، وخففها ليحافظ على وزن البيت.

(٢) هو الإمام سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، محدث البصرة، أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلمًا وحفظًا، ونسكًا وورعًا وإتقانًا، وأشهر تصانيفه: كتاب «السنن» المشهور، توفي سنة خمس وسبعين ومائتين، عن ثلاث وسبعين سنة.

(٣) رواه أبو داود (١٢٦١)، والترمذي (٤٢٠)، وقال: «حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه» وأحمد (٤١٥/٢).

(٤) أخرج هذه الرواية المحفوظة: ابن ماجه برقم (١١٩٩) من طريق شعبة، قال: «حدثني سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ بِهِ..».

- وقد ثبت أيضًا عند «البخاري» عن عائشة بلفظه، ولكن بزيادة: «على شِقِّهِ الْيَمَنِ» برقم (١١٦٠) وكذلك هو عند «مسلم» عنها برقم (٧٤٣).

وَمِثَالُهُ فِي السَّنَدِ: مَا رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَوْسَجَةَ:
«أَنَّ رَجُلًا تُوَفِّيَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَدْعُ وَارِثًا إِلَّا مَوْلَى هُوَ أَعْتَقَهُ»^(١).
فَإِنَّ الْمَحْفُوظَ فِيهِ: مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ
عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَوْسَجَةَ، عَنْ مَوْلَاهُ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢).
وَيُقَابِلُ «الشَّاذَّ» «المَحْفُوظُ».

وَحُكْمُ الْأَوَّلِ الضَّعْفُ، بِخِلَافِ «المَحْفُوظِ» فَالْقَبُولُ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى صِفَةِ
مُقْتَضِيَةِ لِلتَّرْجِيحِ، كَكَثْرَةِ عَدَدِهِ، أَوْ قُوَّةِ حِفْظِهِ، أَوْ ضَبْطِهِ.



(١) رواه مرسلًا هكذا البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٤٢/٦).
(٢) رواه الترمذي (٢١٠٦) وحسنه، وابن ماجه (٢٧٤١) وأحمد (٢٢١/١)، وغيرهم من الطريق المذكورة في الشرح.
- وقد تابع ابن عُيَيْنَةَ عَلَى وَصْلِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (٣٥٨/١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» (٦٣٧٦)،
وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٩٠٥)؛ وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَالْمَحْفُوظُ حَدِيثُ ابْنِ عِيْنَةَ. اهـ
- قلت: لكون الواصلين له أكثر عددًا.

[الْحَدِيثُ الْمَقْلُوبُ]

..... وَ«الْمَقْلُوبُ»: قِسْمَانِ تَلَا

إِبْدَالُ رَأَوْ مَا بِرَأَوْ قِسْمٌ وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمٌ

(وَالْمَقْلُوبُ) مُشْتَقٌّ مِنْ «الْقَلْبِ»، وَهُوَ تَبْدِيلُ شَيْءٍ بِآخَرَ عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي.

وَهُوَ (قِسْمَانِ تَلَا) أَيُّ: تَبَعَ «الشَّاذَّ» فِي النِّظْمِ.

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مَشْهُورًا بِرَأَوْ، فَيُجْعَلُ مَكَانَهُ رَأَوْ آخَرُ فِي طَبَقَتِهِ: كَالْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ بِ«سَالِمٍ» فَأُبْدِلَ بِ«نَافِعٍ»، وَبِالْعَكْسِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (إِبْدَالُ رَأَوْ) اشتهر به الحديث (مَا) أَيُّ: أَيُّ رَأَوْ كَانَ مِنَ السَّنَدِ (بِرَأَوْ) آخَرَ مَكَانَهُ؛ لِيَصِيرَ مَرْغُوبًا فِيهِ لِغَرَابَتِهِ (قِسْمٌ) أَوَّلُ.

مِثَالُهُ: حَدِيثُ رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْحَرَّانِيُّ، عَنْ حَمَّادِ النَّصِيبِيِّ - وَحَمَّادٌ وَضَاعٌ، كَمَا فِي «الْمِيزَانِ»^(١) - عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا لَقِيتُمُ الْمُشْرِكِينَ فِي طَرِيقٍ فَلَا تَبْدَءُوهُمْ بِالسَّلَامِ»... الْحَدِيثُ.

قَلْبُهُ حَمَّادٌ فَجَعَلَهُ: عَنْ الْأَعْمَشِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْرُوفٌ بِسُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ^(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ -، هَكَذَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»^(٣).

وَالثَّانِي: تَبْدِيلُ إِسْنَادٍ مَتْنٍ بِإِسْنَادٍ مَتْنٍ آخَرَ، وَتَبْدِيلُ إِسْنَادٍ هَذَا الْمَتْنِ بِإِسْنَادِ الْأَوَّلِ، كَمَا قَالَ: (وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ) فَيُجْعَلُ لِمَتْنٍ آخَرَ مَرْوِيٍّ بِسَنَدٍ آخَرَ،

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٢١) برقم (٢٢٦٢).

(٢) هكذا ذكر الذهبي في المصدر السابق، في نفس الموضع.

(٣) رواه مسلم (٢١٥٧).

(نِسْمٌ) وَيُجْعَلُ هَذَا الْمَتْنُ لِإِسْنَادٍ آخَرَ ثَانٍ، وَإِنَّمَا يُفْعَلُ ذَلِكَ لِقَصْدِ الْكَشْفِ عَنْ حَالِ الْمُحَدِّثِ.

مِثَالُهُ: مَا وَقَعَ لِأَهْلِ بَغْدَادَ مَعَ إِمَامِ الْفَنِّ الْبُخَارِيِّ، لَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِمْ جَمَعُوا لَهُ مِائَةَ حَدِيثٍ، وَجَعَلُوا مَتْنَ هَذَا الْإِسْنَادِ لِإِسْنَادٍ آخَرَ، وَإِسْنَادَ هَذَا الْمَتْنِ لِمَتْنٍ آخَرَ؛ وَأَلْقَوْا ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَرَدَّ كُلُّ مَتْنٍ إِلَى إِسْنَادِهِ، وَكُلُّ إِسْنَادٍ إِلَى مَتْنِهِ، فَأَقْرَأَهُ النَّاسُ بِالْحِفْظِ، وَأَذَعْنُوا لَهُ بِالْفَضْلِ^(١).

وَحُكْمُهُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا لِقَصْدِ الْإِخْتِبَارِ فِي الْحِفْظِ، ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَقْلُوبُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ؛ وَإِذَا فُعِلَ لِقَصْدِ الْإِغْرَابِ فَلَا يَجُوزُ قَطْعًا.



(١) رواها الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٤٠ / ٢) بسنده عن أحمد بن عدي صاحب «الكامل» يقول: «سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخاري قدِمَ بغداد.. وساق القصة، ورواها من طريقه ابن حجر في «هدي الساري» (٤٨٦) وهي مشهورة مذكورة في المصنفات الحديثية.

[الْحَدِيثُ الْفَرْدُ]

وَالْفَرْدُ: مَا قَيَّدَتْهُ بِثِقَةٍ أَوْ جَمَعَ أَوْ قَصَرَ عَلَى رِوَايَةٍ

(وَالْفَرْدُ) لُغَةً: الْوَتْرُ. وَاصْطِلَاحًا: قِسْمَانِ:

الْأَوَّلُ: «الْفَرْدُ الْمُطْلَقُ»، وَهُوَ حَدِيثٌ انْفَرَدَ بِهِ أَوْ بِسَنَدِهِ رَاوٍ.

وَحُكْمُهُ: الصَّحَّةُ، إِنْ بَلَغَ الرَّاوي الضَّبْطَ التَّامَّ، وَلَمْ يُخَالَفْ غَيْرُهُ الْأَرْجَحُ

مِنْهُ (١).

وَالْحُسْنُ، إِنْ قَارَبَهُ، وَلَمْ يُخَالَفْ غَيْرُهُ الْأَرْجَحُ مِنْهُ أَيْضًا.

وَالشَّدُودُ، إِنْ خَالَفَ غَيْرُهُ الْأَرْجَحُ، مَعَ كَوْنِهِ ثِقَةً.

وَالنُّكْرُ، إِنْ خَالَفَ غَيْرُهُ الرَّاجِحُ، مَعَ كَوْنِهِ ضَعِيفًا.

وَالتَّرْكُ، إِنْ لَمْ يُخَالَفْ مَعَ اتِّهَامِهِ بِالْكَذِبِ وَنَحْوِهِ، فَاحْفَظْ تَظْفَرًا.

وَالثَّانِي: «الْفَرْدُ الْمُقَيَّدُ»: وَهُوَ مَا كَانَ التَّفَرُّدُ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ لِجَهَةٍ مَخْصُوصَةٍ،

وَهُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (مَا)، أَيْ: الْحَدِيثُ الَّذِي (قَيَّدَتْهُ بِثِقَةٍ) تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ

مِنَ الثَّقَاتِ: كَقَوْلِكَ فِي حَدِيثٍ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ،

(١) تكلم أهل العلم هنا عن حكم زيادة الثقة، وهي من أهم المباحث الحديثية لما يبنى عليها ومن أقدم

من تكلم فيها الإمام مسلم رحمه الله في «مقدمة الصحيح» (٦) فقال: «حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض بما رَوَوْا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وُجد كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أصحابه قبلت زيادته.

- وكذلك قال رحمه الله: للزهري نحو تسعين حرفًا يرويه عن النبي ﷺ، لا يشاركه فيها أحد بأسانيد جياد، والله أعلم.

بـ«ق» وَاقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ»^(١).

لَمْ يَزَوْهُ ثِقَةً إِلَّا ضَمْرَةً^(٢).

وَإِنَّمَا قَيَّدْتُ بِالثِّقَةِ؛ لِرَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهِيْعَةَ^(٣) لَهُ؛ وَقَدْ ضَعَّفَهُ الْجُمْهُورُ.

(أَوْ) قَيَّدْتَهُ بِـ (جَمْعٍ) أَيِ جَمَاعَةٍ مِنْ بَلَدٍ مُعَيَّنٍ؛ كَقَوْلِهِمْ: تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ مَكَّةَ، وَرَوَاتُهُ مِنْهُمْ مُتَعَدِّدُونَ.

(أَوْ) قَيَّدْتَهُ بِـ (قَصْرِ) أَيِ اقْتِصَارٍ (عَلَى رِوَايَةٍ) رَأَوْا مُعَيَّنٍ؛ كَقَوْلِكَ: تَفَرَّدَ بِهِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ، وَهُوَ مَرْوِيٌّ مِنْ وُجُوهِ عَنْ غَيْرِهِ.

كَحَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ وَائِلٍ، عَنْ ابْنِهِ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِسُوقٍ وَتَمَرٍ» لَمْ يَزَوْهُ عَنْ بَكْرِ غَيْرُ وَائِلٍ، وَلَمْ يَزَوْهُ عَنْ وَائِلٍ غَيْرُ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(٤).

تَنْبِيْهُ: لَيْسَ فِي أَقْسَامِ الْفَرْدِ الْمُقَيَّدِ ضَعْفٌ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ فَرْدًا، لَكِنْ إِذَا قَيَّدَ بِالنِّسْبَةِ لِثِقَةٍ قَرَبَ مِنْ حُكْمِ الْفَرْدِ الْمُطْلَقِ؛ لِأَنَّ رِوَايَةَ غَيْرِ الثِّقَةِ كَلَا رِوَايَةَ، إِلَّا إِذَا كَانَ يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ.



(١) رواه مسلم (٨٩١) من حديث واقد الليثي رضي الله عنه.

(٢) هو ضَمْرَةُ بن سعيد بن أبي حَنَّةَ، وقيل: (حَبَّةٌ) بالباء، الأنصاري المدني، ثقة من التابعين، قد تفرد به عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي واقد به.

(٣) وهو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، القاضي، وخلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، مات سنة أربع وسبعين، وقد زاد على الثمانين. «تقريب التهذيب» (٣٥٦٣).

(٤) رواه أبو داود (٣٧٤٤)، والترمذي (١٠٩٥) وقال: «حديث حسن غريب»، وابن ماجه (١٩٠٩)، وأصل الحديث في البخاري (٥١٥٩) ومسلم (١٣٦٥) عن أنس، ولكن من طريق أخرى.

[الْحَدِيثُ الْمُعْلَلُ]

وَمَا يِعْلَلُهُ غُمُوضٌ أَوْ خَفَا «مُعْلَلٌ» عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا

(وَمَا) أَيِ الْحَدِيثُ الَّذِي تَلَبَّسَ (بِعِلَّةٍ) ذَاتِ (غُمُوضٍ) وَخَفَاءٍ فِي سَنَدِهِ أَوْ فِي مَتْنِهِ، مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةُ مِنْهَا.

فَ«أَوْ» فِي قَوْلِهِ (أَوْ خَفَا) بِمَعْنَى «الْوَاوِ»؛ لِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلْغُمُوضِ؛ فَذَلِكَ الْحَدِيثُ (مُعْلَلٌ عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا) وَيُقَالُ لَهُ: «الْمُعْلُولُ» ^(١) أَيْضًا.

وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ حَدِيثٌ فِيهِ أَمْرٌ خَفِيٌّ قَادِحٌ يَظْهَرُ لِلنَّقَادِ بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ طُرُقِ الْحَدِيثِ؛ وَهَذَا الْأَمْرُ الْخَفِيُّ يُسَمَّى «عِلَّةً»: كَالْإِرْسَالِ الْخَفِيِّ، وَالْإِرْسَالِ الظَّاهِرِ ^(٢) لِلْحَدِيثِ الْمَوْصُولِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُعْرَفُ عِنْدَ سَمَاعِ الْحَدِيثِ الْمَوْصُولِ إِلَّا بِالْبَحْثِ ^(٣).

وَتَذَرُكُ الْعِلَّةُ بَعْدَ جَمْعِ الطَّرِيقِ، وَالْفَخْصِ عَنْهَا بِتَفَرُّدِ الرَّائِي، أَوْ بِمُخَالَفَةِ غَيْرِهِ مِمَّنْ هُوَ أَحْفَظُ وَأَضْبَطُ، أَوْ أَكْثَرُ عَدَدًا، مَعَ قَرَائِنَ تُضْمُّ إِلَى ذَلِكَ، يَهْتَدِي النَّاقِدُ بِذَلِكَ إِلَى اِطْلَاعِهِ عَلَى تَصْوِيبِ إِرْسَالِ فِي الْمَوْصُولِ، أَوْ تَصْوِيبِ وَقْفِ

(١) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «تَقْرِيبِهِ»: وَهُوَ لَخْنٌ. وَقَالَ السِّيُوطِيُّ: لِأَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ مِنْ (أَعْلَلُ) الرَّبَاعِيُّ لَا يَأْتِي عَلَى مَفْعُولٍ، بَلِ الْأَجُودُ فِيهِ (مُعْلَلٌ) بِلَامٍ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولُ (أَعْلَلُ) قِيَاسًا، وَأَمَّا (مُعْلَلٌ) فَمَفْعُولُ (عَلَّلَ)، وَهُوَ -لُغَةً- بِمَعْنَى: أَلْهَاهُ بِالشَّيْءِ وَشَغَلَهُ، وَلَيْسَ هَذَا الْفِعْلُ بِمُسْتَعْمَلٍ فِي كَلَامِهِمْ.
- وَاعْتَذَرَ السَّخَاوِيُّ عَنْ ذَلِكَ؛ بِاسْتِعْمَالِ الزَّجَّاجِ لَهُ، وَقَوْلِ «الصُّحَّاحِ»: عَلَّلَ الشَّيْءَ فَهُوَ مُعْلُولٌ.
«انْظُرْ: تَدْرِيبُ الرَّائِي مَعَ حَاشِيَتِهِ» (١/٣١٩).

(٢) عُلِقَ الشَّارِحُ هُنَا بِقَوْلِهِ: أَمَّا «الْخَفِيُّ» فَقَدْ عَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ، وَأَمَّا «الظَّاهِرُ» فَهُوَ أَنْ تَرَوِي عَنْ شَيْخٍ عَرَفَ عِنْدَ النَّاسِ عَدَمَ اجْتِمَاعِكَ بِهِ (عَنْ). اهـ.

(٣) قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهَذَا النَّوعُ مِنْ أَجْلِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، يَتِمَكَّنُ مِنْهُ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالْخَبْرَةِ وَالْفَهْمِ الثَّاقِبِ. اهـ.
بِمَعْنَاهُ. «تَدْرِيبُ الرَّائِي» (١/٣١٩).

فِي الْمَرْفُوعِ، أَوْ إِدْرَاجِ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، بِحَيْثُ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ، ذَلِكَ فَيَحْكُمُ، أَوْ يَتَرَدَّدُ فَيَتَوَقَّفُ^(١).

وَالْعِلَّةُ الْقَادِحَةُ تَكُونُ فِي الْإِسْنَادِ فَتَقْدَحُ فِي صِحَّةِ الْمَتْنِ: كَالْوَقْفِ لِلْمَرْفُوعِ.

وَتَكُونُ فِي الْمَتْنِ: كَحَدِيثِ نَفْيِ قِرَاءَةِ الْبَسْمَلَةِ الْمَرْوِيِّ عَنْ أَنَسٍ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا سَمِعَ قَتَادَةَ قَوْلَ أَنَسٍ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»^(٢) ظَنَّ نَفْيَ الْبَسْمَلَةِ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ؛ فَنَقَلَهُ مُصَرِّحًا بِمَا ظَنَّهُ، فَقَالَ عَقِبَ ذَلِكَ: «فَلَمْ يَكُونُوا يَسْتَفْتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِ(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)»، فَصَارَ النَّفْيُ حِينَئِذٍ مَرْفُوعًا.



(١) ولهذا قال الإمام علي بن المديني، شيخ البخاري: والباب إذا لم تُجْمَع طرقة لم يتبين خطؤه.
(٢) رواه البخاري (٧٤٣) ومسلم (٣٩٩)، وقد بين ابن عبد البر: أن فيه اضطرابًا في «تمهيد» (٢/٢٣٠) وكذلك الدارقطني من قبله وغيرهما، وقد دفع ابن حجر القول بالاضطراب في «فتح الباري» (٢/٢٢٨).

[الْحَدِيثُ الْمُضْطَرَبُ]

وَذُو اخْتِلَافٍ سَنَدٍ أَوْ مَتْنٍ مُضْطَرَبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ

(وَذُو) أَيُّ وَحْدَيْتُ صَاحِبِ (اِخْتِلَافٍ سَنَدٍ) أَيُّ اخْتِلَافٍ فِي سَنَدٍ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ؛ وَيَكُونُ بِاخْتِلَافٍ فِي وَصْلٍ وَإِزْسَالٍ، أَوْ إِثْبَاتٍ رَأَوْهُ أَوْ حَذَفِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

(أَوْ) فِي (مَتْنٍ) أَوْ فِيهِمَا؛ سَوَاءٌ كَانَ مِنْ رَأَوْهُ وَاحِدٍ، بِأَنْ رَوَاهُ ذَلِكَ الْوَاحِدُ مَرَّةً عَلَى وَجْهِهِ، وَمَرَّةً عَلَى وَجْهِ آخَرَ؛ أَوْ مِنْ أَكْثَرٍ؛ بِأَنْ رَوَاهُ كُلُّ مَنْ جَمَاعَةٍ عَلَى وَجْهِ مُخَالَفٍ لِلْآخِرِ مُخَالَفَةً لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ مَعَهَا، وَإِلَّا تَعَيَّنَ الْجَمْعُ؛ وَمَعَ عَدَمِ التَّرْجِيحِ بِحِفْظٍ أَوْ كَثْرَةِ عَدَدٍ أَوْ غَيْرِهِمَا مِنَ الْمَرْجُّحاتِ، وَإِلَّا تَعَيَّنَ الرَّاجِحُ. وَخَبَرُ (ذُو) قَوْلُهُ: (مُضْطَرَبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ) أَيُّ فَالْحَدِيثُ الْمَوْصُوفُ بِمَا ذَكَرَ مَشْهُورٌ عِنْدَهُمْ بِأَنَّهُ مُضْطَرَبٌ بِكَسْرِ الرَّاءِ.

مِثَالُهُ فِي الْإِسْنَادِ: حَدِيثُ: «شَيْبَتِي هُوَ وَأَخَوَاتُهَا»^(١)، فَإِنَّهُ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ؛ فَقِيلَ: عَنْهُ عَنْ عِكْرِمَةَ، وَقِيلَ: عَنْهُ عَنْ الْبَرَاءِ؛ وَقِيلَ: عَنْهُ عَنْ الْأَخْوَصِ، وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ.

وَمِثَالُهُ فِي الْمَتْنِ: حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ؛ قَالَتْ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الزَّكَاةِ؛ فَقَالَ: «إِنَّ فِي الْمَالِ حَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ»^(٢).

(١) رواه الترمذي (٣٢٩٧) بمعناه، وقال: «حديث حسن غريب»، وكذلك الحاكم بلفظ الترمذي:

(٢/٣٤٣) عن ابن عباس.

(٢) رواه الترمذي (٦٥٩ ، ٦٦٠) وقال: «هذا حديث إسناده ليس بذلك، وأبو حمزة ميمون الأعور

بضعف»، ورواه ابن ماجه (١٧٨٩).

هَكَذَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ شَرِيكِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ.

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ؛ «لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ». وَهَذَا الْمِثَالُ كَافٍ فِي الْإِيضَاحِ، فَلَا يُعْتَرَضُ بِإِمْكَانِ الْجَمْعِ؛ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى الْمَنْدُوبِ، وَالثَّانِي عَلَى الْوَاجِبِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ دَأْبِ الْمُحَصِّلِينَ^(١) وَحُكْمُهُ: الضَّعْفُ لِشَعَارِهِ بَعْدَ ضَبْطِ رَاوِيهِ أَوْ رَوَاتِهِ، فَاجْتَنَبَهُ. نَعَمْ؛ إِذَا كَانَ فِي اسْمِ رَجُلٍ وَأَبِيهِ، وَكَانَ ثِقَةً فَهُوَ غَيْرُ ضَعِيفٍ.



علق الشارح هنا بقوله: «إِذَا هَذَا شَأْنُ الْمِثَالِ»، قَالَ سَيِّدِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعُلُوي فِي «مَرَاقِي السُّعُودِ»: وَالشَّأْنُ: لَا يُعْتَرَضُ الْمِثَالُ إِذْ قَدْ كَفَى الْفَرَضُ وَالْإِخْتِمَالُ...» انْتَهَى.

[الْحَدِيثُ الْمُدْرَجُ]

وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

(وَالْمُدْرَجَاتُ) جَمْعُ مُدْرَجٍ، جَعَلُوهُ مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ؛ نَظَرًا لِمَا أُدْرِجَ فِيهِ. وَهُوَ لُغَةٌ - : الإِذْخَالُ، وَاضْطِلَاحًا : قِسْمَانِ : مُدْرَجٌ فِي السَّنَدِ، وَمُدْرَجٌ فِي الْمَثْنِ.

الْأَوَّلُ : أَقْسَامُ مَذْكُورَةٌ فِي الْمُطَوَّلَاتِ.

وَالثَّانِي : وَهُوَ الْمُدْرَجُ (فِي الْحَدِيثِ مَا) أَي : أَلْفَاظُ (أَتَتْ * مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ) فِي الْعِبَارَةِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَالْأَصْلُ : «مَا أَتَتْ مِنْ أَلْفَاظِ بَعْضِ الرُّوَاةِ» سِوَاءَ كَانَ الْبَعْضُ صَحَابِيًّا أَوْ غَيْرَهُ، كَانَ الْكَلَامُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يُوَصِّلَهُ بِالْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ أَنَّ مَا أُدْرِجَهُ لَيْسَ مِنَ الْحَدِيثِ.

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ (اتَّصَلَتْ) أَيِ الْأَلْفَاظُ بِآخِرِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الْغَالِبُ، أَوْ كَانَتْ فِي أَثْنَائِهِ، أَوْ فِي أَوَّلِهِ، فَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَبَيْنَ هَذَا الْكَلَامِ بِذِكْرِ قَائِلِهِ؛ حَتَّى يَقَعَ اللَّبْسُ بِذَلِكَ، فَيَتَوَهَّمُ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقِيقَةَ أَنَّ الْجَمِيعَ مَرْفُوعٌ.

مِثَالُهُ : حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَائِشَةَ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَنَّنُ فِي حِرَاءٍ وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ»^(١)، فَقَوْلُهُ : «وَهُوَ التَّعَبُّدُ» مُدْرَجٌ فِي الْحَدِيثِ^(٢).

وَاعْلَمْ أَنَّ سَبَبَ الإِذْخَالِ تَفْسِيرُ لَفْظٍ غَرِيبٍ؛ كَمَا مِثْلُ، أَوْ اسْتِنْبَاطُ حُكْمٍ فَهَمَّةُ بَعْضِ الرُّوَاةِ.

(١) رواه البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠).

(٢) وهو مدرج من كلام الزهري، كما بيّنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٣).

وَيُعَرَفُ الْإِدْرَاجُ بِوُرُودِهِ مَفْصُولًا بِطَرِيقٍ آخَرَ، أَوْ بِتَضْرِيحِ الرَّاوي بِذَلِكَ، وَنَحْوِهِ.

وَحُكْمُهُ: الْمَنْعُ؛ لِتَضَمُّنِهِ نِسْبَةَ الْقَوْلِ لِغَيْرِ قَائِلِهِ.

نَعَمْ مَا أُدْرَجَ لِتَفْسِيرِ غَرِيبٍ يُسَامَحُ فِيهِ؛ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ^(١)؛ وَلِذَا فَعَلَهُ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَثَمَةِ.



قال ابن الصلاح في «مقدمته» (٤٦): «وفاعله أنه لا يجوز تَعَمُّدُ شَيْءٍ مِنَ الْإِدْرَاجِ الْمَذْكُورِ. وَجَعَلَهُ النَّوَوِيُّ سَهْلاً حَرَسَ وَسَاقِ السُّبُوطِيِّ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ بَلْ جَعَلَ السَّمْعَانِي فاعله ساقطاً الغدالة. «تدريب الراوي» (٣٤٧/١).

المنصود به: الحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو لقب يُطلقه عليه كثير من المصنفين المتأخرين، وخاصة السخاوي والسبوطي.

الحديث المديح

وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِي مُدَبِّجٍ فَأَعْرِفُهُ حَقًّا وَانْتَجِهْ

(وَمَا) أي والحديث الذي رواه (كل قرين عن أخيه) أي قرينه المساوي له في السند، أي: الأخذ عن الشيوخ وفي السنن أيضا كما هو الكثير .
 وخبر «ما» قوله: (مدبج) سواء كان ذلك من الصحابة: كرواية كل من عائشة، وأبي هريرة رضي الله عنهما عن الآخر، أو من التابعين: كرواية كل من الزهري، وعمر بن عبد العزيز عن الآخر، أو من غيرهما: كرواية كل من مالك، والليث عن الآخر.
 أما في اللغة؛ فهو مأخوذ من «ديباجتي الوجه» أي: جانبيه، سمي كذلك؛ لتساوي القرينين وتقابلتهما.

وخرج بالكلية^١ في قوله: (كل قرين) ما إذا انفرد أحد القرينين بالرواية عن الآخر، وهو المسمى برواية الأقران: كرواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية، فإنه لا يعلم لزهير رواية عنه.

ف«المدبج» أخص من رواية الأقران؛ إذ كل مدبج رواية أقران، ولا عكس.
 وخرج بالقرين ما إذا روى عن دونه سنا أو رتبة، ويسمى رواية أكابر عن أصاغر: كرواية الزهري عن مالك.

(١) يحذف الباء وإجراء الإعراب على الخاء، وهي لغة في الأسماء الستة.

(٢) علق الشارح هنا بقوله: قال سيدي عبدالله العلوي في طلعة الأنوار:

مدبج ما ينقل القرين من آخر وعكسه مبين
 من قد تقاربوا بسن وسند ونادرا يلقى بآخر فقد انتهى

(٣) الكلبة: مصدر صناعي من كلمة «كل» المذكورة في قوله: «كل قرين».

(فَاعْرِفْهُ) أَيِ اعْلَمْهُ عِلْمًا (حَقًّا وَاتَّخِذْ) ^(١) أَيِ: افْتَخِرْ بِمَعْرِفَتِهِ، فَإِنَّهُ مُهِمٌّ لِإِفَادَتِهِ
الْأَمْنِ مِنْ ظَنِّ الزِّيَادَةِ فِي السَّنَدِ.

فَإِذَا رَوَى اللَّيْثُ عَنْ مَالِكٍ مَثَلًا، وَهُمَا قَرِينَانِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَلَا يُظَنُّ أَنَّ قَوْلَهُ
عَنْ مَالِكٍ زَائِدٌ، وَأَنَّ الْأَصْلَ رَوَى اللَّيْثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ.
وَحُكْمُهُ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ صَحِيحًا، أَوْ حَسَنًا، أَوْ ضَعِيفًا.



(١) أَيِ: اقْصِدْهُ، وافْتَخِرْ بِمَعْرِفَتِهِ، وهو من: اتَّخَذَ فُلَانٌ عَلَيْنَا، إِذَا افْتَخَرَ وَتَعَظَّمَ وَتَكَبَّرَ، مأخوذة من
النَّخْوَةِ، وهي الكِبَرُ والعِظَمَةُ. «لسان العرب» (نَخَوَ).

[الْحَدِيثُ الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ]

مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقٌ وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقُ

(مُتَّفِقٌ) هُوَ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ عَنْ قَوْلِهِ: (مُتَّفِقٌ) آخِرَ الشَّطْرِ.

يَعْنِي: أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي اتَّفَقَتْ فِي سَنَدِهِ أَسْمَاءُ الرُّوَاةِ (لَفْظًا وَخَطًّا) أَيِّ فِي اللَّفْظِ وَالْخَطِّ (مُتَّفِقٌ) عِنْدَهُمْ، وَأَمَّا فِي الْأَشْخَاصِ وَالْمُسَمِّيَّاتِ؛ فَبَيْنَهُمَا افْتِرَاقٌ وَاخْتِلَافٌ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ (وَضِدُّهُ) أَيِّ: مِثْلُ^(١) الْمُتَّفِقِ (فِيمَا) أَيِّ: فِي الْإِتِّفَاقِ الَّذِي (ذَكَرْنَا) فِي اللَّفْظِ وَالْخَطِّ دُونَ الْمُسَمَّى وَالشَّخْصِ هُوَ (الْمُفْتَرِقُ) أَيِّ: الْمُسَمَّى بِذَلِكَ؛ لِإِفْتِرَاقِ الْأَسْمَاءِ بِإِفْتِرَاقِ الْمُسَمِّيَّاتِ.

وَالْمُرَادُ: أَنَّ الْقِسْمَ الَّذِي يُسَمَّى بِالْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ هُوَ مَا اتَّفَقَ فِي الْخَطِّ وَاللَّفْظِ دُونَ الْمُسَمَّى، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْمُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ^(٢) فَهُوَ مُتَّفِقٌ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَالْخَطُّ، مُفْتَرِقٌ مِنْ حَيْثُ الْأَشْخَاصُ.

وَالِإِعْتِبَارُ بِاتِّفَاقِ الْخَطِّ بِالْحُرُوفِ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ النَّقْطِ وَالشَّكْلِ، وَلَهُ أَقْسَامٌ مَبْسُوطَةٌ فِي الْمَبْسُوطَاتِ.

وَمِثَالُهُ: «حَمَادٌ»، لَا تَذَرِي أَهْوَا ابْنُ زَيْدٍ، أَوْ ابْنُ سَلَمَةَ؟ كَذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا أُطْلِقَ.

(١) عَلَّقَ الشَّارِحُ هُنَا بِقَوْلِهِ: (قَالَ فِي «الْقَامُوسِ» وَشَرْحِهِ: «الضِدُّ»: الْمِثْلُ وَجَمْعُهُ أَضْدَادٌ، يُقَالُ: لَا ضِدَّ لَهُ، وَلَا ضَدِيدَ لَهُ، أَيِّ: لَا نَظِيرَ وَلَا كُفَّاءَ، وَالْمُخَالَفَ ضِدًّا، وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: حَكَى لَنَا أَبُو عَمْرِو: وَالضِدُّ: مِثْلُ الشَّيْءِ، وَالضِدُّ: خِلَافُهُ، وَمِثْلُهُ فِي «الْمُحْكَمِ» وَ«الْمِضْبَاحِ». قَالَ الْعِرَاقِيُّ:

وَلَهُمْ الْمُتَّفِقُ الْمُفْتَرِقُ مَا لَفْظُهُ وَخَطُّهُ مُتَّفِقٌ... (انتهى).

(٢) الْمُشْتَرَكُ اللَّفْظِيُّ: هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَعْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ دَلَالَةٍ مُتَسَاوِيَةٍ: كَلَفْظِ «الْعَيْنِ»، فَلِإِنِّهَا يَدُلُّ بِوَضْعِهَا عَلَى الْعَيْنِ الْبَاصِرَةِ، وَالْعَيْنِ الْجَارِيَةِ، وَالنَّقْدِ، وَالْجَاسُوسِ، وَرَئِيسِ الْقَوْمِ، وَغَيْرِهَا...

قَالَ سَلَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ^(١): إِذَا قِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ بِمَكَّةَ فَهُوَ ابْنُ الزُّبَيْرِ، وَبِالْمَدِينَةِ فَابْنُ عُمَرَ، وَبِالْكُوفَةِ فَابْنُ مَسْعُودٍ، وَبِالْبَصْرَةِ فَابْنُ عَبَّاسٍ، وَبِخُرَاسَانَ فَابْنُ الْمُبَارَكِ^(٢).

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: الْإِخْتِرَازُ عَنْ أَنْ يُظَنَّ الشَّخْصَانِ شَخْصًا وَاحِدًا، وَعَنْ أَنْ يُظَنَّ الثَّقَةُ ضَعِيفًا، وَالضَّعِيفُ ثَقَّةً.



(١) هُوَ سَلَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَرْوَزِي، أَبُو سُلَيْمَانَ، وَيُقَالُ: أَبُو أَيُّوبَ، الْمُؤَدَّبُ، ثَقَّةٌ حَافِظٌ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَتَيْنِ. «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» (٢٤٩٣).

(٢) انْظُرْ تَدْرِيبَ الرَّاوي (٢/ ٤٧٠).

الحديث المتلف والمختلف

مُؤْتَلَفٌ مُتَّفِقٌ خَطٌّ فَقَطْ وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الْغَلَطَ

مؤلف مأخوذ من «الائتلاف» وهو الاتفاق، ويعرف بأنه **(متفق)** أي حديث اتفق في سنده اسم الراوي ونحوه مع غيره في **(الخط فقط)** دون اللفظ فإنه فيه مختلف.

وقوله: **(وضدّه)** أي: مثل المؤلف، وهو المختلف في اللفظ **(مختلف)** أي: مسمى بذلك، ومراذه: أن الحديث الذي يكون كذلك يسمى بـ «المؤلف والمختلف»، فهو قسم واحد، وتحتة قسمان:

الأول: ما لا ضابط له؛ لكثرتيه: كـ «أسيد» مصغراً و «أسيد» مكبراً.
والثاني: ما ينضبط؛ لقيّته في أحد الطرفين، نحو «عمارة» كُله بضم العين، إلا أبي بن عمارة الصحابي؛ فبكسرهما.

وكقولهم: كل ما وقع في «الصحيحين» و «الموطأ» فهو «حازم» بالحاء المهملة والزاي لا «حازم» ...

وفائدة: الاختراز عن الوقوع في التصحيف الذي هو الخط في الحروف بالنقط.

فإذا علمت ذلك **(الحازم)** وأخذ **(الحازم)** أي: الوقوع فيه، فإنه مهم، لا يدخله قياس، وليس قبله أو بعده ما يرفع الالتباس.

(نوع) هذا غير النوع المسمى بـ «مختلف الحديث»، وهو: أن يكون بين

الْحَدِيثَيْنِ تَنَافٍ ظَاهِرٌ، فَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا: كَحَدِيثِ: «لَا عَدُوِّي وَلَا طَيْرَةٌ»^(١) مَعَ حَدِيثِ: «فِرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»^(٢) ^(٣).



- (١) رواه البخاري (٥٧٥٦)، ومسلم (٢٢٢٤) عن أنس بن مالك رضي الله عنه.
- (٢) جمع بينهما الشارح في «رفع الأستار» بقوله: «وظاهرهما التعارض؛ إذ الأول يدل على نفي الإعداء مطلقاً، والثاني على إثباته، ووجه الجمع بينهما: أن هذه الأمراض لا تُعدي بطبعها، لكن الله جعل مخالطة المريض سبباً لإعداء مرضه، وقد يتخلف - أي: الإعداء - عن سببه، كما في غيره من الأسباب» انتهى.
- وقد صنّف في علم «مختلف الحديث» جماعة من أقدمهم الشافعي، وابن قتيبة، والطحاوي.. وغيرهم.
- (٣) رواه البخاري (٥٧٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

[الْحَدِيثُ الْمُنْكَرُ]

وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَأَوْ غَدًا تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدًا

(و) الْحَدِيثُ الْمُنْكَرُ أَيُّ: تَعْرِيفُهُ: الْحَدِيثُ (الْفَرْدُ) أَيُّ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ أَيُّ: بِرَوَايَتِهِ.

(رَأَوْ) مَوْصُوفٌ بِكُونِهِ (غَدًا) أَيُّ: صَارَ (تَعْدِيلُهُ) أَيُّ: تَوْثِيقُ الْغَيْرِ إِيَّاهُ تَوْثِيقًا (لَا يَحْمِلُ) أَيُّ: لَا يَحْتَمِلُ (التَّفَرُّدًا) يَعْنِي: لَا يَبْلُغُ فِي الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ مَبْلَغَ مَنْ يُقْبَلُ تَفَرُّدُهُ، بَلْ هُوَ قَاصِرٌ عَنْ ذَلِكَ ^(١).

مِثَالُهُ: حَدِيثُ أَبِي زُكَيْرٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ ^(٢) وَابْنِ مَاجَهَ ^(٣) عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ، فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ إِذَا أَكَلَهُ غَضِبَ الشَّيْطَانُ وَقَالَ: عَاشَ ابْنُ آدَمَ حَتَّى أَكَلَ الْجَدِيدَ بِالْخَلْقِ» ^(٤).
فَإِنَّ أَبَا زُكَيْرٍ لَمْ يَبْلُغْ مَرْتَبَةً مَنْ يُغْتَفَرُ تَفَرُّدُهُ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ فِي «النَّكَتِ» (٢/٦٧٤): «وَهَذَا مِمَّا يَنْبَغِي التَّيَقُّظُ لَهُ، فَقَدْ أَطْلَقَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ النُّقَادِ لَفْظَ الْمُنْكَرِ عَلَى مَجْرَدِ التَّفَرُّدِ، لَكِنْ حَيْثُ لَا يَكُونُ الْمَتَفَرِّدُ فِي وَزْنٍ مِنْ يُحْكَمُ لِحَدِيثِهِ بِالصَّحَّةِ بِغَيْرِ عَاضِدٍ يَعْضُدُهُ».

(٢) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ عَلِيٍّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ الْقَاضِي، الْحَافِظُ الْمُتَقَنُّ، صَاحِبُ «السَّنَنِ»، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَلَهُ ثَمَانٌ وَثَمَانُونَ عَامًا. «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» (٤٧).

(٣) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ مَاجَهَ، الرَّبْعِيُّ وَلَاءُ، الْقَزْوِينِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ الْمَشْهُورُ، صَاحِبُ «السَّنَنِ»، كَانَ إِمَامًا فِي الْحَدِيثِ عَارِفًا بِعِلْمِهِ، وَمَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ عَنْ أَرْبَعَةِ وَسِتِّينَ عَامًا. «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» (٦٤٠٩) بِتَصْرِفٍ.

(٤) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» (٦٦٩٠)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٣٣٠).

- قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «الزَّوَائِدِ»: هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحَادِيثَ مَنْكَرَةٍ أَخَذَتْ عَلَى أَبِي زَيْدٍ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ، وَبَاقِي أَحَادِيثُهُ مُسْتَقِيمَةٌ.

وَيُقَابِلُ الْمُنْكَرَ الْمَعْرُوفُ: وَهُوَ مَا يُخَالِفُ فِيهِ الرَّاجِحُ مَنْ هُوَ ضَعِيفٌ.
وَأَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي يَنْبَغِي اعْتِمَادُهُ أَنَّ «الْمُنْكَرَ» وَ«الشَّاذَّ» يَشْتَرِكَانِ فِي مُسَمًّى
الْمُخَالَفَةِ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّ «الْمُنْكَرَ» رِوَايَةٌ ضَعِيفٌ أَوْ مُسْتَوْرٍ، وَ«الشَّاذَّ» رِوَايَةٌ
ثِقَّةٌ أَوْ صَدُوقٌ^(١).



^(١) وهذا ما اعتمده الحافظ ابن حجر في «النكت» (٢/ ٦٧٥)، وتابعه عليه أكثر من جاء بعده، فقال: وإن
خولف في ذلك فهو القسم الثاني، وهو المعتمد على رأي الأكثرين...
وهذا بخلاف ابن الصلاح الذي جعل «المنكر» و«الشاذ» بمعنى واحد، فانتبه.

[الْحَدِيثُ الْمَتْرُوكُ]

(مَتْرُوكُهُ) مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ وَاجْتَمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهُوَ كَرَدٌ

(مَتْرُوكُهُ) أَي: تَعْرِيفُ الْحَدِيثِ الْمَتْرُوكِ (مَا) أَي: حَدِيثٌ.

(وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ) أَي: انْفَرَدَ وَاحِدٌ بِرِوَايَةِ الْحَدِيثِ عَنْ غَيْرِهِ، فَلَمْ يَرَوْهُ إِلَّا هُوَ
(وَ) الْحَالُ أَنَّهُمْ قَدْ (اجْتَمَعُوا) أَي: الْمُحَدِّثُونَ (لِلضَّعْفِ) أَي: عَلَى ضَعْفِ رَاوِيهِ؛
لَا تَهَامِيهِ بِالْكَذِبِ، أَوْ لِكَوْنِهِ عُرِفَ بِالْكَذِبِ فِي غَيْرِ الْحَدِيثِ؛ فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكْذِبَ
فِي الْحَدِيثِ، أَوْ لِتُهْمَتِهِ بِالْفِسْقِ، أَوْ لِغَفْلَتِهِ، أَوْ لِكَثْرَةِ الْوَهْمِ.

(فَهُوَ) أَي: الْمَتْرُوكُ، أَي: حُكْمُهُ (كَرَدٌ) أَي: مِثْلُ الْمَرْدُودِ، أَي: الْمَوْضُوعِ
فِي كَوْنِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الضَّعِيفِ، وَإِنْ كَانَ أَخَفَّ مِنْهُ، كَمَا تُشْعِرُ بِهِ كَافُ التَّشْبِيهِ.
مِثَالُهُ: حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شَمِيرٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ، عَنْ عَلِيٍّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ النَّسَائِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ^(٢) وَغَيْرُهُمَا فِي عَمْرٍو: إِنَّهُ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ؛ كَمَا
فِي «الْمِيزَانِ».



(١) أطلق الذهبي في (الموقظة) على «المتروك» لفظ «المطروح»، وقد أشار إلى ذلك السخاوي، وقال: «وقال شيخنا - أي: الحافظ ابن حجر - وهو المتروك في التحقيق». «كفاية الحفظ» شرح المقدمة الموقظة (٩٥-٩٦).

(٢) هو الإمام أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد البغدادي، من أهل محلة دار القطن ببغداد، محدث عصره، وإمام وقته في الحديث، تُرُقِّي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، عن تسع وسبعين سنة.

الحديث الموضوع

وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ (الْمَوْضُوعُ)

(وَالْكَذِبُ) أَي: وَالْحَدِيثُ الْمَكْذُوبُ بِهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، (السَّخْفُ) أَي: الْمُفْتَرَى عَلَيْهِ عَمْدًا^(١) فَهُوَ صِفَةُ مُؤَسَّسَةٍ.

وَقَوْلُهُ: (الْمَصْنُوعُ عَلَى النَّبِيِّ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، بِمَعْنَى مَا قَبْلَهُ لِلتَّكْيِيدِ.

وَقَوْلُهُ (فَذَلِكَ) أَي: الْمَكْذُوبُ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (الْمَوْضُوعُ) جُمْلَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ وَقَعَتْ خَبْرًا عَنْ قَوْلِهِ: «الْكَذِبُ».

وَقَيْدُ الْكَذِبِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، نَظَرًا لِلْغَالِبِ، وَإِلَّا فَكَذَلِكَ الْكَذِبُ عَلَى غَيْرِهِ: كَالصَّحَابِيِّ، وَالتَّابِعِيِّ.

وَعَدُّ الْمَوْضُوعِ مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ؛ بِالنَّظَرِ لِزَعْمِ قَائِلِهِ. وَيُعْرَفُ الْوَضْعُ بِأُمُورٍ: مِنْهَا إِقْرَارُ قَائِلِهِ، وَرِكَّةُ الْفَاطِظِ؛ إِذْ أَلْفَاطُ النُّبُوَّةِ لَهَا رَوْنٌ وَنُورٌ وَإِعْجَازٌ.

وَسَبَبُ الْوَضْعِ: إِمَّا عَدَمُ الدِّينِ كَالزَّنَادِقَةِ، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُمْ وَضَعُوا أَرْبَعَةَ عَشَرَ أَلْفَ حَدِيثٍ.

أَوْ انْتِصَارٌ لِمَذْهَبٍ، أَوْ اتِّبَاعٌ لِهَوَى بَعْضِ الرُّؤَسَاءِ، أَوْ غَلَبَةُ الْجَهْلِ اخْتِسَابًا لِلْأَجْرِ عَلَى زَعْمِهِ.

قال بعض أهل العلم: «أو خطأ».

و«الأول» هو المتفق عليه بين أهل العلم؛ لورود الوعيد عليه في الحديث المتواتر: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، وأما «الآخر» فينحرج بعضهم في إطلاق الموضوع عليه؛ لعدم شموله الوعيد.

كَمَا رُوِيَ أَنَّهُ قِيلَ: لِأَبِي عِصْمَةَ الْمُلقَّبِ بِالْجَامِعِ ^(١) - أَي: لِكُلِّ شَيْءٍ إِلَّا
 الصِّدْقَ - مِنْ أَيْنَ لَكَ: عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» سُورَةُ
 سُورَةُ، وَلَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِ عِكْرِمَةَ هَذَا؟!
 فَقَالَ: رَأَيْتُ النَّاسَ قَدْ أَعْرَضُوا عَنِ الْقُرْآنِ، وَاشْتَغَلُوا بِفَقْهِ أَبِي حَنِيفَةَ،
 وَمَغَازِي ابْنِ إِسْحَاقَ؛ فَوَضَعْتُهَا حِسْبَةً!
 وَحُكْمُهُ: أَنَّهُ تَحْرُمُ رِوَايَتُهُ، وَالْعَمَلُ بِهِ مُطْلَقًا، إِلَّا إِذَا رُوِيَ مَقْرُونًا بِالْبَيَانِ؛
 كَأَن يَقُولَ عِنْدَ رِوَايَتِهِ: هَذَا بَاطِلٌ مَثَلًا لِيُتَحَفَّظَ مِنْ شَرِّهِ، فَيَجُوزُ ^(٢).



(١) هو نوح بن أبي مريم، المَرْزُوزِي القرشي مولا هم، مشهور بكنتيته أبي عِصْمَةَ، ويعرف بالجامع، لجمعه العلوم، قال ابن المبارك: كان يضع. «تقريب التهذيب» (٧٢١٠).

(٢) قال العلامة أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ: «جزم الشيخ أبو محمد الجَوْنِي - والد إمام الحرمين - بتكفير من وضع حديثاً على رسول الله ﷺ قاصداً إلى ذلك، عالماً بافترائه، وهو الحق» «الباعث الحثيث» (١/٢٣٩).
 - قال الحافظ: «والجمهور على أنه لا يكفر، إلا إذا اعتقد جُلَّ ذلك». «فتح الباري» (١/٢٠٢).
 - وقال النووي: «هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف»، ونقل عن إمام الحرمين قوله عن مذهب والده: «إنه لم يَرَهُ لأحد من الأصحاب، وأنه هَفْوَةٌ عظيمة». «شرح مسلم» (١/١٠٦).

أَخَاتِمَةُ النَّظْمِ |

وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ سَمِيَّتُهَا مَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِي
فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعِ أَتَتْ أَبْيَاتُهَا ثُمَّ بِخَيْرِ خُتِمَتْ

(وَقَدْ أَتَتْ) أي: الْمَنْظُومَةُ كَأَنَّهَا (كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ) أي: الْمَسْتُورِ فِي صَدْفِهِ لِنَفَاسَتِهَا وَعِزَّتِهَا.

(سَمِيَّتُهَا) أي: الْأَرْجُوزَةُ (مَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِي)، لَمْ أَقِفْ عَلَى تَرْجَمَتِهِ.

وَقِيلَ: اسْمُهُ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ فَتُوحٍ، الدَّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانِينَ وَأَلْفٍ^(١).

وَقَوْلُهُ، (فَوْقَ) عَقْدِ (الثَّلَاثِينَ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ «أَبْيَاتُهَا» (بِأَرْبَعِ أَتَتْ) أي: الْمَنْظُومَةُ (أَبْيَاتُهَا) أي: الْمَنْظُومَةُ^(٢).

(ثُمَّ) بَعْدَ تَمَامِ الْمَقْصُودِ (بِخَيْرِ خُتِمَتْ) فِيهِ مِنَ الْمُحَسِّنَاتِ حُسْنُ الْخِتَامِ، الَّذِي هُوَ الْإِتْيَانُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْإِنْتِهَاءِ^(٣).

(١) راجع ترجمته في مقدمة الكتاب.

(٢) يعني: تقدير البيت: «أبياتها فوق الثلاثين..» والأولى من ذلك - والله أعلم - أن يكون التقدير: «أتت أبياتها فوق الثلاثين بأربع، ثم بخير» فيكون «أبياتها» فاعلاً لـ «أتت» و«فوق الثلاثين» حالاً، وصاحبها «أبيات»، وقد تقدمت الحال على عاملها «أتت»، وصاحبها «أبيات» وهذا جائز في النحو، كما في قوله تعالى: ﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القم: ٧] الآية حيث إن «خُشْعًا» حال من الضمير في «يَخْرُجُونَ» والله أعلم.

(٣) هذا من «المحسنات البديعية»، وهو عكس «براعة الاستهلال» ومن أفضل ما جاء في «حسن الختام» أو «براعة المقطع»، قول الشاعر:

بَارَبْ إِنَّ دُنُوبِي فِي السَّوَرِ كَثُرَتْ وَلَيْسَ لِي عَمَلٌ فِي الْحَشْرِ يُنْجِينِي
وَقَدْ أَتَيْتُكَ بِالتَّوْحِيدِ يَضْحَبُهُ حُبُّ النَّبِيِّ، وَهَذَا الْقَدْرُ يَكْفِينِي

فَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى حُسْنَ الرِّعَايَةِ وَصَحِيحَ الْإِسْتِقَامَةِ وَالْهِدَايَةِ، وَأَنْ يُدْرَجَنَا
وَنَاطِمَهَا تَحْتَ لِيَّوَاءِ مَنْ كَمَّلَهُ خُلُقًا وَخُلُقًا عَلَيْهِ السَّلَامُ.



خَاتَمَةٌ

نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى حُسْنَهَا

فِي آدَابِ الشَّيْخِ وَالطَّالِبِ لِيَتَخَلَّقَ كُلُّ مِنْهُمَا بِهَا

فَمِمَّا يَشْتَرِكَانِ فِيهِ: إِخْلَاصُ النِّيَّةِ، بَأَن لَّا يَكُونَ الْمَطْلُوبُ غَرَضًا دُنْيَوِيًّا، وَلَا رِيَاسَةً، فَقَدْ قَالَ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» .
وَرُوِيَ: «مَنْ أَرَادَ عِلْمًا وَلَمْ يَزِدْ زُهْدًا لَمْ يَزِدْ مِنْ اللَّهِ إِلَّا بُعْدًا» .
وَمِمَّا يَنْفَرِدُ بِهِ الشَّيْخُ: أَن لَّا يُحَدِّثَ بِبَلَدٍ فِيهِ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ، وَأَن يَتَطَهَّرَ وَيَجْلِسَ بِوَقَارٍ، وَلَا يُحَدِّثَ قَائِمًا، وَلَا فِي الطَّرِيقِ .
وَأَن يَفْتَتِحَ بِالْبِسْمَلَةِ، وَالتَّحْمِيدِ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى الْبَشِيرِ النَّذِيرِ ﷺ .
وَأَن لَّا يَقُومَ حَالَ تَحْدِيثِهِ لِأَحَدٍ، فَإِنَّهُ إِذَا قَامَ كُتِبَتْ عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ؛ كَمَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ ^(٤) .

وَأَن يُلَازِمَ «لَا أَذْرِي» فِيمَا يَجْهَلُهُ.

رواه البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧) عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه .
وقد بدأ به البخاري «صحيحه» تيمُّناً بإخلاص نيته وبإحسان قصده .
رواه الدَّبْلَمِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْفِرْدَوْسِ» (٥٨٨٧) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ، وَضَعَفَهُ الْعِرَاقِيُّ، وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: «ضَعِيفٌ جَدًّا»، انظر «ضَعِيفُ الْجَامِعِ» (٥٣٩٣) .
عَلَّقَ الشَّارِحُ هُنَا بِقَوْلِهِ: وَمِمَّا يُعِينُكَ عَلَى الْإِخْلَاصِ التَّدَبُّرُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمًا لَمْ يَنْفَعُهُ اللَّهُ بِعِلْمِهِ»، أَوْ كَمَا قَالَ.. نَسْأَلُ اللَّهَ الْخِلَاصَ وَالْإِخْلَاصَ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ.. آمِينَ .
وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَاكِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ» (٥٠٧)، مِنْ طَرِيقِ عَثْمَانَ بْنِ مِقْسَمِ الْبَرِّي، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا .
^(٥) نَسَبَهُ السَّخَاوِيُّ فِي «فَتْحِ الْمُغِيثِ» إِلَى الْفَقِيهِ أَبِي زَيْدٍ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْوَزِيِّ، وَقَالَ: «رُؤِينَاهُ عَنْهُ فِي جُزْءِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْخِرَاقِيِّ» .

فَمَنْ كَانَ يَهْوَى أَنْ يُرَى مُتَّصِدًّا وَيَخْرَةَ «لَا أَذْرِي» أَصِيبَتْ مَقَاتِلُهُ
وَمِمَّا يَنْفَرِدُ بِهِ الطَّالِبُ: أَنْ يُوقَّرَ الشَّيْخَ وَيُعَظَّمَهُ، فَيَقْدِرَ الْإِجْلَالُ يَنْتَفِعُ
الطَّالِبُ، فَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ مَرْفُوعًا: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُجَلِّ كَبِيرَنَا، وَلَمْ يَرْحَمْ
صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفَ لِعَالِمِنَا حَقَّهُ»^(١).
وَأَنْ يَعْمَلَ بِكُلِّ حَدِيثٍ سَمِعَهُ فِي فَصَائِلِ الْأَعْمَالِ، فَإِنَّ الْعَمَلَ يُعِينُ عَلَى
الْحِفْظِ، قَالَ وَكَيْعٌ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَحْفَظَ الْحَدِيثَ فَاعْمَلْ بِهِ^(٢).
وَأَنْ لَا يَسْتَعْمَلَ الْحَيَاءَ^(٣) وَالتَّكَبُّرَ، فَعَنْ مُجَاهِدٍ: لَا يَنَالُ الْعِلْمَ مُسْتَحٍ وَلَا مُتَكَبِّرٌ^(٤).
وَأَنْ يَسْتَغْلَلَ بِالتَّقْيِيدِ، فَالضَّبْطِ، فَالْحِفْظِ، فَقَدْ قَالُوا: لَا خَيْرَ فِي عِلْمٍ لَا يُقْطَعُ
بِهِ الْوَادِي وَلَا يُعَمَّرُ بِهِ النَّادِي^(٥).

(١) رواه الترمذي (١٩١٩) عن أنس بن مالك رضي الله عنه وقال: «هذا حديث غريب»، وقد أخرجه بمعناه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأخرجه كذلك عنه أحمد (٢/١٨٥، ٢٠٧).
- وأخرجه الترمذي أيضًا بمعناه عن ابن عباس (١٩٢١) وقال: «هذا حديث حسن غريب».
- وأخرجه باللفظ المذكور، أو قريبًا منه أحمد (٥/٣٢٣) والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/١٣٣) والحاكم (١/١٢٢) عن عبادة بن الصامت، وقال في «المجموع»: إسناده صحيح.
- والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٥٣١٩، ٥٣٢٠، ٥٣٢١).
(٢) وعلّق الشارح هنا بقوله: قال عمر المُلَانِي: إذا بلغك شيء من الخير فاعمل به، ولو مرة تكن من أهله.
[فاعمل بما علّمت تورث علم ما لم تك تعلم وتورث منمنما
لِذَاكَ قِيلَ: الْعِلْمُ يَدْعُو الْعَمَلَ إِنْ يَلْقَهُ قَرٌّ وَلَا ارْتَحَلَ] انتهى.

- وقول عمرو بن قيس المُلَانِي أخرجه الخطيب في «الجامع» (١/١٤٤). وأما البيتان فلم أقف على قائلهما.
(٣) وعلّق الشارح هنا بقوله: فإن الحياء إذ ذاك ليس الشرعي؛ إذ الحياء الشرعي أن لا يراك مولاك حيث نهاك، ولا يفقدك حيث أمرك. اهـ.
(٤) علّق البخاري في «كتاب العلم»، في «باب: الحياء في العلم».
(٥) يعني - والله أعلم -: قوة الحفظ والضبط والإتقان، بحيث يكون معك العلم حيث حلّلت وارتحلت.

وَلَا بُدَّ مِنْ فَهْمٍ مَا حَفِظَ، وَإِلَّا كَانَ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا، فَقَدْ حَصَلَ لَهُ الْكَدُّ وَالتَّعَبُ مِنْ غَيْرِ انْتِفَاعٍ.

وَأَنْ يُذَاكِرَ بِمَحْفُوظِهِ لِيَرْسَخَ فِي ذَهْنِهِ، فَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «تَذَاكُرُوا الْحَدِيثَ، فَإِنَّ حَيَاتَهُ مُذَاكِرَتُهُ»^(١)، أَي: وَإِنْ مَمَاتَهُ مُتَارَكَتُهُ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مُذَاكِرَةُ الْحَدِيثِ سَاعَةٌ خَيْرٌ مِنْ إِحْيَاءِ لَيْلَةٍ»^(٢). وَقَالَ بَعْضُهُمْ:

مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ وَذَاكَرَهُ صَدَحَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتُهُ
فَأَدِمَ لِلْعِلْمِ مُذَاكَرَةً فَحَيَاةُ الْعِلْمِ مُذَاكَرَتُهُ
وَأَسْهَرَ بِاللَّيْلِ وَنَاطِرَهُ لَتُعَمَّكَ حَقًّا نَافِحَتُهُ^(٣)

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ.

وَهَذَا مَا يَسَّرَ اللَّهُ تَعَالَى جَمْعَهُ مِنَ التَّعْلِيلِ عَلَى هَذَا النَّظْمِ الْأَنِيقِ، رَاجِيًا مِنَ اللَّهِ الْكَرِيمِ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ وَالطَّالِبِينَ، وَأَنْ يَغْفِرَ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَشَايِخِي، وَأَنْ يَكُونَ وَسِيلَةً إِلَيَّ جَنَّاتِ النَّعِيمِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا، وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، كُلَّمَا ذَكَرَكَ الذَّاكِرُونَ وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ آمِينَ.

[آمِينَ. وَذَلِكَ فِي سَنَةِ ١٣٤٥ هـ]



(١) الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٩٤).

(٢) رواه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٤٥٩).

(٣) الأبيات من «بحر المتدارك».

مَنْظُومَةُ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِيبَرِيِّ

هذه المنظومة المباركة^(١)

لِلْعَلَّامَةِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَسْعُودٍ الْأَلْبِيرِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ

يَحْتُ فِيهَا وَلَدُهُ أَبَا بَكْرٍ عَلَى الْعِلْمِ الشَّرِيفِ وَالْعَمَلِ بِهِ وَالزُّهْدِ
وغير ذلك من الأخلاقِ الكريمة التي ينبغي أن يتخلق بها طالبُ العلمِ ويتحقق

ترجمته العلامةُ الفقيهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْأَبَّارِ فِي «التَّكْمِلَةِ لِكِتَابِ
الصَّلَةِ»، وَقَالَ: كَانَ النَّازِمُ أَبُو إِسْحَاقَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ شَاعِرًا مُجِيدًا،
وَشِعْرُهُ مُدَوَّنٌ كُلُّهُ فِي الْحِكْمِ وَالْمَوَاعِظِ، وَقَدْ حَدَّثَ أَبُو إِسْحَاقَ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
٦٥٣، وَرَوَى عَنْهُ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ عَيْسَى، وَأَبُو حَفْصٍ؛ الْأَلْبِيرِيُّانِ، وَغَيْرُهُمْ،
تُوفِّيَ فِي نَحْوِ السِّتِينَ وَالْأَرْبَعِمِائَةِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ أَبُو الْحَجَّاجِ يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَلَوِيُّ فِي كِتَابِ (أَلْفِ بَا): كَانَ
الْأُسْتَاذُ الْفَقِيهَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَوْدَةَ شَيْخِي رَحِمَهُ اللَّهُ يَحْمِلُ طَلَبَتَهُ عَلَى حِفْظِهَا؛
لِجَوْدَتِهَا. وَمِنْ جَيِّدِ نَظْمِ أَبِي إِسْحَاقَ:

وَأَعْلَمُ أَنِّي بَعْدَهُمْ غَيْرُ خَالِدٍ
كَأَنِّي بَعِيدٌ عَنْهُمْ غَيْرُ شَاهِدٍ
كَمُسْتَقِظٍ يَرْنُو بِمُقْلَةٍ رَاقِدٍ^(٢)

تَمُرُّ لِدَاتِي وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ
وَأَحْمِلُ مَوْتَاهُمْ وَأَشْهَدُ دَفَنَهُمْ
فَمَا أَنَا فِي عِلْمِي بِهِمْ وَجَهَالَتِي



(١) المنظومة من «بحر الوافر».

(٢) الأبيات من «بحر الطويل».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَفْتُ^(١) فَوَادَكَ الْإِيَّامُ فَتًّا
وَتَدْعُوكَ الْمُنُونُ^(٢) دُعَاءَ صَدِيقٍ
أَرَاكَ تُحِبُّ عِرْسًا ذَاتَ خِذْرِ
تَنَامُ الدَّهْرَ وَيُحْكُ فِي غَطِيطٍ^(٣)
فَكَمْ ذَا أَنْتَ تَخْذُوعٌ وَحَتَّى
أَبَا بَكْرٍ دَعَاكَ لَوْ أَجَبْتَنَا
إِلَى عِلْمٍ تَكُونُ بِهِ إِمَامًا
وَيَجْلُو مَا بَعَيْنِكَ مِنْ غِشَاهَا^(٤)
وَتَحْمِلُ مِنْهُ فِي نَادِيكَ تَاجًا
يَنَالُكَ نَفْعُهُ مَا دُمْتَ حَيًّا
هُوَ الْعَضْبُ الْمُهَنْدُ^(٥) لَيْسَ يَنْبُو^(٦)

وَتَنْحِثُ^(٧) جِسْمَكَ السَّاعَاتُ نَحْتًا
أَلَا يَا صَاحِبَ أَنْتَ أُرِيدُ أَنْتَا
أَبَتْ طَلَّاقَهَا الْأَكْيَاسُ^(٨) بَتًّا
بَهَا حَتَّى إِذَا مُتَّ انْتَبَهَتْهَا
مَتَّى لَا تَرْغَبِي^(٩) عَنْهَا وَحَتَّى
إِلَى مَا فِيهِ حَظُّكَ لَوْ عَقَلْنَا
مُطَاعًا إِنْ نَهَيْتَ وَإِنْ أَمَرْتَا
وَيَهْدِيكَ الطَّرِيقَ إِذَا ضَلَلْنَا
وَيَكْشُوكَ الْجَمَالَ إِذَا عَرَيْتَا
وَيَبْقَى ذِكْرُكَ لَكَ إِنْ ذَهَبْتَا
تُصِيبُ بِهِ مَقَاتِلَ مَنْ أَرَدْتَا

(١) تفت: أي تكسر.

(٢) تنحت أي تبری: بفتح الحاء وكسر ها.

(٣) المنون: هو الموت.

(٤) الأكياس: جمع كيس بتشديد الباء المكسورة العاقل.

(٥) غطيط: أي تحير.

(٦) أي: تكف.

(٧) الغشاء: بكسر الغين الغطاء.

(٨) المهند: السيف المصنوع من حديد.

(٩) تبأ السيف: إذا لم يعمل في الضريبة.

وَكُنْزٌ لَا تَخَافُ عَلَيْهِ لَصًّا
يَزِيدُ بكَثْرَةِ الْإِنْفَاقِ مِنْهُ
فَلَوْ قَدْ ذُقْتَ مِنْ حُلْوَاهُ طَعْمًا
وَلَمْ يَشْغَلْكَ عَنْهُ هَوَى مُطَاعٌ
وَلَا أَلْهَاكَ عَنْهُ أُنْيَقُ رَوْضٍ ^(١)
فَقُوتُ الرُّوحِ أَزْوَاجُ الْمَعَانِي
فَوَاطِبُهُ وَخُذْ بِالْجِدِّ فِيهِ
وَإِنْ أُعْطِيتَ فِيهِ طَوْلَ بَاعٍ
فَلَا تَأْمَنْ سُؤَالَ اللَّهِ عَنْهُ
فَرَأْسُ الْعِلْمِ تَقْوَى اللَّهِ حَقًّا ^(٢)
وَأَفْضَلُ ثَوْبِكَ الْإِحْسَانُ لَكِنْ
إِذَا مَا ^(٣) لَمْ يُفِذْكَ الْعِلْمُ خَيْرًا
وَإِنْ أَلْقَاكَ فَهْمُكَ فِي مَهَاوٍ
سَتَجْنِي مِنْ ثَمَارِ الْعَجْزِ جَهْلًا
وَتُفَقِّدُ إِنْ جَهِلْتَ وَأَنْتَ بَاقٍ
وَتَذْكُرُ قَوْلِي لَكَ بَعْدَ حِينٍ

خَفِيفُ الْحِمْلِ يُوجَدُ حَيْثُ كُنْتَا
وَيَنْقُصُ إِنْ بِهِ كَفًّا شَدَّدْتَا
لَا ثَرْتَ التَّعَلُّمَ وَاجْتَهَدْتَا
وَلَا دُنْيَا بِزُخْرُفِهَا فُتِنْتَا
وَلَا خِذْرٍ ^(٤) بِزِينَتِهَا كَلِفْتَا
وَلَيْسَ بِأَنْ طَعِمْتَ وَلَا شَرِبْتَا
فَإِنْ أَعْطَاكَهُ اللَّهُ انْتَفَعْتَا
وَقَالَ النَّاسُ: إِنَّكَ قَدْ عَلِمْتَا
بِتَوْبِيخٍ: عَلِمْتَ، فَهَلْ عَمِلْتَا؟
وَلَيْسَ بِأَنْ يُقَالَ: لَقَدْ رُؤِسْتَا ^(٥)
نَرَى ثَوْبَ الْإِسَاءَةِ قَدْ لَبِسْتَا
فَخَيْرٌ مِنْهُ أَنْ لَوْ قَدْ جَهِلْتَا
فَلَيْتَكَ ثُمَّ لَيْتَكَ مَا فَهِمْتَا
وَتَضَعُرُ فِي الْعُيُونِ إِذَا كَبُرْتَا
وَتُوجَدُ إِنْ عَلِمْتَ وَلَوْ قَدْ ذُنْتَا
إِذَا حَقًّا بِهَا يَوْمًا عَمِلْتَا

(١) أي: حسن روض.

(٢) يعني: «ذات خدر»، على حذف المضاف.

(٣) أي: رأس العلم، وأصله العمل بامثال أوامر الله تعالى واجتناب نواهيه.

(٤) يقال: رُؤِسَ يَرْؤُسُ، ولم أقف على هذا التصريف لها، والمعنى: صار رئيسًا.

(٥) ما زائدة للنظم.

وَمِلْتَ إِلَى حُطَامٍ^(١) قَدْ جَمَعْتَا
وَمَا تُغْنِي النَّدَامَةُ إِنْ نَدِمْتَا
قَدْ اِرْتَفَعُوا عَلَيْكَ وَقَدْ سَفَلْتَا
فَمَا بِالْبُطْءِ^(٢) تُذْرِكُ مَا طَلَبْتَا
فَلَيْسَ الْمَالُ إِلَّا مَا عَلِمْتَا^(٣)
وَلَوْ مُلْكُ الْعِرَاقِ لَهُ تَأْتَا
وَيُكْتَبُ عَنْكَ^(٤) يَوْمًا إِنْ كَتَمْتَا
إِذَا بِالْجَهْلِ نَفْسَكَ قَدْ هَدَمْتَا
لَعَنُوكَ فِي الْقَضِيَّةِ مَا عَدَلْتَا
سَتَعْلَمُهُ إِذَا «طَه» قَرَأْتَا
لَأَنْتَ لِيَوَاءَ عِلْمِكَ قَدْ رَفَعْتَا
لَأَنْتَ عَلَى الْكَوَاكِبِ قَدْ جَلَسْتَا

وَأِنْ أَهْمَلْتَهَا وَنَبَذْتَ نُضْحَا
فَسَوْفَ تَعَضُّ مِنْ نَدَمٍ عَلَيْهَا
إِذَا أَبْصَرْتَ صَخْبَكَ فِي سَمَاءِ^(٥)
فَرَا جِعَهَا وَدَغَ عَنْكَ الْهُوَيْنَا^(٦)
وَلَا تَخْتَلِ^(٧) بِمَالِكَ وَاللهُ عَنْهُ
وَلَيْسَ لِحَاجِلٍ فِي النَّاسِ مُغْنٍ
سَيَنْطِقُ عَنْكَ عِلْمُكَ فِي^(٨) مَلَأِ
وَمَا يُغْنِيكَ تَشْيِيدُ الْمَبَانِي
جَعَلْتَ الْمَالَ فَوْقَ الْعِلْمِ جَهْلًا
وَبَيْنَهُمَا بَنَصَّ الْوُخْيِ بَوْنُ^(٩)
لَئِنْ رَفَعَ الْغَنَى لِيَوَاءَ مَالٍ
لَئِنْ جَلَسَ الْغَنَى عَلَى الْحَشَايَا^(١٠)

(١) من حطمه أي كسره والمراد الدنيا والمال والحاء من حطام مضمومة.

(٢) أي: علو وارتفاع.

(٣) الهُوَيْنَى: البطء في المشي، والمراد: الكسل.

(٤) أي: التأخر.

(٥) اختال يختال: إذا تكبر.

(٦) أي: إنه صائر إلى الزوال ولا يبقى إلا صالح الأعمال.

وما المال والأهلون إلا ودائع ولا بد يومًا أن تترد الودائع

(٧) هم القوم يملأون المجالس والصدور والعيون.

(٨) أي: يكتب عليك.

(٩) أي: فرق، وقال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه] حيث أمر الله نبيه ﷺ بالازدياد من العلم ولم يأمره بالازدياد من المال. اهـ.

(١٠) الحشايَا: الفراش المحشو.

وَأَنْ رَكِبَ الْجِيَادَ مُسَوَّمَاتٍ ^(١)
وَمَهْمَا افْتَضَّ أَبْكَارَ الْغَوَايِ
وَلَيْسَ يَضُرُّكَ الْإِقْتَارُ ^(٢) شَيْئًا
فَمَاذَا عِنْدَهُ لَكَ مِنْ جَمِيلٍ
فَقَابِلْ بِالْقَبُولِ لِنُصْحِ قَوْلِي
وَأَنْ رَاعَيْتَهُ قَوْلًا وَفِعْلًا
فَلَيْسَتْ هَذِهِ الدُّنْيَا بِشَيْءٍ
وَعَايَتُهَا إِذَا فَكَرْتَ فِيهَا
سُجِنَتْ بِهَا وَأَنْتَ لَهَا مُحِبٌّ
وَتُطْعِمُكَ الطَّعَامَ وَعَنْ قَرِيبٍ
وَتَغْرِى إِنْ لَبِسْتَ بِهَا ثِيَابًا
وَتَشْهَدُ كُلَّ يَوْمٍ دَفْنٍ خِلٍّ
وَلَمْ تُخَافْ لِتَعْمُرْهَا وَلَكِنْ

لَأَنْتَ مَنَاهِجَ الثَّقَوَى رَكِبْتَا
فَكَمْ بِكَرٍ مِنَ الْحِكْمِ افْتَضَّطَا
إِذَا مَا أَنْتَ رَبِّكَ قَدْ عَرَفْتَا
إِذَا بِفَنَاءٍ ^(٣) طَاعَتِهِ اخْتَلَا
فَإِنْ أَعْرَضْتَ عَنْهُ فَقَدْ خَسِرْتَا
وَتَاجَزْتَ إِلَهَ بِهِ رَجَحْتَا
تَسْوُوكَ حَقَبَةً ^(٤) وَتَسْرُوقَتَا
كَفَيْتُكَ ^(٥) أَوْ كَحْلَمِكَ ^(٦) إِذْ حَلَمْتَا
فَكَيْفَ تُحِبُّ مَا فِيهِ سُجِنْتَا ^(٧)؟
سَتُطْعَمُ مِنْكَ مَا فِيهَا طَعِمْتَا
وَتُكْسَى إِنْ مَلَأْتَهَا خَلَعْتَا
كَأَنَّكَ لَا تُرَادُّ لِمَا شَهِدْتَا
لِتَعْبُرَهَا ^(٨) فَجِدَّ ^(٩) لِمَا خُلِقْتَا

١٠ مسومات: جمع مسومة المرعية والمعلومة.

٢١ الإقتار: الفقر وضيق المعيشة.

٣٢ الفناء: بكسر الفاء جمعه أفنية وفناء الدار ما امتد من جوانبها، اهـ.

٤٤ الحقبة: بكسر الحاء واحدة الحقب وهي السنون.

٥٥ الفناء: ما نسخ الشمس والظل: ما نسخته الشمس.

٦٦ الحلم: ما يراه النائم في نومه.

٧٧ فإن الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر.

٨٨ أي: لتمر عليها، ورجل عابر سبيل: مار طريق.

٩٩ أي: اجتهد لما خلقت له قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُنِي﴾ ^(١٠) [الذاريات] وهو أمر من جد يجد بكسر الجيم وضمها في المضارع والأمر أيضًا، اهـ. وقال تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ ^(١١) [الحجر]، أي الموت.

وَأَنْ هُدِمَتْ فِرْذَهَا أَنْتَ هَذِمًا
وَلَا تَحْزَنْ عَلَى مَا فَاتَ مِنْهَا
فَلَيْسَ بِنَافِعٍ مَا نِلْتَ مِنْهَا
وَلَا تَضْحَكُ مَعَ السُّفَهَاءِ يَوْمًا
وَمَنْ لَكَ بِالسُّرُورِ وَأَنْتَ رَهْنٌ ^(٢)
وَسَلْ ^(٣) مِنْ رَبِّكَ التَّوْفِيقَ فِيهَا
وَنَادِ إِذَا سَجَدْتَ لَهُ اعْتِرَافًا
وَلَا زِمَ بَابَهُ قَرْعًا عَسَاهُ
وَأَكْثَرُ ذِكْرُهُ فِي الْأَرْضِ دَأْبًا ^(٦)

وَحَصِّنْ أَمْرَ دِينِكَ مَا اسْتَطَعْتَ
إِذَا مَا أَنْتَ فِي أَخْرَاكَ قُرْتًا ^(١)
مِنْ الْفَنَاءِ إِذَا الْبَاقِي حُرِمْتَ
فَإِنَّكَ سَوْفَ تَبْكِي إِنْ ضَحِكْتَ
وَمَا تَذَرِي أَتُفِدِي أَمْ غُلِلْتَا؟
وَأَخْلِصْ فِي السُّؤَالِ إِذَا سَأَلْتَ
بِمَا نَادَاهُ ذُو الثُّنُونِ بُنْ مَتَّى ^(٤)
سَيَفْتَحُ بَابَهُ لَكَ إِنْ قَرَعْتَ ^(٥)
لِتُذَكَّرَ فِي السَّمَاءِ إِذَا ذَكَرْتَ ^(٧)

(١) قال الشاعر:

إِذَا أَبَقَتِ الدُّنْيَا عَلَى الْمَرْءِ دِينَهُ
فَمَا فَائِدُهُ مِنْهَا فَلَيْسَ بِضَائِرِ
(٢) أي: محبوس، فإما أن تُفَكَّ بِصَالِحِ أَعْمَالِكَ، وهذا معنى الفداء، وإما تُغَلَّ يَدَاكَ وَرَجْلَاكَ وَتُلْقَى فِي
النَّارِ، والعياذ بالله.

(٣) قال الشاعر:

تَوَرَّعَ عَنْ سُؤَالِ الْخَلْقِ طَرَا
وَدَعَى زَهْرَاتِ دُنْيَاكَ اللَّوَاتِي
(٤) هو سيدنا يونس بن مَتَّى - عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام - ونداؤه ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي
كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [٨٧] [الأنبياء] فينبغي النداء بها سيما عند السجود، فإن أقرب ما يكون العبد
من ربه وهو ساجد.

(٥) فخليق بمد من القرع للأبواب أن يلج ويدخل فأدم القرع لباب الله تعالى.

(٦) أي دوامًا حتى يكون ذلك الشأن منك والعادة، فإن الذكر منشور الولاية.

(٧) قال تعالى: (فاذكروني أذكركم) وقال ﷺ عن ربه تبارك وتعالى: (من ذكّرني في نفسه ذكّرته في
نفسي ومن ذكّرني في ملا ذكّرته في ملا خير من ملاي) وكفى بذكر الله شرفًا.

وساعة الذكر فاعلم ثروة وغنى وساعة الله هو إفلاس وفاقا

وَلَا تَقِلِ الصَّبَا فِيهِ امْتِهَالٌ^(١)
 وَقُلْ: يَا نَاصِحِي بَلْ أَنْتَ أَوْلَى
 تُقَطِّعُنِي عَلَى التَّفْرِيطِ لَوْمًا
 وَفِي صِغَرِي تُخَوِّفُنِي الْمَنَايَا
 وَكُنْتَ مَعَ الصَّبَا أَهْدِي سَبِيلًا
 وَهَذَا أَنَا لَمْ أَخْضُ بِخَرِّ الْخَطَايَا
 وَلَمْ أَشْرَبْ حُمِيًّا^(٢) أَمْ دَفَرٍ
 وَلَمْ أَنْشَأْ بِعَضْرِ فِيهِ نَفْعٌ
 وَلَمْ أَخْلُلْ بِوَادٍ فِيهِ ظُلْمٌ
 لَقَدْ صَاحَبْتَ أَعْلَامًا كِبَارًا
 وَنَادَاكَ الْكِتَابُ فَلَمْ تُجِبْهُ
 وَيَقْبُحُ بِالْفَتَى فِعْلُ التَّصَابِي^(٣)
 وَنَفْسَكَ دُمًّا؛ لَا تَذُمُّ سِوَاهَا
 وَأَنْتَ أَحَقُّ بِالتَّفْنِيدِ^(٤) مِنِّي
 وَلَوْ بَكَتِ الدَّمَا عَيْنَاكَ خَوْفًا
 وَمَنْ لَكَ بِالْأَمَانِ وَأَنْتَ عَبْدٌ

وَفَكَرَ كَمْ صَغِيرٍ قَدْ دَفَنْتَا
 بِنُضْحِكَ لَوْ لِفَعْلِكَ قَدْ نَظَرْنَا
 وَبِالتَّفْرِيطِ دَهْرَكَ قَدْ قَطَعْنَا
 وَمَا تَذَرِي بِحَالِكَ حَيْثُ شِخْتَا
 فَمَا لَكَ بَعْدَ شَيْبِكَ قَدْ نَكَّثْنَا
 كَمَا قَدْ خُضْتَهُ حَتَّى غَرِقْنَا
 وَأَنْتَ شَرِبْتَهَا حَتَّى سَكِرْنَا
 وَأَنْتَ نَشَأْتَ فِيهِ وَمَا انْتَفَعْنَا
 وَأَنْتَ حَلَلْتَ فِيهِ وَانْتَهَكْنَا
 وَلَمْ أَرَكَ اقْتَدَيْتَ بِمَنْ صَحِبْنَا
 وَنَبَّهَكَ الْمَشِيبُ فَمَا انْتَبَهْنَا
 وَأَقْبَحُ مِنْهُ شَيْخٌ قَدْ تَفَتَّى^(٥)
 لِعَيْبٍ فَهِيَ أَجْدَرُ مَنْ دَمَمْنَا
 وَلَوْ كُنْتَ اللَّيْبَ لَمَا نَطَقْنَا
 لِذُنُوبِكَ لَمْ أَقُلْ لَكَ قَدْ أَمِنْنَا
 أُمِرْتَ فَمَا اتَّمَرْتَ وَلَا أَطَعْنَا

(١) أي: لا تقل: إني صغير، وأمامي مُهْلَةٌ؛ لأن الموت لا يُمهِّل أحدًا، بل يطلب كل أحد.

(٢) الحُمِيًّا: الخمر، والدفر: التنن، ومنه قيل للدنيا: أم دفر. اهـ.

(٣) الميل إلى الجهل والفتوة.

(٤) تَفَتَّى: اتخذ سبيل الفتوة، وقُلْدَ الفتيان.

(٥) التفنيد: اللوم وتضعيف الرأي. اهـ.

ثَقُلْتَ مِنَ الذُّنُوبِ وَلَسْتَ تَخْشَى
وَتُشْفِقُ لِلْمُصِرِّ عَلَى الْمَعَاصِي
رَجَعْتَ الْقَهْقَرَى ^(١) وَخَبِطَتْ عَشْوَى ^(٢)
وَلَوْ وَافَيْتَ رَبَّكَ دُونَ ذَنْبٍ
وَلَمْ يَظْلِمَكَ فِي عَمَلٍ وَلَكِنْ
وَلَوْ قَدْ جِئْتَ يَوْمَ الْحَشْرِ فَرْدًا
لَأَغْظَمْتَ التَّدَامَةَ فِيهِ لَهْفًا ^(٣)
تَفِرُّ مِنَ الْهَجِيرِ ^(٥) وَتَتَّقِيهِ
وَلَسْتَ تُطِيقُ أَهْوَنَهَا عَذَابًا
وَلَا تُنْكِرُ فَإِنَّ الْأَمْرَ جَدُّ
أَبَا بَغْرٍ كَشَفْتَ أَقْلَ عَيْبِي
فَقُلْ مَا شِئْتُ فِي مِنَ الْمَخَازِي
وَمَهْمَا عِبْتَنِي فَلِفِرْطٍ عَلَمِي
فَلَا تَرْضَ الْمَعَايِبَ فَهُوَ عَارٌ

(١) الرجوع إلى الخلف.

(٢) العشواء: الناقة التي لا تبصر أمامها فهي تخبط بيديها كل شيء وركب فلان العشواء إذا خبط أمره على غير بصيرة وفلان خابط خبط عشواء.

(٣) لهف من باب فهم: حزن وتحسر.

(٤) وحياة الإنسان وعمره رأس ماله الذي ينبغي أن يحرص عليه فلا يضيعه، قال بعض أهل الذوق والفهم: والله ما عمرك من أول يوم ولدت بل عمرك من أول يوم عرفت الله تعالى، فعليك أيها الأخ بالمحافظة على البقية من العمر فما هي والله إلا صباية يسيرة جعلنا الله وإياك ممن طال عمره وحسن عمله.

(٥) الهجير: اشتداد الحر في نصف النهار. اهـ.

لِجَهْلِكَ أَنْ تَخِيفَ إِذَا وَزِنْتَ
وَتَرْحَمُهُ وَنَفْسَكَ مَا رَحِمْتَ
لَعَمْرُكَ لَوْ وَصَلْتَ لَمَا رَجَعْتَ
وَنُوقِشْتَ الْحِسَابَ إِذَا هَلَكْتَ
عَسِيرٌ أَنْ تَقُومَ بِمَا حَمَلْتَ
وَأَبْصَرْتَ الْمَنَازِلَ فِيهِ شَتَا
عَلَى مَا فِي حَيَاتِكَ ^(٤) قَدْ أَضَعْتَ
فَهَلًا مِنْ جَهَنَّمَ قَدْ فَرَرْتَ
وَلَوْ كُنْتَ الْحَدِيدَ بِهَا لَذُبْتَ
وَلَيْسَ كَمَا حَسِبْتَ وَلَا ظَنَنْتَ
وَأَكْثَرُهُ وَمُعْظَمُهُ سَتَرْتَ
وَضَاعِفَهَا فَإِنَّكَ قَدْ صَدَقْتَ
بِبَاطِنِهِ كَأَنَّكَ قَدْ مَدَحْتَ
عَظِيمٌ يُورِثُ الْمَحْبُوبَ مَقْتًا

وَيَهْوِي بِالْوَجِيهِ مِنَ الثَّرَيَّا
كَمَا الطَّاعَاتِ تُبْدِلُكَ الدَّرَارِي^(١)
وَتَنْشُرُ عَنْكَ فِي الدُّنْيَا جَمِيلًا
وَتَنْشِي فِي مَنَاكِهَهَا عَزِيرًا
وَأَنْتَ الْآنَ لَمْ تُعْرِفْ بَعِيْبٍ
وَلَا سَابَقْتَ فِي مَيْدَانِ زُورٍ
فَإِنْ لَمْ تَنْأَ عَنْهُ نَشِبْتَ فِيهِ^(٢)
تُدَسُّ مَا تَطَهَّرَ مِنْكَ حَتَّى
وَصِرْتَ أَسِيرَ ذَنْبِكَ فِي وَثَاقٍ
فَخَفْ أَبْنَاءَ جِنْسِكَ^(٣) وَاخْشَ مِنْهُمْ
وَخَالِظْهُمْ وَزَائِلُهُمْ حِذَارًا

وَيُبْدِلُهُ مَكَانَ الْفَوْقِ تَحْتًا
وَتَجْعَلُكَ الْقَرِيبَ وَإِنْ بَعْدًا
وَتَلْقَى الْبِرَّ فِيهَا حَيْثُ شِئْنَا
وَتَجْنِي الْحَمْدَ فِيمَا قَدْ غَرَسْنَا
وَلَا دَنْسَتْ ثَوْبَكَ مُدُنَ شَأْنَا
وَلَا أَوْضَعْتَ^(٤) فِيهِ وَلَا خَبَبْنَا
وَمَنْ لَكَ بِالْخَلَاصِ إِذَا نَشِبْنَا
كَأَنَّكَ قَبْلَ ذَلِكَ مَا طَهَّرْنَا
وَكَيْفَ لَكَ الْفِكَالُ وَقَدْ أُسِرْنَا
كَمَا تَخْشَى الضَّرَاغِمَ^(٥) وَالسَّبَبْنَا^(٦)
وَكُنْ كَالسَّامِرِيِّ^(٧) إِذَا لُيْسْنَا

(١) الدَّرَارِي: جمع «دُرِّي» وهو الكوكب المتلألئ، مأخوذ من الدَّرُّ، لبهائه ونضارته.

(٢) أَوْضَعَ: أسرع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَضَعُوا ظُنُوكُمْ يَغُوتَكُمْ أَلْفَنَةً﴾ [التوبة].

(٣) هو من الخبيث: ضرب من العدر.

(٤) أي: علقته به: أي بميدان الزور.

(٥) أي: من صحبتهم فإنهم إن كانوا من أهل الدنيا جروك إليها ولا تصحب من لا ينهضك حاله ولا يدلك

على الله مقاله ومما ينسب للإمام المحدث الحميدي:

لقاء الناس ليس يفيد شيئاً سوى الإكثار من قيل وقال

فأقلل من لقاء الناس إلا لأخذ العلم أو إصلاح حال

(٦) الضراغم: جمع ضرغام بكسر الضاد الأسد.

(٧) والسبتنا بفتح السين: الجريء والنمو يجمع على سبانت. اهـ.

(٨) السامري كان من قبيلة من بني إسرائيل يعبدون البقر فأخرج لهم عجلاً جسداً له خوار وأضلهم بذلك فجوزي في الدنيا بأن أمر سيدنا موسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام بني إسرائيل أن لا يخالطوه ولا يقربوه وكان إذا مس أحداً أو مسه أحد حماً جميعاً فتحمى الناس وتحاموه وكان يصيح لا مساس. اهـ.

وَأَنْ جَهِلُوا عَلَيْكَ فَقُلْ: سَلَامٌ
وَمَنْ لَكَ بِالسَّلَامَةِ فِي زَمَانٍ
وَلَا تَلَبَّثْ بِحَيٍّ فِيهِ ضَيْمٌ^(١)
وَعَرَّبْ فَالتَّغَرُّبُ فِيهِ خَيْرٌ
فَلَيْسَ الزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا خُمُولًا
وَلَوْ فَوْقَ الْأَمِيرِ تَكُونُ فِيهَا
فَإِنْ فَارَقْتَهَا وَخَرَجْتَ مِنْهَا
وَأِنْ أَكْرَمْتَهَا وَنَظَرْتَ فِيهَا
جَمَعْتَ لَكَ النَّصَائِحَ فَاُمْتَثِلْهَا
وَطَوَّلْتَ الْعِتَابَ وَزِدْتَ فِيهِ
وَلَا يَغُرُّكَ تَقْصِيرِي وَسَهْوِي^(٢)
وَقَدْ أَرَدَفْتُهَا تِسْعًا حِسَانًا
وَصَلَّ عَلَى تَمَامِ الرُّسُلِ رَبِّي

لَعَلَّكَ سَوْفَ تَسْلَمُ إِنْ فَعَلْتَا
تَنَالِ الْعِصْمَ إِلَّا إِنْ عُصِمْتَ
يُمِيتُ^(٢) الْقَلْبَ إِلَّا إِنْ كُيِّمْتَ
وَشَرَّقْ إِنْ يَرِيقُكَ قَدْ شَرِقْتَ
لَأَنْتَ بِهَا الْأَمِيرُ إِذَا زَهَدْتَ^(٣)
سُمُومًا وَارْتِفَاعًا كُنْتَ أَنْتَا
إِلَى دَارِ السَّلَامِ فَقَدْ سَلِمْتَ
لَا كَرَامَ فَنَفْسِكَ قَدْ أَهْنَتْ
حَيَاتِكَ فَهِيَ أَفْضَلُ مَا امْتَثَلْتَ
لَأَنَّكَ فِي الْبَطَالَةِ قَدْ أَطَلْتَ
وَحُذْ بِوَصِيَّتِي لَكَ إِنْ رَشِدْتَ
وَكَاثِبٌ قَبْلَ ذَا مِائَةٍ وَسِتًّا
وَعِثْرَتِهِ الْكَرِيمَةِ مَا ذُكِرْتَ

(١) الضيم: الظلم.

(٢) لعلها: «يُمِيتُ» حتى يستقيم المعنى.

(٣) الزهد: ترك ما لا يحتاج إليه من الدنيا وإن كان حلالًا والاقتصار على الكفاية والورع ترك الشبهات. اهـ.

(٤) هذا شأن العارفين بالله تعالى أرباب القلوب الطاهرة الصافية ينظرون إلى أنفسهم بمنظار الحقارة والتقصير ولذلك نفعت مواعظهم وسرت إلى القلوب فإن كل كلام يبرز فعلية كسوة القلب الذي منه يبرز، رزقنا الله حبهم وجعلنا من حزبهم وملأ قلوبنا من معارفهم وعلومهم النافعة. وقد تم هذا التعليق على يد الفقير حسن محمد المشاط كان الله له وبلغه أمله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين لهم بإحسان وسلم تسليماً كثيراً والحمد لله رب العالمين.

الفهرس

الموضوع

الصفحة

٣	مقدمة المحقق
٥	ترجمة الناظم رحمه الله تعالى
٦	ترجمة الشارح العلامة حسن المشاط
٨	خطبة التقريرات
٩	متن المنظومة البيقونية
١١	أبدأ بالحمد مصلياً
١٤	الحديث الصحيح
١٨	الحديث الحسن
٢١	الحديث الضعيف
٢٣	الحديث المرفوع
٢٤	الحديث المقطوع
٢٥	الحديث المسند
٢٦	الحديث المتصل
٢٨	الحديث المسلسل
٣٠	الحديث العزيز
٣١	الحديث المشهور
٣٢	الحديث المعنعن
٣٤	الحديث المبهم
٣٥	الحديث العالي والحديث النازل
٣٧	الحديث الموقوف
٣٨	الحديث المرسل

٤١	الحديث الغريب
٤٣	الحديث المنقطع
٤٤	الحديث المعضل
٤٥	الحديث المدلس
٤٨	الحديث الشاذ
٥٠	الحديث المقلوب
٥٢	الحديث الفرد
٥٤	الحديث المعل
٥٦	الحديث المضطرب
٥٨	الحديث المدرج
٦٠	الحديث المادج
٦٢	الحديث المتفق والمفترق
٦٤	الحديث المؤتلف والمختلف
٦٦	الحديث المنكر
٦٨	الحديث المشوك
٦٩	الحديث الموضوع
٧١	خاتمة النظم
٧٣	خاتمة
٧٧	منظومة أبي إسحاق الإلبيري

التَقْرِيرَاتُ السَّنِيَّةُ شَرْحُ الْمَنْظُومَةِ الْبَيِّنِيَّةِ

في مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ

بِنِعْمَةِ شُكْرِهِ تَعَالَى

مُصَنَّفُ الْإِسْتِزَارَةِ الْعَلَامِيُّ الشَّيخُ
حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَشَاطُ الْمَكِّيُّ الصَّالِكِيُّ

وَيَلِيبُ
مَنْظُومَةُ الْإِسْتِزَارَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ
فِي الْعَمَلِ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ
وَاللَّحْلِ بِالْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ

مَقْدَمُهُ رَحِمَهُ
أَبُو رُوَيْسٍ طَهْرُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ



الإدارة والفرع الرئيس

القاهرة ٢٢ ش صوب صالح مدين شمس الشرقية

ت: ٢٤٩٩١٧٥٤ - ٢٤٩٠٠٦٠٦ - ٢٤٩٠٠٨٠٨ فاكس

فرع الأزهر: ١ ش البهادر خلف جامع الأزهر درب الأثرية ت/ ٢٥١٠٨٠٠١ ممول: ١١١٧٧٨٧٦٥

E-mail: islamya2005@hotmail.com

E-mail: islamya2005BOOK@gmail.com



telegram.me/islamya2005



Facebook: AlIslamya.2005